

حق العودة

Haq Al-Awda

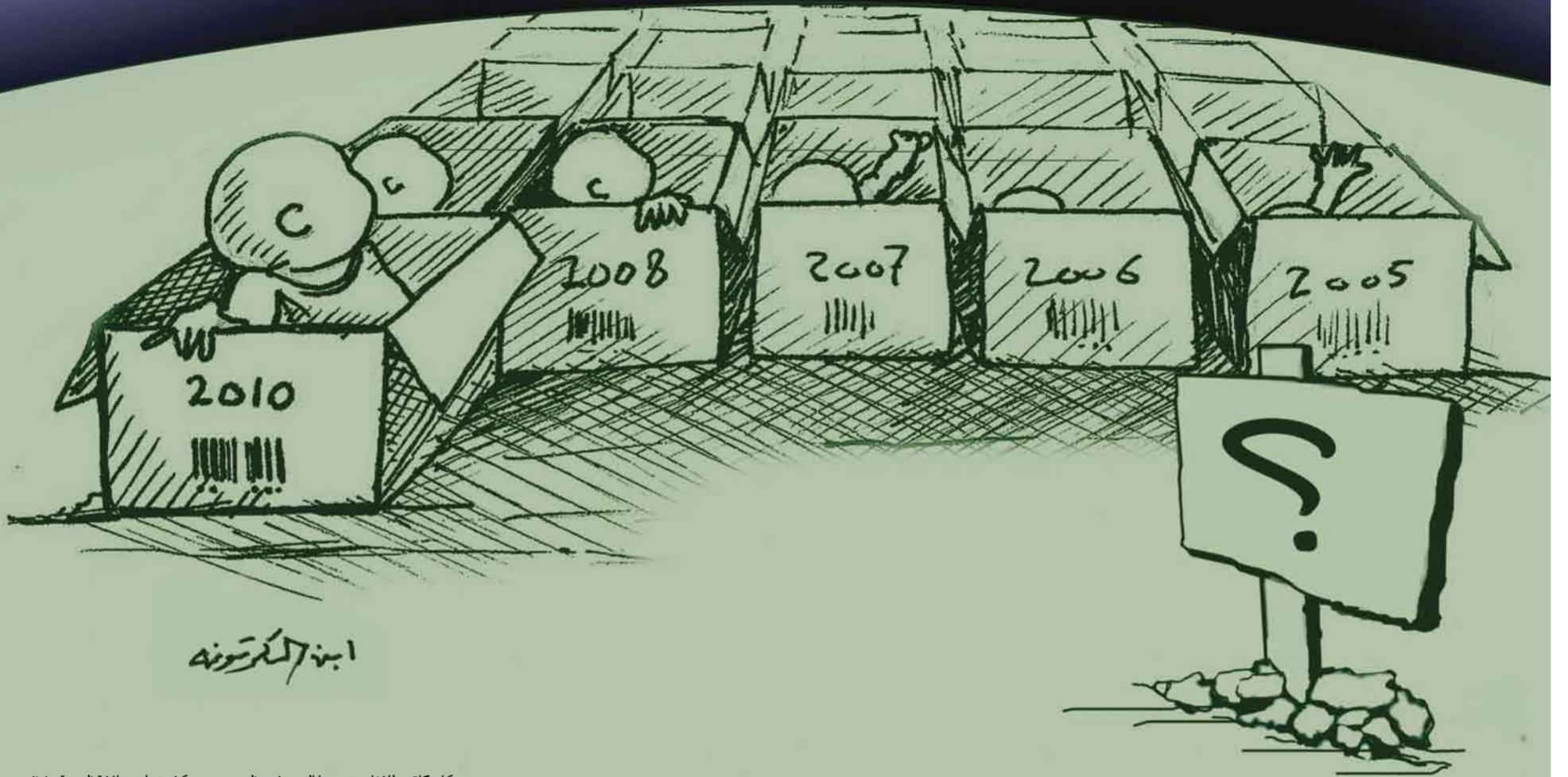
كانون أول
٢٠١٠

تصدر عن: بديل/المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين
عضو استشاري في المجلس الاقتصادي والاجتماعي/ الأمم المتحدة وعضو الائتلاف الفلسطيني لحق العودة

العدد (٤١)
السنة الثامنة

ماف العدد:

الحقوق الوطنية والشرعية الدولية



كاريكاتير للفنان وديع خالد، مخيم العروب، مركز بديل، جائزة العودة ٢٠١٠

خليل ابو خديجة - القدس
هند عواد - رام الله
رانيا ماضي - جنيف
سالم ابو هواس - الخليل

عبد الفتاح القلقلي - رام الله
نورا عريقات - الولايات المتحدة الأمريكية
تيري رمبل - كندا

تيسير محسن - قطاع غزة
نضال العزة - بيت لحم
رفعت قسيس - بيت لحم

نبيل شعث - رام الله
غيل بولينج - الولايات المتحدة الأمريكية
عيسى قراقع - بيت لحم

ساهم في هذا العدد

أيها الإسرائيليون، الربّ ليس لكم وحدكم!

بقلم: عيسى قراقع*



شجرة الميلاد في ساحة الميلاد، بيت لحم، كانون الأول ٢٠١٠ (تصوير: هيثم صبيح، شبكة معا)

عزّ، والذين جعلوا من الكتاب المقدس والعهد القديم عنصراً محورياً في عملية استعمار فلسطين، بعد أن حاربوا فيكم ذلك المنبوذ الواعي، المتمرد على واقع الظلم والنبذ، الراض للصهيونية كحل للمشكلة اليهودية، لتتحولوا إلى بشر آليين، يتحنون الآن عن إله جديد، يعطيكم وعداً آخر لحياة طبيعية تخلصكم من مأزقكم الوجودي والأخلاقي والثقافي.

ونحن نستمع للكاتب الإسرائيلي "كراوتسكين" و"ديفد غروسمان" لنجدهم شهوداً آخرين يدعون إلى النضال الشامل ضد الاحتلال، وعدم التعاون مع جهازه وأدواته، وهو مصدر الأمل كما يقولون للاستقامة الأخلاقية والسلام، ويرون أن اندماج اليهود في المنفى، ونضالهم ضد اللاسامية، هو الطريقة الطبيعية للحياة بالنسبة لليهود، والتي قوضتها الصهيونية، كراوتسكين وغروسمان لا يريدان ربا محارباً يبيد الآخرين تحت شعار طهارة الأرض والسلاح.

تحت شجرة الميلاد، قلنا: الرب ليس لكم وحدكم؛ بل إن هذا الرب الذي وضعتموه في علية أسطورتكم وثقافتكم قد تخلى عنكم وسحب الوعد، فتوجهتم بعد أكثر من ستين عاماً إلينا نحن الضحايا، تطلبون أن نعترف بدولتكم كدولة يهودية نقية خالية منا ومن دمنا ومن ذاكرتنا وذكرياتنا.

لأول مرة في التاريخ يتوجه القاتل إلى المقتول، كي يشهد بأن القاتل لم يقتله، يتخلى عن وجعه ونكبته، كي يعيش القاتل مطمئناً، فلا يبقى شبح الضحية بلا حقه كل حين.

قلنا: هذه ليست دولة يهودية وإنما دولة احتلال، وأنه لا يوجد رب يسمح في الإصحاح الخامس عشر من سفر صموئيل الأول، بقتل النساء والأطفال وضرب العماليق رجلاً وامراً ورضيع، وزرع كراهية عمياء تحولت إلى أيديولوجيا للإبادة والجريمة الإنسانية.

تحت شجرة الميلاد، قلنا للإسرائيليين: اعتذروا لروح الطبيعة عمّا صنعتم بجسدها، استبدلتهم شجر الزيتون المبارك بأشجار الصنوبر، كي تظهروا كدولة أوروبية الطابع، وأخفيتهم القرى والمنازل المدمرة، غيرتم خريطة الأسماء العربية بأسماء تورانية متخيلة، ولم تدركوا أن محو آلاف الأعوام من الزمان، هو دليل على غيابكم عن هذا المكان.

وقلنا: الإسرائيلي يذهب في سباحة إلى قرية فلسطينية فلا يراها، يستدعي العهد القديم ورب الجنود، ويأتي باللاهوت الصهيوني على ظهر دبابة، ويستمتع بما وراء الزمان، دون أن ينتبه لفلح فلسطيني يحرق الأرض، أو لقبرة تطير من نابلس إلى الرملة، في فيها حبة قمح وسنبلة.

أيها الإسرائيليون، ماذا ستفعلون الآن؟ منفي داخلي وروحي يحيط بكم، لم يتحقق الوعد، عدتم إلى الغيتو خلف جدار من الخوف والميثولوجيا، فكرهتمكم الأرض حتى غضبت عليكم، احترق صنوبر الكرمل، وانكشفت حجارة الطابون والسقيفة وقبور عتيقة.

ماذا ستفعلون الآن؟ فالأرض بعد أكثر من ستين عاماً من غزركم ظلت حبلية بنا وترفضكم، وقد أصبحت ولادتنا الدائمة هاجساً مرعباً على نقاء دولتكم، إذا ما انفجرت القنبلة الديمغرافية في أرحامنا.

أيها الإسرائيليون، لكم دينكم ولنا دين، فلا تحولوا الله إلى مستوطن يهاجر من السماء معكم، فالله العادل يبارك صبرنا وصمودنا، وهذه الأرض تلقنا كلام الله منذ أن أعطاه صفاتنا وأسمائنا، وظلت أصواتنا صدىً للآيات والغزلان، وأيامنا رائحة برتقال لا تحتاج إلى خرافة لتدل علينا.

تحت شجرة الميلاد صليبا، كنيسة المهدي أمانا، والقدس تتحرك نحونا، إن عطشت نعش أكثر، وإن تنفست نزل المطر واحتقلت النجوم وتحركت الرياح، لنا فيها نبي وصخرة وكنيسة وضاقت شمس في التاريخ والهوية، ولها فينا عبادة ودم وبحر ومدن تتصافح أيديها من حيفا حتى النقب، ومن إبراهيم طوقان حتى محمود درويش وهو يغني بخشوع: هذه الأرض جدتنا، مقدسة كلها حجراً حجراً، هذه الأرض كوخ لآلهة سكنت معنا، نجمة نجمة وأضواء لنا ليالي الصلاة.

* عيسى قراقع: وزير شؤون الأسرى والمحررين، نائب في المجلس التشريعي الفلسطيني، وعضو في الجمعية العامة لمركز بديل.

أضانا شجرة الميلاد في ساحة المهدي في مدينة بيت لحم، وأمام الكنيسة الرياضية في المعنى والتاريخ. مشى ماضينا الإنساني من حقل إلى حقل. ومن بيت إلى بيت، ومن آية إلى آية، ليمتزج الصوت بماء البئر ورائحة المكان. قلنا مع الترانيم: كنا هنا، وما زلنا هنا، قبل أن يجيء "يهشوع" الإسرائيلي، ويحتل الحقول وينشر أيديولوجيا الاستيطان، يقطع الصبار ويعبرن الأسماء.

وقلنا: أن لنا تحت هذا التراب، وفوق هذا التراب، خطى أنبيائنا، وتعاوينا أرواحنا، وأنتنا أول القادمين مع الغيث، وأول الواقفين تحت ماء السماء. وقلنا: باننا ولدنا هنا بين حجر وماء ونار، ونولد ثانياً في الضوء والغيوم، على شاطئ المتوسط، وفي أي فصل من فصول السنة، حتى لو استمر نزييف دمنا واختفى صوت الشتاء.

في ساحة الميلاد استعدنا نجمتنا الغضبية، وقد عادت من الغياب إلى مذودها، أضاءت وفاضت بالحليب والبشرى، وإذا باليسوع يرتدي روحه القدسية، يصعد إلى صهيل الصليب، مكتفياً بالبرق والتحية.

في ساحة الميلاد، كلام الله يختلط بكلام الضحايا، يسيل دم كثير على البلاط المقدس، يتذكر الناس اقتحام المجنزرات لبيت الصلاة، وبكاء القمر في الليل، يتذكرون أربعين يوماً من الحصار، وتلك التوابيت التي تحمل ملائكة ذبحوا قبل العشاء الأخير.

تحت شجرة الميلاد انفجرت أسماءنا في صلوات كنعانية، في كرومها وحنطتها، في الرخام وفوق التين والزيتون، لنرى غيابنا كله شجر: شهداء يحتفلون بميلاد موتهم، بيوت ترتب حداثتها للورد والعائدين، ونرى الأرض تظرن ثوبها للظير والنشيد.

تحت شجرة الميلاد، هنا في المسافة بين القدس والسماء، قرأنا حكايتنا على العالمين، ونثرنا فضة زيتوننا على كل الشعوب، قبل أن يصل الغزاة إلى غدنا، وإلى طفل المغارة.

تحت شجرة الميلاد، قلنا للإسرائيليين: الرب ليس لكم وحدكم حتى تأخذوه ناطقاً للوعد والخرافة، وتسكنوا فوق أجسادنا ونومنا وأحلامنا وصدى ربحنا، وتدعون أن الأرض كانت فارغة.

الرب ليس لكم وحدكم لتكلموه من على جبل سيناء، فیرسلکم بعد التيه إلينا مستوطنين ومستعمرين، مشحونين بأسفار الانتقام والتطهير العرقي، بعد أن فشلتم في الانصهار والاندماج مع روح العالمية والإنسانية والحضارة البشرية. الرب ليس لكم وحدكم ليؤكدكم بعد التيه، ويعطيكم "سيف جلعاد، لتقطعوا تين البراري، ووخوخ السهول، وترقصون فوق مذابحنا، وتغنون للحرب والبندقية باسم الخلاص والأبدية.

أيها الإسرائيليون: الرب ليس لكم وحدكم كي يصطفيكم شعب الله المختار، لتمسحوا شعبا أصيلاً عن أرضه فلسطين، تسفكوا الدماء، ولا تروا من حولكم باننا الذين نملك الخبز والعسل الأحمر واللغة، وأن كل مفردة فينا هي بيت وناذرة وفضاء.

تحت شجرة الميلاد قلنا للإسرائيليين: لا تضعوا المسدس في يد الله، ولا تجعلوا من نور البنادق نوراً للأغيار كما تعتقدون، لا تحرقوا مرة أخرى في أيديولوجيا الغيتو والسيطرة على الآخرين.

أيها الإسرائيليون: أنتم تستمعون لهرتل عن الأرض القديمة الجديدة، دولة اليهود، وهو يدعوكم إلى الهجرة إلى الجغرافيا التوراتية وإفراغها من سكانها ونباتاتها وهوائها وقراها، ولتكتشفوا أن الدولة الموعودة تحولت من دولة مدينة وحضارية إلى دولة بوليسية إسرائيلية تغرق في العنصرية، حتى صرخ الكاتب الإسرائيلي "عاموس كينان" لقد قتلت الدولة الوطن الذي قالوا أنه لي.

ونحن نستمع إلى مرثية الكاتب الإسرائيلي "س. يزهار" الأدبية عن نكبة فلسطين، وإلى الكاتب الإسرائيلي "إيلان بابيه" عن التطهير العرقي في فلسطين، لنجد شهوداً منكم يقولون: نحن نندب محرقتنا، ولكننا لم نندب محرقتهم، هناك حرب الآن.

أيها الإسرائيليون، أنتم تستمعون إلى وصايا "بن غوريون" و"عاموس

الافتتاحية

غولدستون مرة أخرى!

خلال دورته الثالثة عشر، أعاد مجلس حقوق الإنسان التأكيد على قرارات الجمعية العامة في الدورة ٦٤ ذات الصلة بتبني "تقرير بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن النزاع في غزة"، والتي تطالب الأطراف المعنية، من جملة أشياء أخرى، "بإجراء تحقيقات مستقلة وذات مصداقية بما يتفق مع المعايير الدولية في الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان التي أوردتها البعثة في تقريرها، بهدف ضمان العدالة والمساءلة". ولغايات متابعة التنفيذ، قرر المجلس أيضاً إنشاء لجنة من خبراء مستقلين "لرصد وتقييم استقلالية التحقيقات وفعاليتها وصدقيتها وتوافقها مع المعايير الدولية".

وعلى ضوء تقرير لجنة الخبراء المستقلين، الذي أكد قصور التحقيقات، سواء الإسرائيلية أو الفلسطينية، طالب المجلس في دورته الخامسة عشر في أيلول ٢٠١٠، الأطراف باستكمال التحقيقات مع مراعاة استقلاليته، وفعاليتها، وصدقيتها وتوافقها مع المعايير الدولية ليصار إلى تقييمها في آذار ٢٠١١. وقد جاء هذا القرار: أي منح الأطراف مهلة أخرى، بعد نقاشات محتدمة تركزت بين دعاة التأجيل لدفع عملية السلام من جهة، ودعاة إحالة الأمر إلى الجمعية العامة و/أو مجلس الأمن لاتخاذ إجراءات فعالة وعملية تضمن المساواة والمحاسبة بموجب المعايير الدولية من جهة ثانية.

داعمو قرار الإحالة، بمن فيهم منظمات المجتمع المدني الفلسطيني، ومنظمات حقوق إنسان عالمية، ارتكزوا في حجبتهم إلى أن التأجيل ما هو إلا تسويق وقتل بطيء لتقرير غولدستون، وإن الإحالة تنع من ضرورة وضع التقرير بين أيدي هيئات دولية لها صلاحيات أوسع لاتخاذ إجراءات جديّة وعملية تضمن تحقيق المساءلة والعدالة؛ ذلك أن المساءلة والعدالة واجبتين بصرف النظر عن وجود عملية سلمية من عدمه. أما داعمو التأجيل ومنح الأطراف فترة أخرى (حتى الدورة السادسة عشر في آذار ٢٠١١)، فقد ارتكزوا إلى أهمية عدم عرقلة عملية السلام والمفاوضات الأخذ في الانطلاق بعد انقطاع مديد.

الآن، في ظل فشل الولايات المتحدة في "إقناع" إسرائيل بوقف الاستيطان "مؤقتاً"، والاستهزاء الإسرائيلي بكل ما يعرف بالشرعية الدولية، وفشل جهود "استئناف المفاوضات": يصبح السؤال الأهم الآن ما هي إستراتيجيتنا في الدورة القادمة لمجلس حقوق الإنسان؟ ما هو القرار الذي نريد؟ وكيف نحققه؟

عدد من منظمات حقوق الإنسان والمجتمع المدني الفلسطيني حثت في رسائلها الموجهة إلى الدول أعضاء الجمعية العامة، وإلى دول الاتحاد الأوروبي، لتنفيذ التزاماتها القانونية والأخلاقية حيال توصيات تقرير غولدستون. ومن ضمن ما أوصت به: التقدم بطلب لمجلس الأمن لتقديم تقريره بشأن التحقيقات وضمان المساءلة، ومطالبته التصرف بموجب الفصل السابع وإحالة الموضوع إلى مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، وفي حال الفشل (بسبب الفيتو)، وجوب اللجوء إلى الجمعية العامة لاتخاذ تدابير جماعية على أساس قرار الجمعية العامة رقم ٣٧٧ "الاتحاد من أجل السلام"؛ أي تحقيق أغلبية ثلثي أعضاء الجمعية (الآن ١٢٨ دولة) لإسباب قرارات الجمعية قوة تنفيذية.

والحقيقة أن التوصيات أعلاه جديّة مستمدة من روح تقرير غولدستون، وشرعية، ووطنية، ولكنها في نفس الوقت لا يمكن أن تصبح عملية إلا إذا:

- تبنتها م ت ف، ووظفت جهودها الدبلوماسية لإسنادها إقليمياً ودولياً وخصوصاً من قبل دول عدم الانحياز، والدول "المناصرة".
- غيرت م ت ف من إستراتيجية "الحصول على الإجماع الدولي، (إستراتيجية ما بعد أوسلو والتي تقتضي الحصول على موافقة الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، أو أقله عدم انزعاج الأخيرة).
- عملت بعثة م ت ف في الأمم المتحدة جنباً إلى جنب مع منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية والعالمية على تجنيد الرأي العام العالمي.

طبعاً غني عن القول، أن الخطوة الأولى لا بد أن تكون الآن الآن وليس غداً. وغني عن القول أن هكذا إستراتيجية يمكن أن تشكل معيار اختبار لأي خطوة جديّة يراد اتخاذها بشأن الاعتراف بدولة فلسطين في ظل المعارضة الأوروبية والرفض الأمريكي.

هيئة التحرير

البيان الختامي الصادر عن اللقاء العاشر للائتلاف الفلسطيني العالمي لحق العودة

بيروت ٥-١١/١٢/٢٠١٠



اعضاء الائتلاف في زيارة لضريح شهداء صبرا وشاتيلا (تصوير- ناصر شرايعة (بديل)

النسوية العاملة في أوساط اللاجئين بما يساهم في تطوير أداء الائتلاف في الدفاع عن حقوق اللاجئين. وفي الختام إذ يحيي الائتلاف جماهير شعبنا الفلسطيني في كافة أماكن لجوئه وجوده يؤكد أن قضية العودة هي هوية نضالية وطنية جامعة لكل أبناء شعبنا الفلسطيني على اختلاف أطيافه وانتماءاته، مما يتطلب منا جميعاً تحمل مسؤولياتنا الوطنية كل من موقعه تجاه وحدة شعبنا باعتبارها سلاحنا الأقوى والأسمى والأبقى لمواجهة التحديات واستعادة حقوقنا الوطنية وفي مقدمتها حق العودة. وإننا لعائدون

بيروت في ١١-١٢-٢٠١٠

المشاركون في اللقاء العاشر الاعضاء:

مركز حقوق اللاجئين/ عائدون- لبنان
هيئة تنسيق الجمعيات الأهلية العاملة في المخيمات الفلسطينية / لبنان (بيت أطفال الصمود، جمعية المساعدات الشعبية النرويجية، جمعية النجدة، جمعية المساعدات الشعبية للاغاثة والتنمية)
بديل / المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين- فلسطين
اتحاد مراكز الشباب الاجتماعية - مخيمات فلسطين- فلسطين
اتحاد مراكز النشاط النسوي في مخيمات الضفة الغربية- فلسطين
لجنة الدفاع عن حقوق اللاجئين الفلسطينيين ومركز يافا الثقافي- فلسطين
المكتب التنفيذي للاجئين-الضفة الغربية - فلسطين
تجمع اهالي المدن والقرى المهجرة والمدمرة- رام الله - فلسطين
الكونفدرالية الأوروبية لحق العودة - اوروبا
تحالف حق العودة الى فلسطين-الولايات المتحدة الأمريكية
مجموعة عائدون- سوريا

الضيوف:

اتحاد المرأة الأردنية-الأردن
مؤتمر حق العودة- لندن
دائرة شؤون اللاجئين/ م. ت. ف - فلسطين
موقع فلسطين في الذاكرة:الأردن/أمريكا

ساحة من ساحات العمل وتوسيع المشاركة الشعبية في نشاطاتها وخاصة من قبل الشباب وإطلاق الحوار وتبادل الأفكار والمعلومات فيما بينها بهدف تطوير وبلورة صيغة تنظيمية جامعة لعملها تكون قادرة على مجابهة التحديات التي تواجهها قضية العودة .
بذل مزيد من الجهود المنظمة لطرح المشاكل التي يواجهها اللاجئون الفلسطينيون في بعض الدول العربية المضيفة وخاصة في لبنان من أجل منحهم حماية مؤقتة فعالة تؤمن حقوقهم الأساسية تعزيزاً لصمودهم إلى حين عودتهم إلى ديارهم، مما يتطلب موقفاً عملياً يرفض التواطؤ، والتهميش، ويوفر سبل الحياة الكريمة للاجئين.

بذل مزيد من الجهود لتعريف المجتمع الدولي بفغرات الحماية الدولية التي يواجهها اللاجئون الفلسطينيون وبالإمكانات الكامنة لمعالجتها. مما يتطلب من الهيئات الدولية ذات الشأن وخاصة الأونروا والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين تحمل مسؤولياتها ورفع مستوى عنايتها بهموم اللاجئين ورعاية قضاياهم، وضرورة تفعيل دور لجنة التوفيق الدولية الخاصة بفلسطين (UNCCP).
تعزيز دور الائتلاف في الحملة الدولية لمقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها، في إطار المساهمة الفعالة في بناء شبكة تضامن دولية صلبة من أجل إحكام العزلة على دولة الكيان الصهيوني، وتفعيل آليات الإلزام الدولي المتعلقة بحقوق الشعب الفلسطيني وفي مقدمتها حق العودة للاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم الأصلية.

التأكيد على ضرورة تحمل مؤسسات م. ت. ف. وهيئاتها المسؤولية تجاه اللاجئين الفلسطينيين في كافة أماكن تواجدهم، مما يستدعي تفعيل دائرة شؤون اللاجئين في منظمة التحرير الفلسطينية والارتقاء بعملها بما يتناسب والتحديات التي تواجهها قضية اللاجئين.

دعوة منظمة التحرير الفلسطينية لأخذ دورها الفعال في متابعة طرح تقرير القاضي جولدستون في هيئات الأمم المتحدة، وتعزيز التنسيق بينها وبين المنظمات الأهلية الفلسطينية والدولية ذات الصلة، لضمان تقديم مجرمي الحرب الصهيونية للمحاكمة على جرائمهم التي ارتكبوها بحق شعبنا الفلسطيني.

تعزيز مشاركة المرأة في مختلف جوانب العمل الوطني الفلسطيني وتفعيل دورها خاصة في الأطر

العدوانية الصهيونية ضد أرضنا وشعبنا وانسداد أفق المفاوضات المتعثرة منذ سنوات بسبب التعنت الإسرائيلي والدعم الأمريكي للموقف الصهيوني، وكذلك بسبب إفتقار هذه المفاوضات إلى المرجعية القانونية المتمثلة في قرارات الشرعية الدولية. وأكد اللقاء ضرورة التصدي لسياسة التهجير القسري ومصادرة الأراضي وتوسيع الاستيطان ومواصلة بناء جدار الفصل العنصري وتهويد القدس بأحيائها ومقدساتها واستمرار الحصار على قطاع غزة وممارسة الضغط والابتزاز للاعتراف بيهودية الدولة، معتبراً ان هذه السياسة تسعى الى طمس الحقوق الوطنية الفلسطينية وتكريس الاحتلال ونظام الفصل العنصري. وفي ضوء المداول والنقاشات التي اتسمت بروح المسؤولية العالية، خلص المشاركون الى ما يلي:

أولاً: على الصعيد السياسي:

١. حق الشعب الفلسطيني في العودة إلى دياره واستعادة ممتلكاته التي طرد منها عام ١٩٤٨ والتعويض عن خسائره المادية والمعنوية؛ حق تاريخي وقانوني يستند إلى مبادئ القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان فضلاً عن استناده إلى قرارات الشرعية الدولية وفي مقدمتها قرار ١٩٤.
٢. التمسك بوحدة قضية اللاجئين في إطار وحدة الأرض والشعب في فلسطين الانتدابية والمنافي، والرفض القاطع لكل محاولات تجزئة هذه القضية أو حل قضية اللاجئين في هذا البلد أو ذاك تحت أية ذريعة أو ظرف. ضرورة توحيد خطاب العودة والارتقاء بمستواه ليكون خطاباً توحيدياً قادراً على تجنيد طاقات الشعب الفلسطيني بكل هيئاته وتوسيع هذا الخطاب ليشمل الأبعاد الثقافية والتربوية المتعلقة بمناحي حياة مجتمع اللاجئين الفلسطينيين.
٣. رفض أية تسوية للصراع العربي الفلسطيني-الصهيوني لا تستند إلى قاعدة الحقوق الوطنية والقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية والتأكيد أن مرجعيات التسوية الجارية كخطة خارطة الطريق ومبادرة السلام العربية لا تلبين الحد الأدنى من حقوق شعبنا وتكرسان الصلف الصهيوني في طمس الحقوق الوطنية، وخصوصاً حق اللاجئين في العودة إلى ديارهم.
٤. دعوة كل الأطراف الفلسطينية على اختلاف انتماءاتها للعمل الجاد والفوري لاستكمال المصالحة الفلسطينية لاستعادة الوحدة الوطنية، وضرورة إنهاء حالة الانقسام لتعزيز صمود شعبنا في التصدي للسياسة العدوانية الصهيونية، وصولاً إلى نيل حقوقه الوطنية المشروعة.
٥. العودة إلى الديار الأصلية حق ثابت لا يسقط بالتقادم ولا تجوز فيه الإنابة أو التفويض ولا استفتاء عليه، باعتبار أنه حق فردي وجماعي غير قابل للتصرف ولا يمكن مقايضته بأي حق آخر، وإن إنهاء الصراع غير ممكن دون حل قضية اللاجئين حلاً عادلاً على أساس تنفيذ قرار ١٩٤.

ثانياً: على الصعيد الداخلي وخطة عمل الائتلاف:

- الحفاظ على الطابع الشعبي لحركة العودة بوصفها حركة جماهيرية ضاغطة تمثل مصالح اللاجئين وتعبر عن حقوقهم وبالأخص حق العودة إلى الديار الأصلية، بعيداً عن الدخول في معترك التمثيل السياسي، وذلك انطلاقاً من الحرص على تعزيز تمثيل م.ت.ف. للشعب الفلسطيني باعتبارها كيانه الوطني الجامع مع العمل على إصلاح مؤسساتها على أسس ديموقراطية، بما يكفل مشاركة فصائل العمل الوطني الفلسطيني كافة، مع التأكيد على أن حركة العودة هي جزء أصيل من حركة التحرر الوطني الفلسطينية ورافد أساسي من روافدها.
- تصليب البنى التنظيمية لمجموعات العودة في كل

تحت شعار "حقنا في العودة إلى ديارنا حق ثابت غير قابل للتصرف ولا يسقط بالتقادم"، عقد الائتلاف الفلسطيني العالمي لحق العودة لقاء العاشر في بيروت بين الخامس والحادي عشر من كانون أول / ديسمبر ٢٠١٠ في مخيم شاتيلا ومار الياس، حيث استضافه كل من مركز حقوق اللاجئين/ عائدون وهيئة تنسيق الجمعيات الأهلية العاملة في المخيمات الفلسطينية في لبنان، وبمشاركة عدد من المراقبين والخبراء الضيوف المهتمين بقضية اللاجئين وحقوقهم في العودة.

افتتح اللقاء الرسمي في قصر اليونسكو يوم الاثنين ٢٠١٠/١٢/٦ برعاية وزير الإعلام اللبناني الدكتور طارق متري وبحضور ممثلي سفارة فلسطين والفصائل الفلسطينية وعدد من الأحزاب اللبنانية. وألقى الدكتور طارق متري كلمة أكد فيها على مساندة لبنان حكومة وشعباً لحق اللاجئين في العودة إلى ديارهم وفي حقهم بحياة كريمة إلى حين عودتهم.

من جانبه أكد جابر سليمان في كلمة باسم الائتلاف على تمسك اللاجئين بحقوقهم في العودة، مستعرضاً مسيرة الائتلاف خلال العام الماضي، والتحديات التي تواجه قضية اللاجئين معتبراً أن منح اللاجئين الفلسطينيين في لبنان حقوق الإنسان الأساسية، لا يتعارض مع حقهم في العودة. فيما قدم الدكتور سلمان أبو ستة مداخلة تاريخية حول الاستيطان الإحلالي الصهيوني وقضم الأراضي الفلسطينية. وقد توقف الائتلاف أمام غياب المرحوم عبدالله حوراني المنسق العام للجمع الشعبي للدفاع عن حق العودة في مخيمات قطاع غزة الذي وافته المنية في عمان وهو يتأهب لحضور اللقاء العاشر. ووجه المجتمعون تحية إجلال وإكبار لروح الطاهرة، وتمنوا دوره التاريخي في الدفاع عن القضية الوطنية وحقوق اللاجئين الفلسطينيين وفي مقدمتها حق العودة

كما وجه الائتلاف رسالة تضامن ومساندة للمناضل الأسير أمير مخول المعتقل في سجون الاحتلال مثمناً دوره في تعزيز صمود أهله في الأرض المحتلة عام ١٩٤٨ في وجه مخططات وإجراءات وممارسات النظام الصهيوني العنصري المتمثلة بسياسة التهويد والتطهير العرقي.

وفي إطار اللقاء السنوي للائتلاف التقى المشاركون مع عدد من ممثلي الكتل النيابية اللبنانية، بالإضافة إلى رئيسة لجنة الحوار اللبناني / الفلسطيني وناقشوا معهم ضرورة ضمان الحقوق المدنية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية للاجئين الفلسطينيين في لبنان، في سبيل تعزيز صمودهم والعمل من أجل عودتهم إلى ديارهم التي هجروا منها. وأكد الائتلاف في لقاءاته هذه على احترام سيادة لبنان واستقراره وأمنه، وضرورة رفع المعاناة عن أهله في المخيمات، مؤكداً رفضهم الحازم للتواطؤ.

وإكراماً لأرواح شهداء شعبنا قام أعضاء الائتلاف بزيارة مقبرة الشهداء في شاتيلا ووضعوا إكليلاً من الزهور على ضريح شهداء المجزرة.

وعقد الائتلاف جلساته الداخلية على مدى يومين (٦-٧/١٢/٢٠١٠) عرضت خلالها تقارير منسقي لجان العودة في مختلف الأقاليم وجرى نقاشها بعمق، كما توقف المشاركون عند الثغرات والمعوقات التي تواجه عمل الائتلاف، وناقشوا اللائحة الداخلية بهدف تطويرها بما يتناسب مع توجهاته في المرحلة المقبلة.

من جهة أخرى بحث اللقاء موضوع حملة مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها، حيث تدارس الائتلاف آليات تعزيز وتوسيع المقاطعة في فلسطين وفي الوطن العربي والعالم باعتبار حملة المقاطعة أداة نضالية تخدم كفاح شعبنا من أجل حقوقه المشروعة.

أما نقاشات الطاولة المستديرة فتناولت الوضع الفلسطيني المأزوم في ظل استمرار الانقسام الذي تشهده ساحة العمل الوطني الفلسطيني، كما ناقشت السياسات

اللجنة الوطنية الفلسطينية لمقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها ابراز أخبار حملة المقاطعة حول العالم - بداية تموز وحتى بداية تشرين الثاني ٢٠١٠

إعداد: هند عواد*



دعوة لمقاطعة إسرائيل، ضمن فعاليات إحياء ذكرى النكبة، مونتريال، كندا، أيار ٢٠١٠ (bdsmovement.net)

الأراضي الفلسطينية. تحرك الشرطة الهولندية يأتي بعد تلقيها دعوة من محام في أمستردام نيابة عن مؤسسة الحق الفلسطينية.

١٠/١٩: أعلن الكاتب والمخرج البريطاني مايك لبي أنه لن يزور إسرائيل للتعليم في برنامج Sam Spiegel Film & Television School's "Great Masters" مصراً بأن فرض قسم "الولاء للدولة اليهودية" كان القشة الأخيرة في اتخاذ قراره؛ إضافة إلى استمرار الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة وقتل المدنيين المستمر.

١٠/٢٥: شبكة بعثة الكنيسة المشيخية تنضم لحملة المقاطعة: استجابت شبكة بعثة الكنيسة المشيخية في أمريكا لنداء مسيحي فلسطين (وقفة حق) في اجتماعها السنوي، وقررت أن تقاطع البضائع المنتجة في المستوطنات.

١٠/٢١: أعلن مجلس مدينة سيغاليس في إقليم فلادوليد الإسباني عن مقاطعته مياه عيدن المعدنية الإسرائيلية بالاستغناء عنها بعد أن كان يستخدمها في مرافقه. يأتي هذا القرار بعد اتخاذ مجلس بلدية فيلانويفا دي دبرو وكلية التمريض في جامعة فلادوليد قرار مقاطعة مياه شركة عيدن.

١١/٣: عن عدالة - نيويورك، حملة نيويورك لمقاطعة إسرائيل: أعلنت شركة أفريقياس-إسرائيل والتي يملكها المليونير الإسرائيلي ليف ليفايف عن إنهاء عملها في المشاريع الاستيطانية، وأنه ليس لديها خطط للمشاركة في أنشطة استيطانية في المستقبل. يأتي هذا بعد أن قامت العديد من المؤسسات والشركات وعدد من المشاهير بقطع علاقاتهم مع ليف ليفايف وشركائه بسبب عملهم في المستوطنات.

* هند عواد: منسقة اللجنة الوطنية الفلسطينية للمقاطعة.

عريضة نرويجية تدعو لمقاطعة أكاديمية وثقافية لإسرائيل تماشياً مع مبادئ حملة المقاطعة الأكاديمية والثقافية لإسرائيل وقع عليها ١٠٠ من الأكاديميين/ات والكتاب ومشاهير الرياضة والعاملين/ات في المجالات الثقافية والمشاهير في النرويج.

١٠/١٣: انضم مجلس بلدية كورك في المملكة المتحدة لعدة مدن منها دوبلن وجالواي وكاستل بار في تصويتهم لعدم تجديد أية عقود مع شركة فيوليا، وعدم توقيع عقود جديدة معها.

١٠/١٥: وقعت شركة فيوليا الفرنسية على اتفاق مبدئي لبيع حصتها في قطار القدس الخفيف إلى شركة إيجيد الإسرائيلية، وهذا بعد أن خسرت الشركة أكثر من ١٠ مليارات دولار نتيجة استئنائها من عدد من العقود بسبب تورطها في مشروع القطار. ترى اللجنة الوطنية للمقاطعة أهمية استمرار الحملة العالمية لمقاطعة إسرائيل ضد فيوليا حتى تنهي تورطها تماماً في قطار القدس وكافة المشاريع الإسرائيلية.

١٠/١٩: انتصار قانوني في فرنسا واسبانيا: بعد الإفراج عن عضو البرلمان الفرنسي وحليمة بو مدين ونشطاء مقاطعة آخرين وتبرئتهم من تهمة معاداة السامية نتيجة اشتراكهم في مظاهرة لمقاطعة المنتجات الإسرائيلية، وتبرئتهم من قبل القاضي. كما تم أيضاً تبرئة ٩ نشطاء في اسبانيا من شبكة RESCOP لمشاركتهم بنشاطات لمقاطعة إسرائيل لعدم وجود دلائل كافية لإدانتهم.

١٠/٢٠: أعاد اتحاد عمال التعليم والصحة الجنوب أفريقي تأكيده على تبنيه مقاطعة إسرائيل وناشد كافة المؤسسات والاتحادات التقدمية مقاطعة نظام الأبارتهايد الإسرائيلي.

١٠/١٤: ذكرت وسائل إعلام أن الشرطة الهولندية اقتحمت المقر الرئيسي لشركة ريوال الهولندية للتحقيق في شبهة مشاركتها في بناء جدار الفصل العنصري في

للمقاطعة؛ وذلك بالانتقال من مجرد مقاطعة بضائع المستوطنات، ليضم الشركات المتورطة في دعم الاحتلال أيضاً.

٩/١٧: زارت الأكاديمية الأمريكية أنا ستولر المتخصصة في دراسات الكولونالية والمحاضرة في جامعة نيو سكول في نيويورك جامعة بيرزيت، ورفضت زيارة أي مؤسسة أكاديمية إسرائيلية تماشياً مع معايير المقاطعة الأكاديمية والثقافية لإسرائيل. كما أعلنت تبنيها لمقاطعة إسرائيل بما فيها المقاطعة الأكاديمية.

٩/٢١: في سابقة من نوعها أيضاً، رفض مجلس محلي في هولندا استقبال وفد من مجلس الحكم المحلي في إسرائيل على خلفية مشاركة مستوطنين فيه. يعتقد بعض المحللين بأن هذه الخطوة هي مجرد البداية لمقاطعة أوروبية أوسع لإسرائيل.

٩/٢٤: في سابقة أخرى، قررت جامعة جوهانسبرج الجنوب أفريقية من خلال مجلس إدارتها قطع علاقاتها مع جامعة بن غوريون الإسرائيلية ما لم تمتثل الجامعة الإسرائيلية لعدد من الشروط خلال مهلة أقصاها ٦ أشهر. ومن الشروط التي وضعتها جامعة جوهانسبرج "إنهاء تواطؤ جامعة بن غوريون مع جيش الاحتلال (الإسرائيلي) ووضع حد لسياسات التمييز العنصري ضد الفلسطينيين الذي يشكل خروجاً ملموساً عن موقف العلاقة المعتادة، الذي حكم الاتفاقات بين هاتين الجامعتين حتى وقت قريب". ساند قرار جامعة جوهانسبرج جون دوغارد (مقرر الأمم المتحدة السابق لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية) وديزمند توتو وبريت بريتي نباح- أحد أشهر الشعراء في جنوب أفريقيا.

٩/٢٦-٢٥: الإعلان عن الحملة الأوروبية للمقاطعة الأكاديمية والثقافية لإسرائيل (EPACBI) بعد عدد من اللقاءات التي عقدت في باريس حضرها أكثر من ٥٠ أكاديمي وأكاديمية من ٩ دول.

١٠/١٣: المقاطعة الأكاديمية والثقافية: تم إصدار

٢٠١٠/٧/٩: ضمن الفعاليات العالمية في الذكرى الخامسة لإصدار النداء التاريخي للمجتمع المدني الفلسطيني لمقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها، تبنت عدد من النقابات العمالية في مقاطعة الباسك في أسبانيا حملة مقاطعة إسرائيل بشكل كامل.

٧/١٩: أعلنت سينثيا مكيني، عضو الكونجرس الأمريكي السابقة تبنيها لحملة مقاطعة إسرائيل.

٧/٢٧: طالب المجلس الوطني للكنائس في استراليا المجتمع الأسترالي مقاطعة كافة بضائع المستوطنات.

٧/٢٨: أعلن إتحاد عمال الموانئ التركي انضمامه للحملة العالمية لمقاطعة إسرائيل.

٨/١١: أعلنت فرقة الرقص البريطانية - Fait less أنه آن الأوان للانضمام للمقاطعة الثقافية لإسرائيل.

٨/١١: في انتصار قانوني آخر في المملكة المتحدة، تم إسقاط التهم الموجهة لعدد من النشطاء البريطانيين جراء تظاهرتهم أمام محلات شركة مستحضرات التجميل "أهافا" الإسرائيلية في لندن. حيث أن الاستمرار في إجراءات المحاكمة تتطلب أن يثبت الإدعاء العام بأن نشاطات شركة "أهافا" قانونية. وعليه قررت النيابة العامة أنها لن تحاول إثبات ذلك.

٨/٢٣: قرر صندوق التقاعد النرويجي وهو ثالث أكبر صندوق تقاعد في العالم سحب استثماراته من شركتي "دانيا سي بيس" وهي فرع لشركة أفريقياس-إسرائيل، جاء هذا القرار بعد قرار سابق للصندوق سحب استثماراته من شركة البيت- سيستمز العام الماضي.

٨/٢٤: نظمت مجموعة نشطاء خط احتجاج في ميناء ديلتا في فانكوفر الكندية، نشاطا احتجاجيا لمنع سفينة تنقل بضائع إسرائيلية من أن ترسو في الميناء.

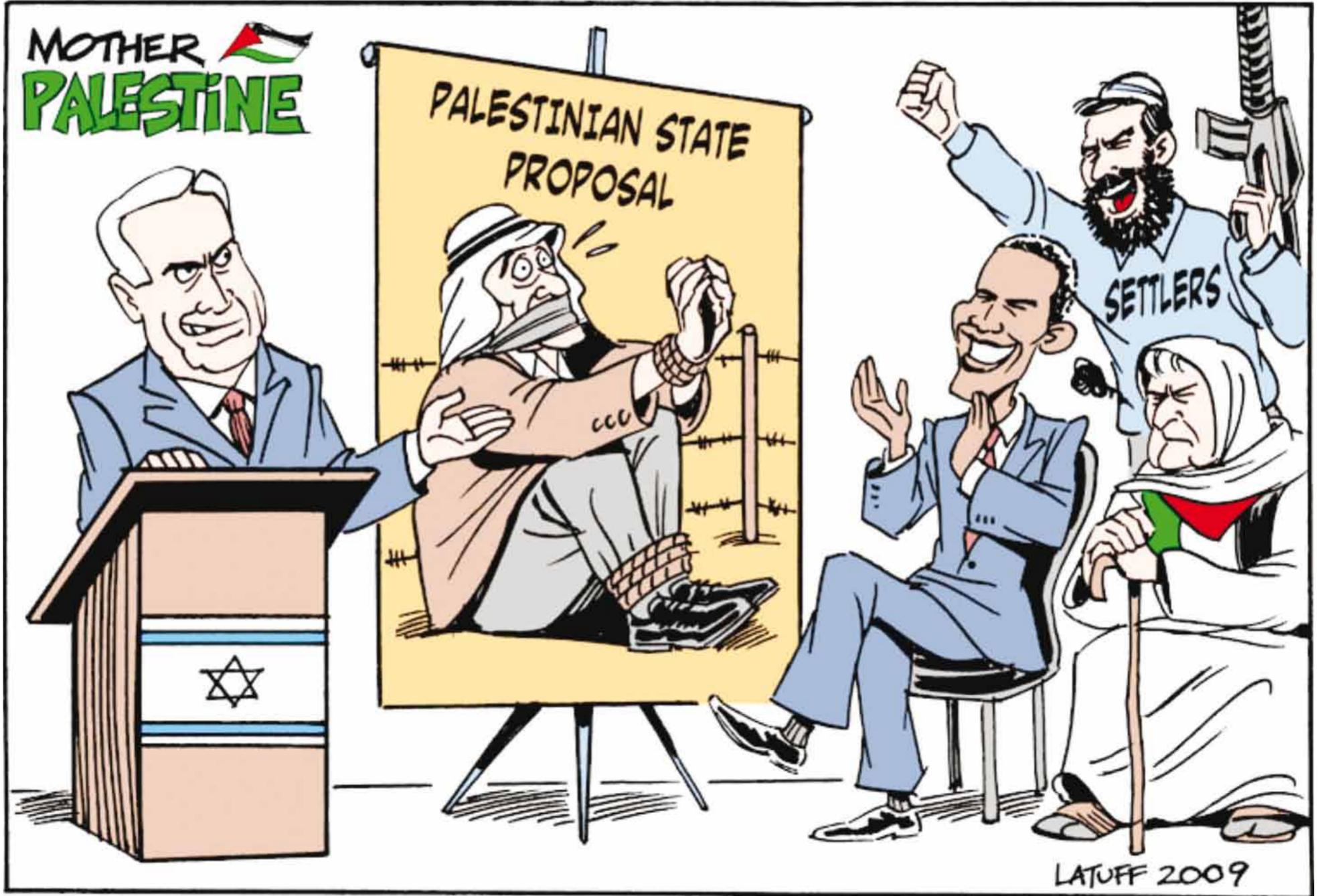
٨/٣٠: أعلنت بعض المحال التجارية في اسكتلندا عن مقاطعتها للبضائع الإسرائيلية في منطقة جلاسغو.

٩/٥: صوت البرلمان التشيلي لصالح قرار مقاطعة بضائع المستوطنات الإسرائيلية.

٩/٥: في خطوة تاريخية، وقع أكثر من ٦٠ أكاديمي وفنان إسرائيلي على عريضة معلنين مقاطعتهم للمراكز الثقافية في مستوطنة أريئيل، وفي رسالة عملت عليها مجموعة صوت يهودي من اجل السلام Jewish Voices for Peace، وقع أكثر من ١٥٠ من أشهر المخرجين والممثلين والفنانين في أمريكا رسالة لدعم قرار الفنانين الإسرائيليين. وهذه تعتبر سابقة مهمة لدعم حملة المقاطعة الثقافية والفنية لإسرائيل خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية.

٩/٧: أعلن أحد أعضاء مجلس إدارة مؤسسة كير CARE الخيرية في أمريكا عن تخليه عن منصبه في المؤسسة بسبب تورط الشركة التي يعمل معها، شركة أفريقياس-إسرائيل في المستوطنات. يأتي هذا بعد أن تراسلت مجموعة عدالة - نيويورك مع مؤسسة كير لتطلبها بقطع علاقاتهم مع شركة أفريقياس-إسرائيل.

٩/١٤: أكد مؤتمر نقابات العمال البريطاني (TUC) والذي يضم ٦,٥ مليون عامل، تبنيه لحملة مقاطعة إسرائيل، وطور مفهومه لمقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها



نتانياهو يعرض على الرئيس أوباما خطته للدولة الفلسطينية المقترحة، كاريكاتير للفنان البرازيلي كارلوس لطوف.

منظمة التحرير الفلسطينية والأمم المتحدة

بقلم: عبد الفتاح القلقيلي (ابو نائل)*

والتضييق على المواطنين الفلسطينيين، وضم مدينة القدس والجولان، إلا ان أشهرها قراران: الاول رقم ٢٤٢ الصادر في ٢٢/١١/١٩٦٧ والقاضي بانسحاب اسرائيل "من اراض احتلتها في النزاع الاخير"، وقيام مفاوضات بين الاطراف المعنية لتسوية النزاع العربي الاسرائيلي. والثاني رقم ٣٣٨ بتاريخ ٢٢/١٠/١٩٧٣ والقاضي بتطبيق القرار الاول (٢٤٢) وعقد مؤتمر دولي تشارك به الاطراف المعنية لحل النزاع.

وأشهر قرارات الجمعية العامة قراران ايضا: الاول قرار "التقسيم" رقم ١٨١ الصادر في ٢٩/١١/١٩٤٧، والقاضي باقامة دولتين واحدة لليهود الذين يشكلون ٣٣٪ من السكان على ٥٦٪ من اراضي فلسطين التي كانت تحت الانتداب البريطاني، والثانية للعرب الفلسطينيين الذين يشكلون ٦٧٪ من السكان على اقل من ٤٣٪ من فلسطين، والذي أبقى القدس تحت الوصاية الدولية على ما يقرب من ١٪ من فلسطين. والقرار الثاني هو قرار حق العودة للاجئين رقم ١٩٤ الصادر في ١١/١٢/١٩٤٨.

قرار التقسيم (١٨١)، رغم إجحافه بحق الفلسطينيين، إلا انه تعامل معهم كشعب له حق تقرير المصير إن لم يكن على كامل وطنه فعلى جزء منه على الاقل. اما قرار حق العودة (١٩٤)، فرغم انصافه للفلسطينيين بالاعتراف لهم بحق عودتهم الى بيوتهم وتعويزهم عن ما لحق بهم وبممتلكاتهم من

الاسرائيلي للأراضي الفلسطينية شيئا، أو تقلل من عدد الاسرى الفلسطينيين في معسكرات الاعتقال الاسرائيلية، أو تعيد لاجئا واحدا ممن هجروا في نكبة عام ١٩٤٨، حتى يومنا هذا. وكان في قمة هذه القرارات قراران صدرا في ١٠/١١/١٩٧٥ الاول رقم ٣٣٧٩ والذي سحب الاعتراف بالصهيونية كحركة تحرر وطني او قومي، إذ ساوى بين الصهيونية والعنصرية، بل اعتبر الاولى جزءا من الثانية، والثاني هو رقم ٣٣٧٥ الذي اعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية كحركة تحرر وطني، وطلب من مجلس الامن ان يتخذ التدابير لتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف، كما دعا إلى إشراك منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها ممثل ذلك الشعب، على قدم المساواة مع سائر الاطراف الاخرى، في جميع الجهود والمفاوضات المتعلقة بالشرق الاوسط. واردفتها بقرار رقم ٣٤١٤ في ٥/١٢/١٩٧٥ لتعيد التأكيد به على "انه لا يجوز اكتساب الارض بالقوة، وانه يجب لذلك إعادة جميع الاراضي التي احتلت على هذا النحو".

لقد كانت كل قرارات الجمعية العامة لصالح الطرف العربي باستثناء قرارين، وهما قرار التقسيم (رقم ١٨١) في ٢٩/١١/١٩٤٧، وقرارها (رقم ٨٦/٤٦) في ١٢/١٢/١٩٩١ القاضي بالغاء قرارها الذي اعتبر الصهيونية شكلا من اشكال العنصرية. بينما اصدر مجلس الامن ٢٦٧ قرارا بذات الشأن. رغم ان بعض هذه القرارات ادان بعض الممارسات الاسرائيلية خاصة في الاستيطان،

إن أهم ما يلاحظه الدارسون لدى دراسة تطور موقف الامم المتحدة بخصوص قضية حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف هو ان هذا التطور لم يحدث دفعة واحدة، وانما تم على مراحل، كما ان موقف الجمعية العامة اختلف عن موقف مجلس الامن الدولي بهذا الخصوص. ففي الجمعية العامة، حيث يسود مبدأ المساواة بين الدول نجد ان الموقف قد تبدل بصورة جذرية. اما في مجلس الامن، حيث تتمتع الدول الكبرى بحق الفيتو، فقد حالت اساءة استعمال امريكا لهذا الحق دون احراز تقدم هام فيما يتعلق بهذا الامر.

مما لا شك فيه ان قرارات الامم المتحدة التي صدرت بشأن القضية الفلسطينية (او ما سمي بالصراع العربي الاسرائيلي) اكثر من القرارات التي صدرت بشأن اية قضية أخرى منذ إنشاء الامم المتحدة بثوبها الاول كـ "عصبة الامم" بعد الحرب العالمية الاولى، والتي اصدرت قرارها بانتداب بريطانيا على فلسطين مع التنبيه عليها (ضمن اشياء أخرى) أن تعمل على تنفيذ وعد بلفور. ولم تلتزم بريطانيا الا به، وتجاهلت الاشياء الاخرى. اما بثوبها الثاني كـ "هيئة الامم المتحدة" بعد الحرب العالمية الثانية، فمنذ عام ١٩٤٧ وحتى عام ٢٠٠٤ فقط، اصدرت الجمعية العامة للامم المتحدة ٨٢٠ قرارا بشأن تلك القضية. كان معظم هذه القرارات، إن لم يكن كلها الى جانب الطرف العربي عموما، والطرف الفلسطيني خصوصا. ورغم ان الورق المطبوع عليها هذه القرارات يكاد يغطي الارض الفلسطينية كما علق احد الظرفاء، الا انها لم تغير من واقع الاحتلال



الرئيس عرفات في البيت الأبيض يلقي النظرة الأخيرة قبل توقيع على اتفاقية "واي ريفر" الخاصة بتطبيق الية الانتشار في مدينة الخليل، ٢٣ تشرين الأول ١٩٩٨. (GALLO-GETTY Image)

الدائمة سوف يتم حلها من خلال المفاوضات، وأن المنظمة تدين استخدام الإرهاب وأعمال العنف الأخرى، وسوف تأخذ على عاتقها إلزام كل عناصر أفراد منظمة التحرير بذلك من أجل تأكيد التزامهم ومنع الانتهاكات وفرض الانضباط لمنع هذه الانتهاكات. وتأسيساً على القبول الفلسطيني بقراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨، فإن منظمة التحرير تؤكد أن بنود الميثاق الوطني الفلسطيني التي تنكر حق إسرائيل في الوجود وبنود الميثاق التي تتناقض مع الالتزامات الواردة في هذا الخطاب، أصبحت الآن غير ذات موضوع ولم تعد سارية المفعول، وبالتالي فإن منظمة التحرير تتعهد بأن تقدم إلى المجلس الوطني الفلسطيني موافقة رسمية بالتغييرات الضرورية فيما يتعلق بالميثاق الفلسطيني، (وقد حدث ذلك على هامش اجتماع المجلس الوطني في دورته الواحدة والعشرين في غزة، وبحضور كلينتون رئيس أمريكا آنذاك وزوجته هيلاري، في شهر نيسان من عام ١٩٩٦). فرد اسحق رابين برد مقتضب قال فيه: " السيد الرئيس: رداً على خطابكم المؤرخ في ٩ سبتمبر (أيلول) ١٩٩٣، فإنني أحب أن أؤكد لكم، في ضوء التزامات منظمة التحرير الفلسطينية المتضمنة في خطابكم، فإن حكومة إسرائيل قررت الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل للشعب الفلسطيني، وستبدأ مفاوضات مع منظمة التحرير في إطار عملية السلام في الشرق الأوسط". ومن الجدير ملاحظته ان ياسر عرفات وقع رسالته بالملخص ياسر عرفات، اما رابين فوقعها باسمه وصفته فقط، كما ان ياسر عرفات وجه رسالته الى رابين رئيس وزراء اسرائيل، بينما رابين وجه رسالته الى الرئيس ياسر عرفات. البعض يرى ان هاتين الملاحظاتين لا قيمة لهما والبعض الآخر يرى انهما ذاتا دلالتين.

ومن المفارقات انه قبل اوسلو كانت قرارات الجمعية العامة تطالب الاطراف الدولية ان تدعم الفلسطينيين اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا بالتنسيق والتعاون مع منظمة التحرير الفلسطينية. أما بعدها، فتطور الامر من حث هذه الاطراف على تقديم المساعدة دون ذكر للجهات الفلسطينية التي يجب التعاون معها، اي متجاهلة منظمة التحرير الفلسطينية كما في القرار ٥٤/٦٩ في ٦/١٢/١٩٩٩ الذي حث تلك الاطراف على تقديم تلك المساعدات "استجابة للاحتياجات الملحة للشعب الفلسطيني وفقا للاولويات التي تحددها السلطة الفلسطينية"، والى العودة للتعاون مع منظمة التحرير على ان تقدم تلك المساعدات عن طريق مؤسسات السلطة الفلسطينية الرسمية كما في القرار رقم ٥٦/٥٩ في ٢/١٢/٢٠٠٤. بل أصبحت الدول المانحة ووكالات الامم المتحدة تفضل التعاون في بعض المجالات مع اجهزة السلطة الفلسطينية مباشرة في بعض المواضيع، بما فيها الامنية في اطار العملية السلمية الجارية. والتعاون والتنسيق مع المنظمات غير الحكومية في مواضيع اخرى، وخاصة المجالات الاجتماعية، وتحديدا "الديمقراطية" وتمكين المرأة.

* عبد الفتاح القليلي: باحث وكاتب فلسطيني، الأمين العام للمجلس الأعلى للثرفية والثقافة في م ت ف.

الى تسوية سلمية شاملة بين اطراف الصراع بما في ذلك فلسطين واسرائيل والدول المجاورة الاخرى، بما يحقق المساواة وتوازن المصالح". وجدد ياسر عرفات في جنيف "التزام منظمة التحرير برفض جميع اشكال الارهاب بما فيها ارباب الافراد والجماعات والدولة". ورفضت امريكا ان يكون هذا الرفض مستعملا مصطلح reject باللغة الانجليزية، بل يجب ان يستعمل مصطلح renounce الذي يعني التوبة عن او الكفر بـ "هبط" ياسر عرفات الى هناك، ف"صعدت" منظمة التحرير الى التفاوض او الحوار مع امريكا.

وتواصل "الصعود"؛ إذ تجاوزت الجمعية العامة للامم المتحدة مع اعلان "الدولة الفلسطينية" بقرارها استعمال اسم "مندوب فلسطين" بدلا من "مندوب منظمة التحرير الفلسطينية". وهذا يعني في نظر بعض الباحثين "ان فلسطين اصبحت دولة، ولكن مراقبة لا تتمتع بحقوق العضوية... وبذلك تصبح اتفاقية فيينا لعام ١٩٧٥ حول تمثيل الدول لدى المنظمات الدولية تنطبق على التمثيل الفلسطيني". ويرى هؤلاء الباحثون ان مقومات الدولة الفلسطينية اصبحت مكتملة، ولم يتبق للاعتراف القانوني بها الا صدور قرار يتبناه مجلس الامن. وثمنا لـ "الصعود" الى فرنسا بزيارة رسمية في ٢/٥/١٩٨٩ اعلن ياسر عرفات ان الميثاق الوطني الفلسطيني "كادوك" بالفرنسية اي "عفى عليه الزمن". وحينما سأل الصحفي: ما معنى كادوك، اجابه عرفات بالفهلوية واللهجة المصرية: الله!! صحفي فرنسي وعازني اعلمك الفرنسية!!

وتواصل "الهبوط" الذاتي والتحالف باختيار الاتحاد السوفييتي، وانتهز العراق امام التحالف الدولي والعربي بقيادة امريكا، وتوقف الدعم العربي المالي والسياسي بل والدبلوماسي ايضا وخاصة من قبل الدول الخليجية لمنظمة التحرير الفلسطينية، ف"صعدت" منظمة التحرير الى مؤتمر مدريد عام ١٩٩١ بشكل ملتو ومموه في البداية ثم بشكل مباشر. وكان الثمن الدولي لهذا "الصعود" قرار الجمعية العامة (لاول مرة في تاريخها) بإلغاء قرارها الذي اعتبر الصهيونية شكلا من اشكال العنصرية، وذلك ارضاء لاسحق شامير رئيس الوزراء الاسرائيلي آنذاك الذي رفض حضور مؤتمر مدريد ما لم تعذر الجمعية العامة عن ما فعلت.

وفي هذه الظروف انفتح فجأة وسرا نفق اوسلو التي وقعت في ١٣/٩/١٩٩٣ في حديقة البيت الابيض من قبل اسحق رابين ممثلا لدولة اسرائيل وياسر عرفات ممثلا لمنظمة التحرير الفلسطينية، وذلك بعد ان تبادلوا رسائل الاعتراف بهاتين الصفتين، على ان تكون المبادرة من ياسر عرفات، ويكون الرد من رابين.

فارسل ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية إلى اسحق رابين قبل توقيع اتفاق اوسلو خطابا تعترف فيه المنظمة بحق دولة إسرائيل في العيش بسلام وأمن جديد، وتقبل المنظمة قرار مجلس الأمن رقمي ٢٤٢ و٣٣٨. وتلزم المنظمة نفسها بعملية السلام في الشرق الأوسط وبالحوار السلمي للصراع بين الجانبين، وتعلن أن كل القضايا الأساسية المتعلقة بالأوضاع

اضرار، الا انه تعامل مع قضيتهم كقضية انسانية وغير سياسية. وبعد هذا القرار درجت الامم المتحدة على هذا المنوال حتى ١٠/١٢/١٩٦٩ حيث اصدرت الجمعية العامة قرارها رقم ٢٥٣٥ الذي تحدثت به، بصورة رسمية عن "شعب فلسطين" وحقوقه غير القابلة للتصرف، واقرت بان "مشكلة اللاجئين الفلسطينيين ناشئة عن انكار حقوقهم غير القابلة للتصرف"، واعربت "عن قلقها واستنكارها لممارسات دولة اسرائيل تجاه هذا الشعب وحقوقه". وقد كان هذا التحول بفعل الوضع الدولي الذي كان بتأثير نضال منظمة التحرير الفلسطينية في المجالات كافة: العسكرية والسياسية والاعلامية.

وصلت الجمعية العامة الى قمة قراراتها ابتداء من دورتها التاسعة والعشرين، إذ اصدرت قرارها رقم ٢٢١٠ في ٢٤/١٠/١٩٧٤ باغلبية ١٠٥ أصوات مقابل ٤، وامتناع ٢٠ عن التصويت القاضي بدعوة منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها ممثلة الشعب الفلسطيني للاشتراك في المداولات العامة لتلك الدورة حول قضية فلسطين، كما دعت الجمعية العامة ياسر عرفات (رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية) ليلقي كلمة امام الجمعية العامة يوم ١٣/١١/١٩٧٤. وقد حاول عبد العزيز بو تفلقة (وزير خارجية الجزائر) رئيس الجمعية العامة لتلك الدورة، ان يمكن ياسر عرفات من الجلوس على كرسي رؤساء الدول، ولكنه جوبه برفض شديد من بروتوكول الجمعية، فحلها ياسر عرفات وسطيا بان وضع يده على تلك الكرسي ولم يجلس عليه. ولكن ياسر عرفات ادش العالم بلهجته المعتدلة، وقال فيها مقولته الشهيرة "لقد جننكم يا سيادة الرئيس بغصن الزيتون مع بندقية ناسر.. فلا تسقطوا الغصن الأخضر من يدي!!! الحرب تندلع من فلسطين والسلام يبدأ من فلسطين". وفي الدورة التالية دعت الجمعية لإشراك منظمة التحرير في الجهود من اجل السلام في الشرق الاوسط.

وما كان لهذا "الصعود" العالمي ان يتحقق الا مستندا على "الصعود" في مؤتمر القمة العربي السابع في الرباط في ٢٦/١٠/١٩٧٤ الذي اكد على حق الشعب الفلسطيني في اقامة سلطة وطنية مستقلة على اية ارض فلسطينية محررة، بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، والبلاد العربية عازمة على دعم هذه السلطة فور انشائها، ويعلن تأييده لمنظمة التحرير الفلسطينية في ممارسة مسؤولياتها الوطنية والدولية في إطار الإلتزامات العربية". وفي دورة مجلس الجامعة العربية السادسة والستين في ٩/٩/١٩٧٦ وافقت اللجنة السياسية بالاجماع منح منظمة التحرير الفلسطينية عضوية كاملة في الجامعة العربية، تساهم بموجبها في جميع اعمال الجامعة ومجالسها ولجانها ومنظماتها ومؤسساتها وسائر المؤتمرات على قدم المساواة مع سائر الدول العربية الاعضاء.

وما كان لهذين "الصعودين" العربي والدولي ان يتحققا لولا "الهبوط" الوطني بتجاهل الميثاق الوطني الفلسطيني في المجلس الوطني الفلسطيني الثاني عشر في القاهرة في حزيران ١٩٧٤ الذي شكل الانعطاف الرئيسي في مسيرة المنظمة باقراره البرنامج مرحلي (ذي النقاط العشرة) الذي اظهر ان منظمة التحرير الفلسطينية كغيرها من الانظمة العربية "المعتدلة" قابلة للانحناء والتفاوض مع "العدو".

ورغم "هبوط" المنظمة المودي (وربما بسببه) بخروجها من لبنان وتشتت قواتها في عدد من البلاد العربية الا ان "الصعود" الدبلوماسي تواصل، فاصدرت الجمعية العامة قرارا بتاريخ ١٦/١٢/١٩٨٢ يطلب من جميع الدول ان تمنح وفود حركات التحرير الوطني التي تعترف بها منظمة الوحدة الافريقية و/او جامعة الدول العربية، والتي لها مركز المراقب في المنظمات الدولية، التسهيلات والمزايا والحصانات اللازمة. وفي السنوات التالية واصلت الجمعية العامة اصدار القرارات التي تدين ممارسات اسرائيل وتطالب بتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير المصير واقامة دولته المستقلة بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية. وقرارات اخرى تطالب بها جميع الدول ان تضع حدا لما يتدفق على اسرائيل من معونة، بينما تطالب هذه الدول والمنظمات الدولية بتقديم المساعدات الاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني بالتعاون مع منظمة التحرير الفلسطينية.

وليتواصل "صعود" المنظمة دوليا، تواصل "هبوطها" وطنيا، ووصل هذا الهبوط درجة مهمة في ١٥/١١/١٩٨٨ حيث اعلن المجلس الوطني رسميا وبوضوح قبول قرار مجلس الامن ٢٤٢ و٣٣٨ مع استعداد المنظمة للاعتراف باسرائيل في إطار حل الدولتين. اما الصعود الدولي فتتمثل باحتجاج الجمعية العامة على سلوك امريكا المخالف لاتفاقية المقر التي تنطبق على مندوبي منظمة التحرير كغيرهم من المندوبين، ورفضها منح فيزا لدخول ياسر عرفات الى نيويورك ليلقي كلمته، فقررت الجمعية العامة نقل اجتماعاتها من نيويورك الى جنيف لتمكين ياسر عرفات من القاء كلمته فيها (في ١٣/١٢/١٩٨٨) التي ستشكل "هبوطا" مهما؛ إذ أكد "ان منظمة التحرير ستعمل على الوصول

قرارات الأمم المتحدة: دور كل من الجمعية العامة ومجلس الأمن

بقلم: غيل بولينغ*



حفلة توقيع الدول على ميثاق الأمم المتحدة، مؤتمر سان فرانسيسكو، ٢٥ نيسان-٢٦ حزيران ١٩٤٥ (أرشيف الأمم المتحدة)

حدود آمنة ومعترف بها، والأهم أنه دعا إلى "تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين". وقد تعرض القرار ٢٤٢ بشكل متواصل إلى النقد باعتباره ملتبسا وغامضا. ويؤكد المدافعون عن القرار أن هذا الغموض ساعد في تجنيد دعم للحصول على إجماع عليه، مما جعل تمريره ممكنا، فيما يحاجج المنتقدون بأن لغة القرار "انسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية من أراض احتلت في الصراع الأخير" كانت غامضة للغاية، ولم توضح إذا ما كان الانسحاب يشمل "جميع الأراضي المحتلة" بما فيها القدس الشرقية أم لا.

قرار مجلس الأمن رقم ٤٥٢:

اعتمد مجلس الأمن الدولي القرار رقم ٤٥٢ في ٢٠ تموز ١٩٧٩، وتم تبني هذا القرار بأغلبية ١٤ صوتا وامتناع صوت واحد هو صوت الولايات المتحدة الأمريكية. ويدعو القرار حكومة وشعب إسرائيل إلى "التوقف، على أساس فوري، عن إقامة وتشديد وتخطيط المستوطنات في الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس".

استخدام حق النقض "الفيتو":

يشير أحد التقارير حول عدد مرات استخدام حق النقض "الفيتو" منذ تأسيس منظمة الأمم المتحدة إلى الأرقام التالية: الصين ٦ مرات؛ فرنسا ١٨؛ روسيا ١٢٣ (معظمها في السنوات العشرة الأولى للأمم المتحدة، وبالتحديد في أوج الحرب الباردة)؛ بريطانيا ٣٢؛ والولايات المتحدة ٨٢ مرة. ومنذ عام ١٩٨٤ تم رصد الأرقام التالية: الصين ٣ مرات؛ فرنسا ٣؛ روسيا ٤؛ بريطانيا ١٠؛ والولايات المتحدة ٤٣. ولاحظ أحد الدارسين بأن الولايات المتحدة استخدمت الفيتو ٣٢ مرة منذ عام ١٩٨٢ ضد مشاريع قرارات مجلس الأمن تنتقد إسرائيل، وهو رقم أكثر من مجموع عدد مرات استخدام الفيتو من قبل جميع الأعضاء الآخرين في مجلس الأمن.

الاعتراف بدولة فلسطين إستراتيجية أم مناورة:

في ضوء المازق الحالي لعملية السلام، فإن الاعتراف الأخير بدولة فلسطين من جانب كل من البرازيل، الأرجنتين وأوروغواي هو إشارة إيجابية. وكما أشرنا فإن قبول الأعضاء الجدد في الأمم المتحدة منوط بالجمعية العامة بشكل صريح، وللحصول على العضوية في الأمم المتحدة مطلوب أغلبية ثلثي أعضاء الجمعية العامة، التي تعني حاليا الحصول على ١٢٨ صوتا، وبينما تبدو عملية جمع ١٢٥ صوتا آخر هي معركة شاقة، ولكنها على الأقل واحدة من الطرق المتاحة للتحويل على الفيتو الأمريكي في مجلس الأمن. ويمكن الثناء على القيادة الفلسطينية التي تنظر في هذا الطريق للحصول على الاعتراف بدولة فلسطين، إذا كان هذا المسعى ضمن إستراتيجية تهدف إلى الخروج من دائرة المفاوضات العدمية، باتجاه إحقاق كل الحقوق الفلسطينية بقوة الإجراءات الأخرى المتاحة دوليا رغم صعوبتها.

* غيل بولينغ: كاتبة حقوقية حاصلة على شهادة المحاماة الأمريكية، وتقيم في مدينة سولت ليك، أوتا - الولايات المتحدة.

يعرض حفظ السلم والأمن الدولي للخطر أن يلتبسوا حله بادئ ذي بدء بطريق المفاوضات والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية، أو أن يلجأوا إلى الوكالات والتنظيمات الإقليمية أو غيرها من الوسائل السلمية التي يقع عليها اختيارها". إن الخيارات المتاحة أمام مجلس الأمن، على النحو المبين في الفصل السادس، تتركز بصورة واسعة على وضع توصيات للعمل، ولكن مدى إنفاذ مثل هذه التوصيات هي مسألة خاضعة للنقاش، وبعبارة أخرى، فيما إذا ما كانت تعتبر "ملزمة" للدول أم لا. وبينما يبدو أن هناك حجة قوية بأن المادة رقم ٢٥ تجعل جميع قرارات مجلس الأمن ملزمة للدول الأعضاء، ولكن تظل الحقيقة الماثلة هي أن جميع الإجراءات المتخذة وفقا للفصل السادس تفتقر إلى آليات التنفيذ المتاحة لمجلس الأمن بموجب الفصل السابع. وبالتالي، من الناحية العملية، تستطيع الدول الأعضاء، وهي تقوم بذلك أحيانا، تجاهل قرارات مجلس الأمن المتخذة بموجب الفصل السادس من الميثاق.

أما الفصل السابع، من الناحية الأخرى، فهو يتضمن أحكاما تتعلق باليات إنفاذ قراراته. فبموجب المادة ٣٩ ولأجل اتخاذ إجراءات بموجب الفصل السابع، فإن المجلس يقرر "ما إذا كان قد وقع تهديد للسلم أو إخلال به أو كان ما وقع عملا من أعمال العدوان". وتبين المادة ٤١ التدابير الخاصة التي لا تقتضي اللجوء للقوة العسكرية التي يمكن استخدامها لتطبيق قرارات مجلس الأمن. وتشمل هذه التدابير على: "وقف الصلات الاقتصادية والمواصلات الحديدية والبحرية والجوية والبريدية والبرقية واللاسلكية وغيرها من وسائل المواصلات وفقا جزئيا أو كليا وقطع العلاقات الدبلوماسية". وتحدد المادة ٤٢ التدابير الإكراهية التي يمكن اتخاذها بحيث يجوز للمجلس "أن يتخذ بطريق القوات الجوية والبحرية والبرية من الأعمال ما يلزم لحفظ السلم والأمن الدوليين أو لإعادته إلى نصابها. ويجوز أن تتناول هذه الأعمال المظاهرات والحصر والعمليات الأخرى بطريق القوات الجوية أو البحرية أو البرية التابعة لأعضاء "الأمم المتحدة". وتتناول المادة ٤٧ تشكيل لجنة أركان عسكرية، هدفها تقديم المشورة ومساعدة مجلس الأمن في المسائل العسكرية. وطالما كانت هذه اللجنة "ناظمة" إلى حد كبير، فقد قدمت مقترحات لتنشيطها، وذلك كجزء من عملية إصلاح الأمم المتحدة. وتفيد المادتان ٤٨ و٤٩ على أن الدول الأعضاء "يجب" أن تشارك في المسؤولية عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن المتخذة بموجب الفصل السابع. وتنص المادة ٤٩ على: "يتضاهر أعضاء "الأمم المتحدة" على تقديم المعونة المتبادلة لتنفيذ التدابير التي قررها مجلس الأمن".

قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢:

أصدر مجلس الأمن القرار رقم ٢٤٢ في أعقاب حرب عام ١٩٦٧ بتاريخ ٢٢ تشرين ثاني من نفس العام، وتم تبنيه بالإجماع. وبينما لا يشير القرار إلى أي فصل يستند، يمكن الافتراض أنه من القرارات التي تستند إلى الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة، وذلك نظرا لطبيعته الأقرب إلى التوصية؛ حيث يدعو القرار إلى انسحاب إسرائيلي من أراض احتلت في النزاع الأخير، كما يدعو إلى إنهاء حالات الحرب وإلى حق كل دولة في المنطقة في العيش بسلام وضمن

تأسست منظمة الأمم المتحدة في عام ١٩٤٥ بهدف الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، إضافة إلى تعزيز وتشجيع احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع الناس، وبدون تمييز على أساس العرق، الجنس، اللغة أو الدين. وكانت هذه الأهداف سامية وعلى أساس رؤية واسعة النطاق. الجمعية العامة وهي أعلى هيئة في الأمم المتحدة مكونة من جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، ولكل دولة عضو صوت متساو بغض النظر عن حجم الدولة. وفي مقابل ذلك، تشكل مجلس الأمن في البداية من أحد عشر عضوا، ومن ضمنهم خمسة أعضاء دائمين (الصين، روسيا، فرنسا، بريطانيا العظمى والولايات المتحدة الأمريكية)، وبينما لا يتغير الأعضاء الخمسة الدائمون، فقد تم توسيع عضوية مجلس الأمن لتصبح خمسة عشر عضوا في سنة ١٩٦٥، أي عشرة أعضاء غير دائمين وخمسة أعضاء دائمين.

وبينما لكل من الجمعية العامة ومجلس الأمن سلطات قوية، فإن مجلس الأمن هو الذي يمتلك السلطة في نهاية المطاف؛ المادة ٢٥ من ميثاق الأمم المتحدة (من الآن فصاعدا "الميثاق") تنص على: "يتعهد أعضاء الأمم المتحدة بقبول قرارات مجلس الأمن وتنفيذها وفق هذا الميثاق". ويمكن لقرارات مجلس الأمن أن تكون ملزمة لجميع الدول الأعضاء في الجمعية العامة، حتى أولئك الأعضاء المعارضين لقرارات المجلس، وقد تم جعل هذه السلطة الملزمة واضحة بموجب المادة رقم ١٠٣ من الميثاق، التي تنص على: "إذا تعارضت الالتزامات التي يرتبط بها أعضاء الأمم المتحدة وفقا لأحكام هذا الميثاق مع أي التزام دولي آخر يرتبطون به فالعبرة بالالتزامات المترتبة على هذا الميثاق". ولهذا فإن لمجلس الأمن السلطة لإلزام الدول الأعضاء بالتزامات يكون لها الأسبقية فوق أية التزامات قانونية أخرى.

الجمعية العامة للأمم المتحدة:

تتولى الجمعية العامة السلطة على الموازنات الخاصة بمحفظتها المالية، فهي تنظر وتصادق على موازنة منظمة الأمم المتحدة، وتحدد المادة ١٨ (٢) من الميثاق قائمة الموضوعات التي للجمعية العامة صلاحية اتخاذ القرار بشأنها، وتشتمل هذه القائمة على: توصيات بشأن الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، انتخاب الأعضاء غير الدائمين في مجلس الأمن، انتخاب أعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، قبول الأعضاء الجدد في الأمم المتحدة، تعليق حقوق وامتنيازات العضوية، طرد الأعضاء من الأمم المتحدة، واتخاذ القرارات الخاصة بالموازنات. واتخاذ القرارات بشأن موضوعات معينة ضمن هذه القائمة، ينبغي أن يتم بموافقة أغلبية ثلثي أصوات أعضاء الجمعية العامة (أغلبية الثلثين هي ١٢٨ صوتا في الوقت الحالي). وبحسب المادة ١٨ (٣) من الميثاق فإن القرارات في موضوعات أخرى "بما فيها تحديد فئات إضافية من المسائل التي تتطلب موافقة أغلبية ثلثي الأعضاء" يجب أن تتم بأغلبية الأعضاء الحاضرين والمصوتين. وهكذا، يجوز للجمعية العامة أن تقرر لذاتها أي الموضوعات يجب أن يتخذ القرار بشأنها بالحصول على "أغلبية - عظمى"، أي بموافقة ثلثي الأعضاء، وأنها يمكن اتخاذ القرار بشأنها بموافقة الأغلبية البسيطة (النصف + ١).

ومع ذلك، يتوجب على الجمعية العامة أن تتباعد بشكل واضح عن معالجة أية مواضيع هي قيد النظر أو المعالجة في مجلس الأمن؛ حيث تنص المادة ١٢ من الميثاق على أنه: "عندما يباشر مجلس الأمن، بصدد نزاع أو موقف ما، الوظائف التي رسمت في الميثاق، فليس للجمعية العامة أن تقدم أية توصية في شأن هذا النزاع أو الموقف إلا إذا طلب ذلك منها مجلس الأمن". فقد أراد الذين وضعوا الميثاق من ذلك تجنب حدوث أي تضارب بين الهيئتين أثناء بذلها الجهود الرامية للحفاظ على السلم والأمن الدوليين، وبذلك منح الميثاق لمجلس الأمن الأسبقية والسلطة العليا في هذا المجال.

مجلس الأمن:

يختلف التصويت في مجلس الأمن اعتمادا على ما إذا كانت المسألة المنظورة "إجرائية" أم "موضوعية"؛ حيث تفيد المادة ٢٧/٢ على أنه في المسائل "الإجرائية" تؤخذ القرارات بموافقة تسعة من أعضاء مجلس الأمن، وبالمقابل، تقرر المادة ٢٧/٣ على أن القرارات المتعلقة بالمسائل "الموضوعية" تؤخذ بموافقة تسعة من أعضاء المجلس "من بينها أصوات الأعضاء الدائمين"، وهذا هو حق النقض [الفيتو] الشهير. ولهذا فإن حق الفيتو يعني منع اتخاذ قرار في المسائل الموضوعية إلا بموافقة جميع الأعضاء الدائمين، ولكنه لا يستطيع منع اتخاذ قرار في المسائل "الإجرائية"، ومن ناحية عملية، فإن الامتناع عن التصويت من جانب إحدى الدول دائمة العضوية لا يعتبر "فيتو".

سلطات مجلس الأمن واردة في فصلين رئيسيين من فصول ميثاق الأمم المتحدة: في الفصل السادس، بعنوان "تسوية النزاعات بالطرق السلمية"، وفي الفصل السابع تحت عنوان "التدخل ضد تهديدات السلام، انتهاكات السلام وأعمال العدوان". ورد في المادة ٣٣/١، وهي المادة الأولى من الفصل السادس؛ بأن على المجلس أن يشجع "أطراف أي نزاع من شأن استمراره أن

إسرائيل وقرارات الشرعية الدولية (عرض تحليلي)

بقلم: تيسير محيسن*

دولية على إسرائيل، فإنها ستسمح بعودة عدد محدود فقط من سكان المدن الحرفيين. كما وافقت إسرائيل بشروط على دفع تعويضات للاجئين الفلسطينيين بحيث لا يكون دفع التعويض فردياً، بل على أساس إجمالي، وذلك بدفع تعويض لتوطين اللاجئين في الدول المضيفة، على أن يتوفر المبلغ من المجتمع الدولي وبإشراف منظمة دولية. وبالإشارة إلى قرار التقسيم، يمكن القول، رغم الملاحظات السياسية والقانونية التي شابته صدره والذي يحول فعلياً دون ممارسة الشعب الفلسطيني لحقه في السيادة على أراضيه، إلا أن إسرائيل لم تنفذ هذا القرار. في غضون ذلك، أعلن بن غوريون "أن إسرائيل تعتبر قرار التقسيم قراراً غير مشروع وغير موجود"، ليس هذا فحسب، بل استولت إسرائيل على أراضي خارج المساحة الجغرافية المخصصة لها.

وعموماً، لم تَف إسرائيل بشروط قبولها عضواً في الأمم المتحدة: لم تنفذ قرار التقسيم، ولم تلتزم بإعادة اللاجئين، كما لم تحترم الوضع القانوني لمدينة القدس، ولم تدلل على احترامها ميثاق الأمم المتحدة. بالإضافة إلى أنها اتبعت مختلف أساليب الإغراء والضغط والخداع، مما يعكس حقيقة نواياها وقدرتها على التسوية والمماطلة وعدم الالتزام. ورغم كل ذلك تم قبولها عضواً في الأمم المتحدة.

المرحلة الثانية: ١٩٦٧-١٩٩١:

بالرغم من انتصارها في حرب حزيران، وتوقيع اتفاقية سلام مع مصر، عانت إسرائيل طوال هذه الفترة من عزلة دولية واضحة، ومن إدانة لسلوكتها من قبل أطراف متزايدة في المجتمع الدولي، وعلى رأسها الجمعية العامة. كانت الموجة الأولى من تكثيف التعامل الدولي مع القضية هي الفترة الممتدة ما بين ١٩٦٨ و١٩٨٢ والتي شهدت صدور أهم القرارات الدولية ذات الصلة.

لا يشير قرار (٢٤٢) للحقوق السياسية للشعب الفلسطيني، ويعطي إسرائيل الحق في العيش بسلام وأمن، ومع ذلك ماطلت إسرائيل ولم تطبق القرار، وأعطت تويلاً مغايراً لنصه. كما اتسم موقفها تجاه قرارات الجمعية العامة بالتجاهل واللامبالاة، فلم تنسحب من الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، وزعمت أنها بتوقيعها اتفاقية سلام مع مصر، ولاحقاً مع الأردن قد أوفت بالتزاماتها. فضلاً عن ذلك فقد ضمت القدس، وراحت تبني المستوطنات وتخلق وقائع جديدة على الأرض. ووسمت كفاح الفلسطينيين بالإرهاب والتخريب، وتنتكرت لاتفاقية جنيف الرابعة بخصوص حماية حقوق المدنيين. وحالت دون تحويل توصيات اللجنة المكلفة بإعداد برنامج لتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف إلى قرار طوال أربع سنوات (١٩٧٦-١٩٨٠). ونجحت في إحداث بعض التشويش على مضامين القرارات وإعطاء تويولات وتفسيرات مختلفة عشية انعقاد مؤتمر مدريد، وسجلت بداية نجاح في تحييد المنظمة الدولية ومرجعياتها.

بعد حرب حزيران ١٩٦٧، وجدت إسرائيل نفسها مسيطرة على مئات الآلاف من اللاجئين، وهو ما يمثل مشكلة ديموغرافية بالمنظور الإستراتيجي، فتصورت أن لديها فرصة لفرض حلول لقضية اللاجئين، وبخاصة المتواجدين في الضفة الغربية وقطاع غزة. اشتملت محاولاتها، في ظل إصرارها على رفض الانصياع لكل التوصيات الصادرة عن الجمعية العامة بخصوص قضية اللاجئين ونازحي عام ١٩٦٧ على: نقل وتفرغ المخيمات الفلسطينية وبخاصة في قطاع غزة، وتشجيع عدد من اللاجئين للانتقال إلى الضفة الغربية، وإعادة تاهيل اللاجئين بتوفير مساكن لهم مجاورة للمخيمات، أو تطوير المخيمات وتحويلها إلى مدن، أو دمج المخيمات في المدن المجاورة. ودائماً عالجت المشاريع الإسرائيلية مشكلة



جنود بريطانيون يغادرون فلسطين، ميناء حيفا، ٢٢ آذار ١٩٤٨ (Bettman-CORBIS)

الإقرار بمسؤوليتها عن التسبب بالمشكلة، وبالتالي تحمل تبعاتها، وإسرائيل لا تعتبر نفسها مسؤولة عن حرب عام ١٩٤٨. الثاني عملي، يقوم أيضاً على إدعاء بانعدام إمكانية إعادة اللاجئين إلى منازلهم وأراضيهم من دون أن يؤدي ذلك إلى تقويض نسيج الشعب والمجتمع الإسرائيلي. والاعتبار الأخير، زعمها بأن اللاجئين فروا من ديارهم بناء على أوامر من الجيوش العربية. ويكفي، لتفنيدها هذا الزعم، أن نذكر بما جاء في تقرير الكونت برنادوت من أن عرب فلسطين لم يغادروا ديارهم ويهجروا ممتلكاتهم طوعاً أو اختياراً، بل نتيجة لأعمال العنف والإرهاب التي قامت بها السلطات الإسرائيلية ضد العرب الأمنين. وهكذا، أبدت إسرائيل في هذه الفترة، لذات الاعتبارات السابقة، مرونة مراوغة في التعامل مع هذه القضية، وقد ظهر ذلك من خلال إعلان بن غوريون، أنه إذا مورست ضغوط

وقبلت عضويتها في هيئة الأمم المتحدة، بالرغم من تنكرها لقرار التقسيم (١٨١) وقرار (١٩٤).
بالقراءة المتأنية في مواقف إسرائيل تجاه الشرعية الدولية في هذه الفترة، يمكننا القول إنها تتسم بالمرأوغة، والتسوية، والانتقائية بما يخدم أهدافها وإسقاط هدف الطرف الآخر، والتكيف معها من خلال إظهار مجاراتها مع التزامها بعدم التطبيق. يمكن تفسير هذا الأمر، برغبتها في إنجاز اعتراف العالم بها من ناحية، وبشعورها بالتهديد الوجودي من ناحية ثانية. أما قدرتها على التنكر لتطبيق القرارات فيعود أولاً للموقف السلبي عموماً للجانب العربي، وثانياً لإدراكها أن القرارات ذات الصلة ليست ملزمة. فمثلاً، فقد بنت إسرائيل موقفها تجاه عودة اللاجئين على أساس الاعتبارات الثلاثة التالية: الأول مبدئي، يقوم على زعم أن اعترافها بحق العودة يعني

ثمة أربعة أسباب تدعو إلى مراجعة موقف إسرائيل من قرارات الشرعية الدولية: شرط الاعتراف بيهودية إسرائيل، احتمالية طرح صيغة للحل النهائي من قبل الإدارة الأمريكية، إعادة ملف الصراع إلى الأمم المتحدة من قبل السلطة الفلسطينية. وقبل كل ذلك، التعرف على السلوك الإسرائيلي النمطي تجاه قرارات الشرعية الدولية. وقبل الولوج إلى تحليل موقف إسرائيل واستخلاص المعالم الرئيسية لسلوكها تجاه القرارات الدولية، حري بنا أن نعرض على مفهوم الشرعية الدولية، ونقصد بها هنا: مقاصد هيئة الأمم المستمدة من مبادئ وقواعد القانون الدولي المعاصر، بالإضافة إلى كل القرارات والتوصيات ذات العلاقة بالمسألة الفلسطينية المتفق، من حيث الشكل والموضوع، مع أحكام ميثاق المنظمة الدولية.

بإد ذي بدء، لم يولد طيلة القرن العشرين مشروع سياسي ناجح في تحقيق نفسه على أرض الواقع، وبلوغ أهدافه إلا المشروع الصهيوني. وكان أحد أدوات هذا النجاح هو التعامل مع الشرعية الدولية من خلال فعالية سياسية منظمة وعقلانية، فضلاً عن القدرة على التكيف والمناورة بما يخدم نجاح هذا المشروع.

تعتبر قرارات الشرعية الدولية أحد الأدوات الدبلوماسية لحل الصراع العربي- الإسرائيلي، ورغم ذلك فقد أسقطت مسيرة التسوية مرجعية العديد من هذه القرارات، فحُضعت لتوازن القوى، وبالتالي لإملاءات إسرائيلية واشتراطاتها المستمرة. ولا غرو في ذلك، فطالما جرى الانتقال من الشرعية الدولية إلى ما يمكن تسميته بالشرعية التفاوضية، وفي ظل غياب مبدئي العدل والإنصاف، فضلاً عن اختلال موازين القوة، فما الذي يمنع إسرائيل، ليس فقط من الاستمرار في التنصل من التزاماتها والإفلات من العقاب، وإنما من فرض شروط جديدة وحتى صيغة إسرائيلية للحل النهائي؟!

وهكذا، لا يمكن فهم المواقف الإسرائيلية المختلفة تجاه الشرعية الدولية وقراراتها إلا إذا أدركنا كنه هذه الدولة وطبيعتها؛ أولاً بوصفها دولة خارج القانون، فممارساتها تجعلها في مصاف الدول الاستعمارية، وثانياً، بوصفها دولة تمارس نظام الفصل العنصري، وأخيراً، بوصفها دولة ذات سجل إجرامي. وقد عبرت قيادات إسرائيلية بشكل صريح عن هذه العدوانية. فمثلاً صرح ديفيد بن غوريون يوماً "إن صراعنا مع الفلسطينيين واضح البساطة، نحن وهم نتنازع على نفس قطعة الأرض، والفرق بيننا وبينهم أننا سنكسب إما بالحرب وإما بالسياسة وإما بالخديعة". وبعبارة مقتضبة عبرت تسيغي ليفني عن ردة فعلها على قرار مجلس الأمن رقم (١٨٦٠) الصادر يوم ١/٩/٢٠٠٩، بقولها "إسرائيل عملت وتعمل فقط بموجب اعتباراتها الأمنية وحققها في الدفاع عن النفس".

بالإجمال يمكن القول إن ثلاثة عوامل أساسية حكمت الموقف الإسرائيلي من الشرعية الدولية:

١. اعتبارات أيديولوجية مستمدة من مرتكزات "حلمها الصهيوني"،
 ٢. قدرتها على التنكر والتنصل مع الإفلات من "العقاب" بالاستناد إلى دعم الدول الغربية عموماً، ودعم الولايات المتحدة خصوصاً، فضلاً عن غموض قرارات الشرعية الدولية،
 ٣. رهانها على ضعف الجانب العربي والفلسطيني في التعاطي الإيجابي مع الشرعية الدولية.
- وفي هذا السياق، سوف نستعرض مواقف إسرائيل من قرارات الشرعية الدولية وتوصياتها الأساسية بشكل مكثف، عبر ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: ١٩٤٧-١٩٦٧

تميزت هذه المرحلة بأنها مرحلة تأسيسية في الصراع، شهدت ثلاث حروب في ظل مناخ دولي شديد الاستقطاب. حظيت إسرائيل باعتراف العديد من دول العالم بها كدولة،

مقدمات من قرار الجمعية العامة (١٨١)، (الدورة ٢، ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧)

إن الجمعية العامة...

تعتبر أن من شأن الوضع الحالي في فلسطين إيقاع الضرر بالمصلحة العامة والعلاقات الودية بين الأمم. تأخذ علماً بتصريح سلطة الانتداب بأنها تسعى لإتمام جلائها عن فلسطين في ١ أغسطس / آب ١٩٤٨. توصي المملكة المتحدة بصفتها السلطة المنتدبة على فلسطين، وجميع أعضاء الأمم المتحدة الآخرين، فيما يتعلق بحكومة فلسطين المستقلة، بتبني مشروع التقسيم والاتحاد الاقتصادي المرسوم أدناه وتنفيذه وتطلب:

١. أن يتخذ مجلس الأمن الإجراءات الضرورية، كما هي مبينة في الخطة، من أجل تنفيذها...

خطة التقسيم مع الاتحاد الاقتصادي

الجزء الأول: دستور فلسطين وحكومتها المستقلة

(١) إنهاء الانتداب: التقسيم والاستقلال

١. ينتهي الانتداب على فلسطين في أقرب وقت ممكن، على ألا يتأخر في أي حال عن ١ أغسطس / آب ١٩٤٨.
٢. يجب أن تجلو القوات المسلحة التابعة للسلطة المنتدبة عن فلسطين بالتدريج، ويتم الانسحاب في أقرب وقت ممكن على ألا يتأخر في أي حال عن ١ أغسطس / آب ١٩٤٨...
٣. تنشأ في فلسطين الدولتان المستقلتان العربية واليهودية، والحكم الدولي الخاص بمدينة القدس المدين في الجزء الثالث من هذه الخطة....
٤. تكون الفترة بين تبني الجمعية العامة توصيتها بشأن مسألة فلسطين وتوطيد استقلال الدولتين العربية واليهودية، فترة انتقالية...

الجزء الثالث: مدينة القدس

١- نظام خاص

يجعل لمدينة القدس كيان منفصل (Corpus Sepratum) خاضع لنظام دولي خاص، وتتولى الأمم المتحدة إدارتها، ويعين مجلس وصاية ليقوم بأعمال السلطة الإدارية نيابة عن الأمم المتحدة...

المصدر: قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي، المجلد الأول، ١٩٤٧-١٩٧٤، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، نقلًا عن المحاضر الرسمية للجمعية العامة، الدورة ٢، الملحق رقم ١١، المجلد الأول إلى الرابع.



فلسطينيون يغادرون قراهم وبلداتهم في العام ١٩٤٨. (أرشيف الصليب الأحمر الدولي)

الصهيونية وحكام إسرائيل كان لهم دوماً نوايا مستمدة من حلمهم الصهيوني ووعدهم المزعوم، لكنهم آثروا التعبير عن ذلك بالأفعال غالباً، و فقط في بعض الأحيان بالكلمات الواضحة التي لا لبس فيها.

في كل الأحوال، ستحرص إسرائيل، ما دام الصراع مستمراً، على أحد أمرين أو على كليهما معاً لكل ما ذكر سلفاً من أسباب: الأول، أن يجري وسم كفاح الفلسطينيين التحرري بالإرهاب وبأنه ضد الإنسانية وموثيقها وأعرافها، والأمر الثاني، أن تسحبهم دائماً بعيداً عن حلبة الساحة الدولية لتستفرد بهم ولتفرض عليهم مرجعياتها ورؤاها. فالشرعية الدولية في نهاية المطاف سلاح يمكن أن تستخدمه إسرائيل بالطريقة التي تساعد على تحقيق أهدافها كلما سنحت لها الفرصة لذلك. ولكن الحقيقة التي لا مراء فيها، وتعرفها إسرائيل جيداً، أن سلاح الشرعية الدولية في أيدي الفلسطينيين أشد مضاءً وأكبر أثراً.

* تيسير محسن: كاتب وباحث فلسطيني، عضو المكتب السياسي لحزب الشعب الفلسطيني.

تهديد. ومن الإدعاءات الأخرى، زعمها بغياب الربط بين التسوية وقرارات الشرعية، وهو إدعاء غير دقيق وإن ساعدها للأسف في ذلك بعض سلوك العرب والفلسطينيين إبان مسيرة التسوية.

وبالرغم من كل ذلك، تبدي إسرائيل اهتماماً كبيراً بالمنظمة الدولية وقراراتها، قلقاً وخوفاً من جهة، وحنكة في التعامل معها من جهة ثانية، وبذل قصارى جهدها لتحديد الصراع، وتقويض قراراتها ذات الصلة من جهة ثالثة. ذلك أنها— وبالرغم من قدرتها على المعاندة وعدم التطبيق— تلقفها صورتها كدولة خارج القانون، وتتسبب في إحراج حلفائها واتهامهم بالكيل بمكيالين، ولأن هذه القرارات في نهاية المطاف يمكن أن تكون أداة فعالة في أيدي الفلسطينيين؛ فيما لو أحسنوا التعاطي معها وتوظيفها. وعموماً، تجنبت إسرائيل الإعلان عن مواقفها الراضية للشرعية الدولية بصورة رسمية وواضحة، و عوضاً عن ذلك، كانت تذهب مباشرة إلى عمليات الخداع والمماطلة والتأويل، وبالتالي عدم الالتزام بالتطبيق. كما كانت تذهب إلى خلق وقائع جديدة على الأرض، ففقدت الحركة

الفقرة ١١ من قرار الجمعية العامة رقم ١٩٤ (الدورة ٣، ١١ كانون الأول ١٩٤٨)

١١- تقرر وجوب السماح بالعودة، في أقرب وقت ممكن، للاجئين الراغبين في العودة إلى ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم، ووجوب دفع تعويضات عن الممتلكات للذين يقررون عدم العودة إلى ديارهم وعن كل مفقود أو مصاب بضرر، عندما يكون من الواجب وفقاً لمبادئ القانون الدولي والإنصاف أن يعوض عن ذلك فقدان أو أضرار من قبل الحكومات أو السلطات المسؤولة.

وتصدر تعليمات إلى لجنة التوفيق بتسهيل إعادة اللاجئين، وتوطينهم من جديد، وإعادة تأهيلهم الاجتماعي والاقتصادي، وكذلك دفع التعويضات، وبالمحافظة على الاتصال الوثيق بمدير إغاثة الأمم المتحدة للاجئين الفلسطينيين، ومن خلاله بالهيئات والوكالات المتخصصة المناسبة في منظمة الأمم المتحدة

اللاجئين في الضفة وغزة كجزء من معالجة للمشكلة الأمنية، ومن منظور لا أخلاقي فليس همها معاناة الناس؛ بل ما يخدم مشروعها.

المرحلة الثالثة: ١٩٩١-٢٠١٠

مع التحولات التي شهدتها الوضع الإقليمي والدولي، عملت إسرائيل مدعومة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية على أساس أن شرعية النظام الدولي المنهار، وما صدر عنها من قرارات وتوصيات ومفاهيم، لم تعد صالحه كشرعية للنظام الدولي الجديد. فسعت جاهدة داخل أروقة النظام الدولي لإلغاء قرارات الشرعية الدولية السابقة حول فلسطين أو إضعاف قيمتها القانونية. وبالفعل، فقد تمكنت بدعم من أميركا، وبتواطؤ أطراف أخرى من إسقاط قرار مساواة الصهيونية بالتمييز العنصري عام ١٩٩١. وفي ضوء ذلك، نجحت إسرائيل في تكريس مرجعيات جديدة للتسوية، وفي تحييد الأمم المتحدة عن الانخراط الفاعل في جهود حل الصراع، وبينما واصلت تنكرها للقرارات الصادرة عنها، قديمها وجديدها (قرار مجلس الأمن رقم ١٣٩٧ القاضي بقيام دولة فلسطينية)، هذا في الوقت الذي تواصلت وبوتائر سريعة ومحسومة عمليات الضم والمصادرة والتهويد والحصار وانتهاك حقوق الفلسطينيين الأخرى. ومع استمرار المفاوضات طوال عقدين لم تكن النتيجة سوى:

١. تفريغ قرار ٢٤٢ وقرار ٣٣٨ من مضمونهما، فاعتراف الفلسطينيين بهما لم يقابل اعترافاً إسرائيلياً واضحاً بالانسحاب الشامل من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، ولا اعتراف بحق الفلسطينيين في إقامة دولة مستقلة،
٢. استبعاد دور الأمم المتحدة، واستبدالها برعاية أمريكية غير نزيهة وغير حيادية.
٣. تكريس أسلوب التفاوض الثنائي المباشر، وإصرار إسرائيل على تفسيرها الخاص لقرارات الشرعية الدولية. وبموازاة ذلك، استمرت إسرائيل في موقفها الراض لعودة اللاجئين، ونجحت في سياق المفاوضات أن تنتزع، بصورة أو بأخرى، مواقف فلسطينية وعربية تختلف عما كان عليه الأمر من التمسك الحاسم بقرار ١٩٤. أما قادة إسرائيل، من دعاة السلام ومن جنرالات الحرب، فبقيت مواقفهم ثابتة، يوسي بيلين رأى أن قرار عودة اللاجئين مهم من الناحية الرمزية فقط. إسحق شامير كان أكثر وضوحاً حين قال "إن تعبير حق العودة فارغ المضمون ولا معنى له ولن يحدث ذلك أبداً بأي طريقة أو صورة أو شكل. هناك فقط حق يهودي في العودة إلى أراضي إسرائيل". وفي أكتوبر ١٩٩٤ نشرت الحكومة الإسرائيلية وثيقة عن مسألة اللاجئين توجز موقفها منها، شددت الوثيقة على أنه "وفقاً للوثائق الدولية نفسها، فإن حق العودة ملك للمواطنين، أو على الأقل ملك للمقيمين إقامة دائمة بالدولة. ولم يكن اللاجئين الفلسطينيين قط مواطنين أو مقيمين إقامة دائمة بإسرائيل، فقد هربوا إما قبل إنشاء الدولة سنة ١٩٤٧ أو في عام ١٩٦٧". وعبر إيهود باراك في مفاوضات كامب ديفيد ٢٠٠٠ عن عدم ممانعته في عودة اللاجئين إلى مناطق السلطة الفلسطينية مع التزام إسرائيل باستيعاب بضعة آلاف من الفلسطينيين في إسرائيل، ولكن ليس بالضرورة في الأماكن التي أبعادوا منها عام ١٩٤٨.

بالرغم من ضم القدس، ظل استخدام القوة غير الشرعية أداة وجود إسرائيل فيها. في الأثناء تواصلت الإجراءات المادية والعملية لتهويد ما خلال تطويقها بالأحزمة الاستيطانية، وهدم المنازل، ومصادرة الأراضي، وسحب الهويات المقدسية، وكل التغيرات الجغرافية والديموغرافية التي دأبت إسرائيل في تطبيقها منذ بداية الاحتلال عام ١٩٦٧ وحتى الآن. بعد حرب حزيران مباشرة أعلن ليفي

قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ (١٧ حزيران ١٩٦٧)

* إن مجلس الأمن،

إذ يعرب عن قلقه المستمر بشأن الوضع الخطر في الشرق الأوسط، وإذ يؤكد عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالحرب، والحاجة إلى العمل من أجل سلام دائم وعادل تستطيع كل دولة في المنطقة أن تعيش فيه بأمان،

وإذ يؤكد أيضاً أن جميع الدول الأعضاء بقبولها ميثاق الأمم المتحدة، قد التزمت بالعمل وفقاً للمادة ٢ من الميثاق، يؤكد أن تطبيق مبادئ الميثاق يتطلب إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط ويستوجب تطبيق كلا المبدأين التاليين:

١. انسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية من أراض احتلتها في النزاع الأخير،
- ب. إنهاء جميع ادعاءات أو حالات الحرب، واحترام وسيادة ووحدة أراضي كل دولة في المنطقة، واستقلالها السياسي وحقوقها في العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها، حرة من التهديد بالقوة أو استعمالها.
٢. يؤكد أيضاً الحاجة إلى:
 - أ. ضمان حرية الملاحة في الممرات المائية الدولية في المنطقة،
 - ب. تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين،
 - ج. ضمان حرمة الأراضي والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة عن طريق إجراءات من بينها إقامة مناطق مجردة من السلاح.
٣. يطلب من الأمين العام تعيين ممثل خاص ليتوجه إلى الشرق الأوسط كي يجري اتصالات بالدول المعنية ويستمر فيها بغية إيجاد اتفاق، ومساعدة الجهود لتحقيق تسوية سلمية ومقبولة وفقاً لأحكام هذا القرار ومبادئه.
٤. يطلب من الأمين العام أن يرفع تقريراً إلى مجلس الأمن بشأن تقدم جهود الممثل الخاص في أقرب وقت ممكن. طلب وقف إطلاق النار والدعوة إلى تنفيذ القرار رقم ٢٤٢ بجميع أجزائه.

إن مجلس الأمن،

١. يدعو جميع الأطراف المشتركة في القتال الدائر حالياً إلى وقف إطلاق النار بصورة كاملة، وإنهاء جميع الأعمال العسكرية فوراً في مدة لا تتجاوز ١٢ ساعة من لحظة اتخاذ هذا القرار وفي المواقع التي تحتلها الآن.
٢. يدعو جميع الأطراف المعنية إلى البدء فوراً بعد وقف إطلاق النار، بتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ (١٩٦٧) بجميع أجزائه.
٣. يقرر أن تبدأ فور وقف إطلاق النار، ومفاوضات بين الأطراف المعنية تحت الإشراف الملائم بهدف إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط.

الخلاصة

استعرض المقال موقف إسرائيل من قرارات الشرعية الدولية، وقسمنا هذا الموقف في ضوء ثلاث مراحل تاريخية. وفي ضوء ذلك يتضح أن للسلوك الإسرائيلي تجاه الشرعية الدولية معالم رئيسية:

١. **اللااخلاقية:** فإسرائيل كانت تحتمل إلى الشرعية الدولية في ضوء ما تقدمه لها من فرص تصب في خدمة مشروعها الصهيوني، وإن واجهت ضغوطاً فإنها تلجأ إلى أسلوب المماطلة والتهرب من الوضوح والحسم والتلاعب. أو التكيف مع هذه الضغوط وذلك من خلال استغلال الظروف الجديدة في محاولة التحلل من التزامات سابقة، أو من خلال خلق مشكلات قبل تنفيذ الالتزامات. أو التفاوض بشكل منفرد مع الفلسطينيين والعرب.
٢. **تفريغ القرارات من مضمونها:** من خلال تزييف المعنى الأصلي لقرارات الشرعية الدولية، وتحرير معاني ألفاظها وعباراتها، واللعب على اختلاف معاني مفاهيمها. وجدير بالملاحظة أن غموض القرارات الدولية يترك لإسرائيل حرية تفسيرها. كما أن نجاح إسرائيل دون موقف عقابي وحاسم من الشرعية الدولية، يشجعها على الاستمرار على هذا السلوك.
٣. **نفي دور الأمم المتحدة:** وذلك بالاستناد إلى واشنطن، أو بخلق إجماع دولي بعيداً عن الأمم المتحدة وقراراتها، كما حدث في مدريد.
٤. **تكيف قواعد القانون الدولي بما يخدم مصلحتها:** مثل تبرير إسرائيل مواقفها الراضية لقرارات الشرعية الدولية ولتطبيقها بحجة الإدعاء بالدفاع عن النفس رغم عدم صحته. فإسرائيل لم تتعرض إلى خطر يهدد وجودها، وردود فعلها لا تستقيم مع ما تدعيه من

دور مؤسسات المجتمع المدني في التأثير على القرار السياسي الفلسطيني

بقلم: رفعت عوده قسيس*

هذا ايضا مع حقيقة ان معظم مؤسسات المجتمع المدني ليس لديها قاعدة جماهيرية تستطيع تحريكها للدفاع عنها عندما يلزم الأمر، أو تستطيع الضغط على السلطة وقت الحاجة. فقد أثبتت المعطيات الأخيرة أن قدرة المجتمع المدني مضافا لها الأحزاب السياسية عاجزة عن تحريك الشارع الفلسطيني، الأمر الذي يترك للمؤسسات إذا ما ارادت التأثير على القرار الفلسطيني، أن تلجأ للمجتمع الدولي الأمر الذي يجرجه من جهة، ويقود إلى اتهامها بالاستقواء بالمجتمع الدولي من جهة ثانية، وبالتالي، يعطي للسلطة وللمؤسسات الفرصة والامكانية لمهاجمة المجتمع المدني ووصفه بالاداة في ايدي الممول أو الاجنبي بشكل عام.

إن آليات التأثير والضغط غير موجوده في نظامنا السياسي، حتى وفي ظل وجود المجلس التشريعي الذي كان فاعلا قبل الانقسام لم تتمكن المؤسسات من استعمال هذه الاداة الهامة التي غالبا ما تستعمل في المجتمعات الديمقراطية للتأثير على اصحاب القرار. باختصار هذه اللعبة الديمقراطية غير موجوده أصلا، فلا عضو المجلس التشريعي، بالإجمال، عارفا لدوره من ناحية، ولا هو في حاجة لارضاء الناخبين من ناحية ثانية؛ حيث أن التصويت غالبا ما يكون على اساس عشائري أو سياسي قبلي لا تمليه حقيقة البرنامج الانتخابي لهذا العضو أو ذلك، أو ما يعمل به بالنجاة عن الناخب ولصالحه، بل بما تمليه عليه القوى العشائرية والقبلية السياسية والتي لسان حالها يقول: "انصر أخاك حتى لو كان ظالما".

ضبابية النظام السياسي وازدواجيته يضع الجميع في خاتمة الضعف، ففي احد الاجتماعات الذي ضم بالإضافة للمثلي السلطة، ومنظمات المجتمع المدني، وممثلي الأحزاب السياسية على مستوى الامناء العامون، وأعضاء من اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، كان لسان حال الجميع التذمر والشكوى من بعض القرارات المتخذة، ومن الآلية في كيفية اتخاذ هذه القرارات، الأمر الذي دفع بأحد الحاضرين الى التساؤل عن ماهية الهيئة أو الافراد الذين يقودون البلد وشؤونها اذا كان الجميع، وهم جميعا في قمة الهرم السياسي، يتذمرون من هذا الوضع ويتذمرون من تعييبه عن اخذ القرارات وعن كيفية أخذها.

في الختام، نستطيع القول بان الفلسطينيين يعانون من عدم القدرة على اتخاذ القرارات المستقلة، سواء عن الاحتلال أو القوى الإقليمية أو الدولية. ولعدم القدرة أسباب متنوعة، منها غياب الثقافة الديمقراطية، وغياب آليات صنع القرار الديمقراطي المستقل. فالقرار السياسي الفلسطيني لا زال بعيدا عن الاستقلالية، ولا زال مرهونا في ايدي قلة مهيمنة ومرتهنة في اغلب الأحيان لقوى إقليمية ودولية تضعنا جميعا على اجندتها السياسية والاقتصادية. فاليوم نرى ان الجميع يجلس في نفس قفص الاتهام. فالكل يتهم الكل، قرار السلطة في ايدي اسرائيل وامريكا والدول المانحة، قرار الاحزاب المعارضة اما في ايران او دمشق، وقرار المؤسسات المدنية في ايدي المانحين، فمن هو صانع القرار الفلسطيني؟

نحن اليوم في امس الحاجة للوضوح، فقضيتنا الفلسطينية على مفترق طرق ولن ينفعنا لوم بعضنا البعض؛ بل علينا ان نتوحد فالوحدة هي صمام الامان. علينا جميعا العمل على خلق بيئة فلسطينية داخلية قوية ومتماسكة، يبني ذلك من خلال تهيئة البيئة الديمقراطية لعملية صنع القرار السياسي، بيئة مدعومة ومحترمة من قبل الجميع: السلطة، والأحزاب، والمؤسسات، والاتحادات الشعبية، والحركات الاجتماعية. ومن الضروري العمل على النهوض بالثقافة الديمقراطية والعمل المشترك الهادف لرفع أداء السلطة والمعارضة على نفس الوقت، والعمل على سيادة القانون والقضاء على المحسوبيات وفكر الهيمنة والتسلط. اذا لم يتم كل ذلك فالسلام عليك يا وطن.

* رفعت قسيس: المدير العام للحركة العالمية للدفاع عن الأطفال-فلسطين.



تظاهرة في رام الله، ٥ تشرين الأول ٢٠٠٩. (تصوير: عصام ريموي، ATJ)

السلطة ومراقبة انتهاكات حقوق الإنسان، وهي منفصلة اصلا عن السلطة وأجهزتها، وغير قريبة من صانعي القرار، وتنظر للسلطة ككيان لا زال بعيدا عن الممارسة الديمقراطية وسيادة القانون، وفي بعض المناسبات تنظر هذه المؤسسات إلى السلطة على أنها منفذ لسياسات الاحتلال، فيما تنظر السلطة وأجهزتها في أحيان أخرى للمؤسسات المدنية باعتبارها معادية لما يسمى بالمشروع الوطني القائم، ومنغدة لأجندات خارجية.

يضاف إلى ذلك الحقيقة القائلة: حتى يكون لمؤسسات المجتمع المدني تأثير على القرارات المصرية، فان هذا يتطلب أن يكون هناك نظام سياسي ديمقراطي مكتمل، تكون سلطة القانون محترمة ومبنية على احترام التعددية السياسية والفكرية، وتسود فيه امكانيات المحاسبة والمساءلة للسلطة، وهذا الأمر غير قائم في نظامنا السياسي. فالمجلس التشريعي معطل منذ فترة طويلة، وحتى إبان عمله كان سوريا أكثر منه حقيقة فاعلة. باختصار، حتى يكون هناك مجتمع مدني مؤثر وفاعل، يجب أن يكون هناك سلطة حقيقية فاعلة ومؤثرة على الأرض، وان تكون ديمقراطية، فيها فصل للسلطات، وبها مؤسسات فاعلة واجهزة امنية مهنية. ما يوجد في واقعا هو نظام أكثر ما يمكن ان يقال عنه انه نظام منقوص الصلاحية او مزروع السلطة، ومرتهن بأوامر الاحتلال، فلا يستطيع احد ممارسة صلاحياته بدون موافقة المحتل الذي يستطيع نزع هذه الصلاحية واعطاها متى اراد.

السلطة الوطنية الفلسطينية مقيدة في اتفاقيات اقل ما يمكن ان يقال عنها انها مجحفة بحقوق الشعب وبالسلطة نفسها، وبالرغم من ذلك فان السلطة، كما يبدو ومن جانب واحد، تحاول الحفاظ على هذه الاتفاقيات " وتمنع " المساس بها. في الوقت نفسه، فان معظم مؤسسات المجتمع المدني هي في تماس يومي مع إجراءات الاحتلال وعنفه وانتهاكاته لحقوق الإنسان، وتأخذ على عاتقها مقارنته وفضح ممارساته، والتي كثيرا ما تتصادم مع اجهزة السلطة، أو على الأقل تكون السلطة ضد هذه الاستراتيجيات، كحملة المقاطعة الشاملة لاسرائيل وسحب الاستثمارات منها مثلا، او حين تقوم اجهزة السلطة بالاعتقالات السياسية تحت حجة حماية المصالح الوطنية العليا. وتذهب السلطة احيانا كثيرة للتضييق على هذه المؤسسات حين تتخطى " الخطوط الحمراء ".

للأسف، السلطة والمجتمع المدني يلتقيان في قضية واحدة وهي ان مرجعيتهم الاولى هي الممول وليس الشعب المغلوب على امره. فكاننا ندور في حلقة مفرغة نعرف بدايتها ونهايتها. فنحن نؤمن ان لا سلطة للسلطة وان قرارها مرهون بولائها؛ إما لقوى دولية أو إقليمية، وهم يعلمون باننا لا نملك القدرة على التغيير أو التأثير. يترافق

عن الفصل السياسي المهيمن ومنحها استقلالية تامة، لكن واقع الامر يقول بان هذه الاجهزة محصورة في يد الفصل عينه، حتى أن بعض قادة هذه الاجهزة لا يزال في قمة الهرم الفصيلي، وذلك في تناقض واضح مع ابسط مقومات اي سلطة مهما كانت طبيعتها. اضعف الى ذلك، ضعف المؤسسات السياسية التمثيلية والتشريعية وغياب دورها بسبب حالة الصراع على الشرعية ما بين فتح وحماس.

مدى حقيقة استقلالية المجتمع المدني الفلسطيني الفعلية واستقلالية قراره واجندته عن مصالح المانحين الممولين لمعظم مؤسساته ومكوناته. ففي فلسطين، كغيرها من دول الجنوب، يحتاج هذا القطاع للتمويل الخارجي من اجل دعم عمله. حاليا، تحتل مسألة التمويل الأجنبي للمنظمات الأهلية الفلسطينية مساحة كبيرة من الخلاف والجدل، بين هذه المنظمات والسلطة الفلسطينية من جهة، وبينها وبين الأحزاب السياسية من جهة أخرى.

يضاف إلى هذه الإشكاليات الأربع طبيعة العلاقة وتاريخها ما بين المؤسسات المدنية والسلطة الفلسطينية؛ حيث أن الطرفين وبالرغم من عمر السلطة الوطنية الذي قارب على العقدين، لا زالا بعيدين عن فهم احدهم للآخر، أو فهم أدوارهما المختلفة. ففي أحيان كثيرة يتم الحديث عن مفردات مفرغة من محتواها، كالحديث عن الشراكة، وأحيانا أخرى عن التبادلية، وأحيانا عن التناقصية، وأحيانا أخرى عن التكاملية. مع أن الواقع يقول ان دور المؤسسات المدنية لا يتخطى، في معظم الأحيان، موقع المراقب المغوم أو الضاغط المستعين، عادة، بالرأي العام العالمي لعدم جاهزية نظامنا السياسي وضعف الرأي العام الداخلي على التحرك. فالخطة التنموية للسلطة مثلا تمت بعيدا عن مؤسسات المجتمع المدني، وبدون شراكة حقيقية معه او حتى استشارته. وعند الحديث عن الشراكة في العمل الدعوي الدولي نجد انفصالا واضحا ما بين الطرفين كما حدث في تقرير فولدستون، حيث قامت السلطة بالتنسيق حتى مع الاسرائيليين والامريكيين لإجهاض محاولات الاستفادة من القرار وإجهاض العمل الدعوي للمؤسسات الأهلية الفلسطينية وشركائهم من المؤسسات الدولية المناصرة لقضيتنا. ومن ناحيتها، قامت هذه المؤسسات بالتعامل مع منظمة التحرير الفلسطينية / السلطة الفلسطينية كما تعاملت مع بقية الدول المعادية وشبه المعادية باعتبارها موضوعا للضغط.

هذا اللبس في العلاقة يرجع أحيانا إلى عدم وجود ثقة بين الطرفين، حيث أن معظم المؤسسات المدنية هي اما مؤسسات محسوبة على المعارضة السياسية، أو مؤسسات مهنية يتعلق دورها الأساسي في مراقبة

لا شك بان الدور السياسي للمنظمات الاهلية قد تراجع بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية. فإسهاماتها السابقة في العديد من الأنشطة والفعاليات الوطنية، وخاصة في مجال مقارعة الاحتلال، ومواجهة الاستيطان، ومصادرة الأراضي، وفضح ممارسات الاحتلال وانتهاكاته لحقوق الشعب الفلسطيني، قد تراجعت واخذت شكلا يمكن ان يوصف " بالقانوني المهني " اكثر منه سياسي. لقد تراجعت هذه المؤسسات عن كونها مؤسسات شعبية مناضلة رافدة للعمل السياسي الى مؤسسات مهنية تقوم على الصفوة المنعزلة عن شرياتها الرئيس ما قبل قيام السلطة الا وهي الاحزاب السياسية والتي، وعلى ضعفها القتال، كانت ولا تزال قادرة على تشكيل الرافد والحاضنة الشعبية لهذه المؤسسات.

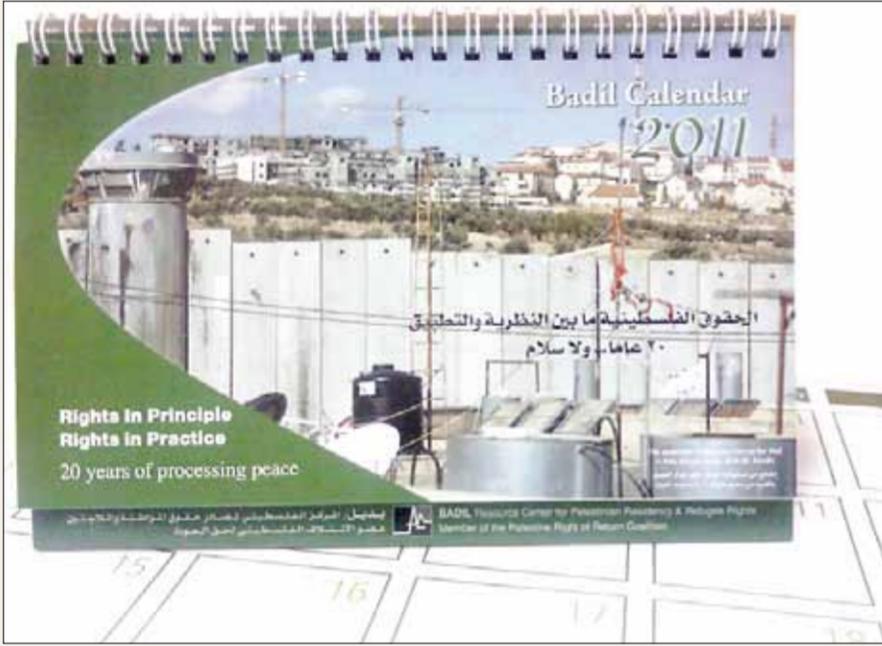
فمع " التماذي " في المهنية، فقدت المؤسسات دورها السياسي وخسرت قاعدتها الجماهيرية وقدرتها على التأثير. ضمن هذا السياق، اعتمدت المؤسسات أشكالاً جديدة للتأثير، مختلفة تماما عن الأشكال المعتمدة تاريخيا، وارتضت بان تكون ادوات التأثير " شبه الوحيدة " هي الضغط والمرافعة، والتي غالبا ما تكون من وراء اجهزة الكمبيوتر. ولكي تستطيع هذه الادوات " الجديدة " ممارسة فعلها واستراتيجياتها، كان لا بد من توفر مقومات جديدة تحدد العلاقة بين تلك المؤسسات والمؤسسات الحكومية؛ أولها ترسيخ الحكم السليم وسيادة القانون، وفصل السلطات وتعزيز المساءلة والشفافية؛ أي جملة من الأمور التي لا زالت منقوصة في واقعنا السياسي. هذا بالإضافة إلى أن السلطة الوطنية لا تزال بدون سلطة حقيقية وقراراتها لا زالت مرهونة؛ إما بواقع الاحتلال، أو بواقع التمويل وما يمليه من شروط على السلطة تجعل قدرتها على صنع قرار سياسي مستقل شبه مستحيلة. بيد اننا، وبالرغم من ذلك، لا نستطيع القفز عن دور المؤسسات الأهلية في التأثير بالقوانين والتشريعات والأنظمة والإجراءات والسياسات العامة، ودورها الرقابي في متابعة عملية الإصلاح الداخلي، وبناء وتطوير الوعي المجتمعي.

هنا، وقبل الاستطراد في الحديث عن موضوع المقال، يبرز السؤال المشروع وهو ما مدى وجود قرار فلسطيني مستقل من اجل ان يكون لمؤسسات المجتمع مدني تأثير عليه؟ فالحديث الجاد عن الدور المقترض لمؤسسات المجتمع المدني في التأثير على القرار السياسي الفلسطيني متأثر بمجموعة من الإشكاليات المؤثرة في القرار السياسي نفسه أهمها:

– إجراءات الاحتلال التي لا تفرق بين السلطة ومؤسسات المجتمع المدني والتي تجرد في كثير من الأحيان السلطة من سلطاتها وتصادر قراراتها وتعيق عمل المؤسسات الأهلية والعاملين فيها. فمن العوامل والتقييدات التي تؤثر بشكل مباشر في القرار الفلسطيني هو القرار الإسرائيلي. ويتجاوز هذا التأثير قدرة القرار الفلسطيني على مواجهته واحتواء آثاره، فالقرار الإسرائيلي لا زال يتحكم في مجالات السياسة والامن والاقتصاد الفلسطيني.

– في النظام السياسي بين صلاحيات /مسؤوليات منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية، والمزاجية واللامهنية في رفع احدها عن فوق الأخرى، وذلك بحسب الطرف والمصلحة السياسية الانية للطرف المهيمن على السلطين. فالازدواجية واضحة حتى في السلطة نفسها، ما بين مؤسسة الرئاسة ورئاسة الوزراء، وما بين الائنتين ومنظمة التحرير من جهة أخرى، وما بين منظمة التحرير وتنظيماتها المختلفة من جهة ثالثة، الأمر الذي ما يجعل القرار في النهاية قراراً ضعيفا ويفتقر إلى الدعم والمساندة.

– الديمقراطية المنقوصة والمفصلة في كثير من الاوقات على مقاس ومصلة الفصل المهيمن؛ إذ يدور الحديث في كثير من الأحيان عن ضرورة فصل الاجهزة الامنية



بنصوص لخصت أبرز جوانب التهجير القسري ونكبة فلسطين المستمرة على النحو التالي:

- **كانون الثاني:** نكبة فلسطين المستمرة.
- **شباط:** النقل القسري للسكان.
- **آذار:** يوم الأرض و "الصمود"
- **نيسان:** الأسرى والمعتقلون الفلسطينيون.
- **ايار:** النكبة.
- **حزيران:** الاحتلال، والاستعمار الإحلالي، والفصل العنصري.
- **تموز:** الجدار والنظام المرتبط به.
- **آب:** تقنين نظام الفصل العنصري الإسرائيلي.
- **أيلول:** المحاسبة الدولية وتقرير غولدستون.
- **تشرين الأول:** عشرون عاماً على العملية السلمية.
- **تشرين الثاني:** الأمم المتحدة والتضامن الدولي.
- **كانون الأول:** حق العودة إلى الديار الأصلية.

يسر بديل - المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين أن يعلن عن صدور **التقويم السنوي للعام ٢٠١١**، ويدعو الراغبين في الحصول على نسخة أو أكثر من هذا التقويم، التواصل مع بديل لشرائها إلكترونياً (موقع بديل)، أو طلبها عبر البريد الإلكتروني. ويأتي تقويم هذا العام بعنوان **"الحقوق الفلسطينية ما بين النظرية والتطبيق: ٢٠ عاماً... ولا سلام"**، ويتضمن صوراً ومعلومات حول التهجير القسري للسكان الفلسطينيين، وتقييماً لحوالي ٢٠ عاماً من مفاوضات السلام الفاشلة ومحاولات المجتمع المدني لإخضاع إسرائيل للمحاسبة على جرائمها. التقويم أبرز أهم المناسبات والأحداث التاريخية ذات الصلة بموضوع الحقوق الفلسطينية ما بين النظرية والتطبيق، وكذلك تم تعزيز التقويم

للتعبير عن وقفته مع الشعب الفلسطيني؛ أحمد بن بيلا، أحد أبرز قادة الثورة الجزائرية يزور مكتب بديل في جنيف؛

حقوق اللاجئين الفلسطينيين هي الأساس، ونيل الحقوق هي أساس السلام



بن بيلا أثناء زيارته لمكتب مركز بديل في جنيف (بديل)

زار يوم الثلاثاء ٢٦-١٠-٢٠١٠، أول رئيس للجزائر بعد تحررها من الاستعمار المناضل أحمد بن بيلا مكتب بديل - المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين في جنيف. وقد صرح بان زيارته هذه تأتي في إطار إصراره على أن أساس السلام ما زالت هي منذ التسبب في نكبة الشعب الفلسطيني واستعمار فلسطين. ففي حديثه مع ممثلة مركز بديل في جنيف، المحامية رانية ماضي، أكد المناضل بن بيلا أن حقوق اللاجئين الفلسطينيين هي الأساس وصلب الصراع في المنطقة، وستبقى كذلك بصرف النظر عن المخططات الدولية التي تحاول الانتقاص من حقوق الشعب الفلسطيني، وان نيل هذه الحقوق هو أساس الاستقرار والسلام العادل.

وفي اللقاء عبر بن بيلا عن احترامه لدور مركز بديل المتميز وقال أن تميز عمل بديل كمؤسسة ينبع من عمله على إبقاء قضية اللاجئين الفلسطينيين وحقوقهم حاضرة في الأجندة السياسية الوطنية والإقليمية وفي المحافل الدولية.

هذا وقد قدمت السيدة ماضي للمناضل الكبير بن بيلا منشورات بديل، شاكرة له زيارته، التي جاءت كما أشار للتأكيد على وقوفه إلى جانب الشعب الفلسطيني، ودعمه لصموده في مواجهة مشاريع التسوية التي تنتقص من حقوقه، وخصوصاً حق اللاجئين والمهجرين في العودة إلى ديارهم الأصلية.

فعالية يوم التضامن في واشنطن صرخة تشق الصمت والتعمية



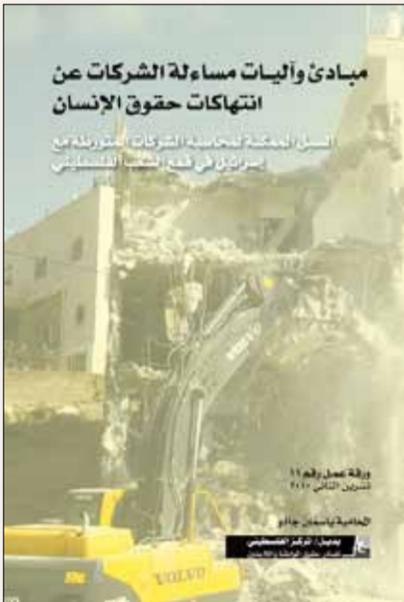
عرض مسرحي "غزة مونولوج" قدمته فرقة مسرح عشتار داخل أروقة الأمم المتحدة، نظمتها لجنة الأمم المتحدة بمناسبة اليوم العالمي للتضامن مع حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، ٢٩ تشرين الثاني ٢٠١٠. (أرشيف الأمم المتحدة)

نظم مركز بديل / بالتعاون مع لجنة طلاب من أجل العدالة في فلسطين فعالية تضامنية مميزة في جامعة جورج تاون، في واشنطن العاصمة بمناسبة يوم التضامن العالمي مع الشعب الفلسطيني. وقد جاء تنظيم هذه الفعالية لغايات التذكير بالتزامات المجتمع الدولي حيال القضية الفلسطينية وحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف والمتمثلة في حق تقرير المصير، وإقامة الدولة كاملة السيادة، والعودة إلى الديار الأصلية. وقد تركزت الفعالية على تقديم محاضرات دعوية قدمها عدد من المتحدثين/ات تناولت حقوق اللاجئين، ومسؤوليات الأنروا، وضرورات محاسبة إسرائيل، وحملة المقاطعة، والحصار المفروض على قطاع غزة. كما تضمنت الفعالية تقديم عروض فنية فلسطينية تمثلت في الدبكة الشعبية، والغناء والعزف، ومعرضاً لمنشورات بديل. هذا وقد حضرها أكثر من ١٠٠ شخص من نشطاء المنظمات القاعدية، والهيئات الدولية والحكومية. هذا وقد وصف المنظمون الفعالية بأنها صرخة أطلقت لتشق صمت المجتمع الدولي عن جرائم إسرائيل، وتشق جدار التعمية المفروض على الجمهور الأمريكي.

لمزيد من التفاصيل: الرجاء زيارة الموقع:

<http://www.badil.org/ar/badil-news/1454-story-3>

مبادئ وآليات مساءلة ومحاسبة الشركات عن انتهاكات حقوق الإنسان السبل المحتملة لمواجهة الشركات المتورطة مع إسرائيل في قمع الشعب الفلسطيني



أصدر بديل مؤخراً ورقة عمل بعنوان: "مبادئ وآليات مساءلة ومحاسبة الشركات عن انتهاكات حقوق الإنسان: السبل المحتملة لمواجهة الشركات المتورطة مع إسرائيل في قمع الشعب الفلسطيني". من تأليف المحامية الأمريكية ياسمين غادو. والورقة هي دراسة ومراجعة للآليات المتاحة ضمن الأطر القانونية والاقتصادية القائمة لتفعيل مساءلة ومحاسبة الشركات عن مساهمتها في انتهاكات حقوق الإنسان الفلسطيني عبر أنشطتها الاستثمارية. وتلخص الورقة آخر التطورات في مجال محاسبة الشركات ومساءلتها قانونياً ودور قوى السوق على صعيد لجم الشركات المتورطة في انتهاك حقوق الإنسان بالتركيز على حقوق الفلسطينيين. تم إعداد هذه الورقة من قبل مركز بديل، والورقة تشكل رافداً للحملة التي يقودها المجتمع المدني الفلسطيني لمقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها حتى تنصاع للقانون الدولي ومبادئ حقوق الإنسان. كما تشكل مصدراً رافداً لكل العاملين على رفع الحصانة عن مرتكبي الجرائم وإنهاء ظاهرة الإفلات من العقاب.

الورقة متوفرة على شكل pdf باللغة الانجليزية، على هذا الرابط:
الورقة متوفرة على شكل pdf باللغة العربية، على هذا الرابط.
وبالإمكان طلب نسخة مطبوعة عن طريق البريد الإلكتروني: info@badil.org

جائزة العودة

بديل / المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين
عضو الائتلاف الفلسطيني لحق العودة



للسنة الخامسة على التوالي، يعلن بديل/ المركز لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين عن إطلاق جائزتي

وطني ليس حقيبة

شروط وتوض

تنطبق الشروط التالية على كافة الحقول:

1. على كل مشارك/ة التقيد بكافة الشروط التفصيلية.
2. يشترط في الأعمال المشاركة أن تكون أصيلة ومبتكرة.
3. أية مشاركة تحمل مضامين أو رموزاً ذات دلالات سياسية، لونية، أو لأي سبب آخر سيتم استثناءها من المنافسة.
4. مع مراعاة الشروط الخاصة بكل حقل، تكون الأعمال الفلسطينية بغض النظر عن مكان الإقامة.
5. لكل مشارك/ة الحق بتقديم مشاركة واحدة فقط لا غير.
6. مع حفظ الحقوق الأدبية والفنية، الأعمال المشاركة لا يمكن تصدير الأحكام عن لجان تحكيم مهنية ومستقلة، وتكون الأعمال ملكاً لمركز بديل الحق في استخدام، وتحرير، ونشر جميعها.
7. ينتقص ذلك من حقوق المشارك/ة الفكرية والأدبية.
8. آخر موعد لتقديم المواد المشاركة في مختلف الحقول الجائزة:

فكرة وهدف الجائزة:

تأتي هذه الجائزة كجزء من جهود مركز بديل الرامية إلى تعزيز حقوق اللاجئين الفلسطينيين وفي المقدمة منها حقهم بالعودة إلى ديارهم الأصلية، وذلك من خلال تفعيل مختلف قطاعات الشعب الفلسطيني في فلسطين الانتدابية والشتات، وإطلاق الطاقات الإبداعية الكامنة.



حقول الجائزة

تقسم جائزة العودة السنوية للعام ٢٠١١ إلى خمسة حقول موزعة كالتالي:

1. جائزة العودة لبوستر النكبة
2. جائزة العودة لكاريكاتير النكبة
3. جائزة العودة لقصص الأطفال
4. جائزة العودة للقصة الصحفية المكتوبة
5. جائزة العودة للصورة الفوتوغرافية

للمزيد من التفاصيل

يرجى زيارة موقع مركز بديل على

أو من خلال الاتص

بريد الكتروني: info@badil.org

هاتف: ٨٦

فاكس: ٤٦

٣. جائزة العودة لقصص الأطفال

موضوع القصة

يتمحور موضوع القصة حول مفهوم الأطفال تجاه حقوقهم والمفاهيم الوطنية عموماً، وخص حقهم في العودة إلى ديارهم الأصلي التي هجر آباؤهم وأجدادهم منها.

شروط خاصة

- أن تكون القصة ملائمة للأطفال دون عشر سنوات فقط).
- أن تكون المادة المقدمة مكتوبة عربية صحيحة.
- أن لا يزيد عدد كلمات القصة عن كلمة.
- تخضع القصص الفائزة للتحرير والنشر.

طريقة تقديم المشاركات

ترسل القصص المرشحة، الكتروني من نوع word فقط بالسيرة الذاتية للمؤلف وعنوان الاتصال به، على البريد الإلكتروني awdaaward@badil.org أو باليد أو ترسل بالبريد السريع على مدمج (CD) إلى مركز بديل.

قيمة الجائزة

الجائزة الأولى: ١٠٠٠ دولار.

٢. جائزة العودة لكاريكاتير النكبة

موضوع الكاريكاتير الفني

يتناول حقل الكاريكاتير جانباً من جوانب اللجوء والتهجير المستمر الذي يتعرض له الفلسطينيون، ومعاناة اللاجئين وحقوقهم. كما يتناول المواقف السياسية الفلسطينية وغير الفلسطينية، الرسمية و/أو الشعبية حيال حقوق اللاجئين وبالذات حق العودة.

شروط خاصة

- الشروط والتوضيحات العامة جزء لا يتجزأ من الشروط الخاصة لكل حقل (راجع الشروط العامة)
- المواصفات الفنية للعمل:
 - حجم A4 ،
 - ألوان JPEG ،
 - جودة / Resolution : 300 DPI
 - يمكن استخدام الكمبيوتر أية تقنية أخرى لتنفيذ العمل المشارك.
 - في حال رسم الكاريكاتير بشكل يدوي (أي باستخدام ألوان مائية أو أقلام تحبير مثلاً) يفضل إرسال النسخة الأصلية لضمان جودة النسخ والحفظ الإلكتروني والتقييم الموضوعي.
 - تقبل الرسومات ملونة أو بالأبيض والأسود- يراعى في العمل عنصرى جدة وقوة ووضوح الفكرة، وجودة التنفيذ / التجسيد الفني.

طريقة التقديم

- 1- ترسل المشاركات على عنوان البريد الإلكتروني awdaaward@badil.org أو تسلم باليد، أو ترسل بالبريد السريع إلى مركز بديل على العنوان التالي: ص.ب ٧٢٨ بيت لحم، الضفة الغربية-فلسطين.

١. جائزة العودة لبوستر النكبة

موضوع البوستر

موضوع بوستر ذكرى النكبة كتصميم فني يجب أن يكون له علاقة بتعزيز ثقافة العودة إلى الديار الأصلية، ويركز على مقاومة التهجير المستمر وتمسك الفلسطيني بأرضه.

شروط خاصة

- الشروط والتوضيحات العامة جزء لا يتجزأ من الشروط الخاصة لكل حقل (راجع الشروط العامة)
- في حال شمول البوستر على نص مكتوب يرجى اعتماد اللغة العربية كأساس.
- أن يكون البوستر أصيلاً ومبتكراً ذو رسالة واضحة مع مراعاة تجنب التقليدية والتكرار.
- لا تقبل البوسترات المشاركة في السنوات السابقة.
- في حال استخدام الكمبيوتر للتصميم يرجى استخدام ألوان (CMYK).

المواصفات الفنية وطريقة التقديم:

تقبل البوسترات المرشحة بحجم A3 (30x42 سم). وترسل النسخة الإلكترونية للبوستر بدرجة وضوح ودقة عاليتين (High Resolution). (في الحد الأدنى 300-250) بملف من نوع (jpg) أو (gif). على أن تكون مرفقة بالسيرة الذاتية للمصمم/ة أو الفنان/ة على بريد الكتروني: awdaaward@badil.org أو يسلم باليد أو يرسل بالبريد السريع على قرص مدمج (CD) إلى بديل.



قيمة الجائزة

- الجائزة الأولى: ١٠٠٠ دولار
- الجائزة الثانية: ٦٠٠ دولار
- الجائزة الثالثة: ٤٠٠ دولار

ويتكفل بديل أيضاً بـ:

- طباعة البوستر الفائز بالجائزة الأولى ونشره بأكثر من ٤٠٠٠٠ نسخة توزع في كافة أنحاء فلسطين والمنافي في فعاليات إحياء الذكرى الثالثة والستين للنكبة في أيار ٢٠١١.

- إقامة معرض خاص بالأعمال المختارة والتي تنطبق عليها الشروط وبالاستناد إلى توصيات اللجنة، خلال مهرجان جائزة العودة.

- تكريم أصحاب أفضل عشرة مشاركات بناء على توصيات لجنة التحكيم بتسليمهم جوائز تقديرية في مهرجان جائزة العودة.

لجنة التحكيم:

سليمان منصور، رنا بشارة، يوسف كتلو، محمد عليان، عمر عساف.



بديل / المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين
عضو الائتلاف الفلسطيني لحق العودة

جائزة للعام ٢٠١١



مهرجان جائزة العودة

ينظم مركز بديل مهرجان جائزة العودة في أيار ٢٠١١ بحضور الفائزين/ات، ولجان التحكيم، ولغيف من الشخصيات الوطنية والمهتمة، حيث سيتم تغطيته إعلامياً بصورة لافتة، وسيتم خلال الحفل تسليم الجوائز للفائزين/ات بالإضافة إلى الجوائز التقديرية للمشاركات المتميزة، وإقامة معرض لأفضل المشاركات في حقول الكاريكاتير، والبوستر، والصورة الفوتوغرافية.

استلام المشاركات

آخر موعد لتقديم المواد المشاركة في مختلف حقول جائزة العودة هو الثلاثاء، ١٥ آذار ٢٠١١.

يتم إرسال المواد للمشاركة في حقول جائزة العودة على بريد إلكتروني awdaaward@badil.org، أو تسليمها أو إرسالها بالبريد على عنوان مركز بديل:
بديل / المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين
بيت لحم، شارع الكركفة، عمارة المجد (جانب فندق بيت لحم)، الطابق الأول.
ويلتزم بديل للمشاركين/ات بتأكيد الاستلام برسالة إلكترونية أو بكتاب موقف بحسب الحال.

الفلسطيني

العودة السنوية للعام 2011 تحت شعار:

... وأنا لست مسافر

سيحاحات عامة

الخاصة بكل حقل من الحقول،
لم يسبق نشرها بأي شكل من الأشكال.
عنصرية سواء على أساس الجنس أو العرق أو الدين أو
سنة.

مشاركة في مختلف الحقول مفتوحة للفلسطينيين وغير

يبر، على أنه يجوز له / أن يشارك في أكثر من حقل.

لا تعاد إلى أصحابها.

تكون أحكامها وتوصياتها ملزمة لبديل والمشاركين/ات.

مع المواد المشاركة، وبالطريقة التي يراها مناسبة، على أن لا
ت.

حقول جائزة العودة هو الثلاثاء، ١٥ آذار ٢٠١١.

حقول جائزة العودة ٢٠١١

شبكة الانترنت: www.badil.org

سأل على مركز بديل:

awdaaward@badil.org

٠٠٩٧٠٢٢٧٧٧٠

٠٠٩٧٠٢٢٧٤٧٧٠



٥. جائزة العودة للصورة الفوتوغرافية

موضوع الصورة الفوتوغرافية:

يتمحور موضوع الصورة حول آثار النكبة
وتداعياتها، وسبل / أشكال مواجهة التحديات،
وواقع اللاجئين الفلسطينيين في المخيمات عموماً.

شروط خاصة:

● الشروط والتوضيحات العامة جزء لا يتجزأ
من الشروط الخاصة لكل حقل (راجع الشروط
العامة)

● يجوز تقديم الصورة ملونة أو أسود وبيض.

● أن تكون الصورة على طبيعتها، حيث لا تقبل
الصورة المعالجة ضمن البرامج الالكترونية إلا إذا
أرقت النسخة المعالجة بالصورة الأصلية.

● لا تحتوي الصورة على نصوص مضافة بما في
ذلك اسم المشارك/ة.

● أن تكون الصورة بدرجة وضوح ودقة عاليتين،
وترسل بملف من نوع (jpg) وجودة (300 dpi).

● يتحمل المشارك/ة وحده / المسؤولية القانونية عن
أي إخلال بحق ملكية الصورة المرشحة والفائزة.
● مركز بديل الحق في استخدام الصور المشاركة دون
المساس بحقوق المشاركين.

وطريقة التقديم:

ترسل النسخة الالكترونية للصورة على ملف
خاص، بالإضافة إلى ملف من نوع (word) يحتوي
على السيرة الذاتية للمشارك/ة، وشرح مختصر عن
الصورة يتضمن التعريف بالصورة (المكان، الزمان،
الحدث/ المناسبة، الشخص إذا لزم، والمحتوى) بما
لا يتجاوز ٥٠ كلمة. على بريد إلكتروني

awdaaward@badil.org

● قيمة الجائزة:
الجائزة الأولى: ١٠٠٠ دولار.
الجائزة الثانية: ٦٠٠ دولار.
الجائزة الثالثة: ٤٠٠ دولار.
ويتكفل بديل أيضاً ب:
● طباعة ونشر الصور الفائزة ضمن إصدارات بديل
المختلفة.
● إقامة معرض خاص بالأعمال المختارة والتي تنطبق
عليها الشروط بالاستناد إلى توصية اللجنة خلال
حفل الاختتام وتوزيع الجوائز.
● تكريم أصحاب أفضل عشرة مشاركات بحسب تقدير
لجنة التحكيم وبمنحهم جوائز تقديرية خلال حفل
الاختتام.

لجنة التحكيم:

ابراهيم ملحم، علاء بدارنة، لؤي صبابا، رولا
حلواني، مقبولة نصار، محفوظ أبو ترك.

٤. جائزة العودة للقصة الصحفية المكتوبة

موضوع القصة الصحفية

يتناول موضوع القصة الصحفية تعزيز
مفاهيم ثقافة العودة إلى الديار الأصلية،
على أن تكون القصة واقعية وليست خيالية،
وأن يراعي الكاتب/ة الزمان، المكان،
وعنصر المعاصرة في ربط الأحداث، على أن
لا يفهم من ذلك تقييد الإبداع الأدبي، أو حرية
استدعاء / استذكار أحداث سالفة.

شروط خاصة

● الشروط والتوضيحات العامة جزء لا
يتجزأ من الشروط الخاصة لكل حقل
(راجع الشروط العامة)

● أن لا تزيد كلمات القصة الصحفية المكتوبة
عن ١٢٠٠ كلمة.

● أن تكون مكتوبة بلغة عربية سليمة ومن
الممكن استخدام اللغة العامية بما يخدم
القصة.

● تخضع المواد الفائزة للتحضير قبل النشر.
يفضل إرفاق صورة ذات صلة بالقصة مع
بيان المصدر على ملف JPG.

● يستثنى من المشاركة الفائزين في الجوائز
الثلاث الأولى في السنة السابقة.

طريقة التقديم

ترسل المشاركات على ملف إلكتروني
من نوع word فقط، مرفقة بالسيرة الذاتية
للباحث/ة وعنوان الاتصال به على عنوان
البريد الإلكتروني awdaaward@badil.org
أو تسلم باليد على قرص مدمج (CD)،



أو ترسل بالبريد السريع إلى مركز بديل.

قيمة الجائزة

الجائزة الأولى: ١٠٠٠ دولار أمريكي

الجائزة الثانية: ٦٠٠ دولار أمريكي

الجائزة الثالثة: ٤٠٠ دولار أمريكي

ويتكفل بديل أيضاً ب:

● طباعة القصص الصحفية الثلاث الفائزة
ونشرها ضمن إصداراته أو كما يراه مركز
بديل مناسباً.

● تكريم أصحاب أفضل عشرة مشاركات
بحسب تقدير لجنة التحكيم وبمنحهم
جوائز تقديرية خلال مهرجان جائزة
العودة.

لجنة التحكيم

عبد الناصر النجار، شيرين أبو
عاقلة، قاسم خطيب، ناصر اللحام،
نجيب فراج، خليل شاهين.



الجائزة الثانية: ٦٠٠ دولار.

الجائزة الثالثة: ٤٠٠ دولار.

ويتكفل بديل أيضاً ب:

● طباعة ونشر القصص الثلاث الفائزة
ضمن إصدارات مركز بديل المختلفة.

● منح أصحاب النسخ الفائزة ١٠٠
نسخة من الإصدار مجاناً.

● تكريم أصحاب أفضل عشر قصص،
بحسب توصيات لجنة التحكيم وبمنح
أصحابها جوائز تقديرية في مهرجان
جائزة العودة.

لجنة التحكيم:

محمود شقير، عيسى قراقع، رناد
قبح، ميسون اسدي، مجدي الشوملي،
زكريا محمد.

لطفال

تعزيز
القيم
موسا
صلية

ال (ما

بلغة

٢٥٠

بر قبل

بمبلغ

مرفقة

ونوني:

تسلم

قرص

الأنروا والحلول لقضية اللاجئين الفلسطينيين؛

أفكار حول الأدوار الحالية والمستقبلية لوكالة الغوث

بقلم: تيري رمبل*



إحدى مدارس الأونروا، لبنان ٢٠٠٨. (أرشيف الأونروا)

تفحص هذه المقالة الموجزة الأدوار المحتملة التي يمكن أن تقوم بها وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "الأنروا" فيما يتصل بالحلول الدائمة للاجئين الفلسطينيين كما هي محددة في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤، وقرار مجلس الأمن رقم ٢٣٧، وفي الإطار الأوسع للقانون الدولي. ويستعرض القسم الأول تفكير وممارسة الوكالة فيما يتعلق بالحلول الدائمة على مدى السنتين سنة الماضية، ويلخص القسم الثاني حفل البحث الناشئ حول دور وكالة "الأنروا" في سياق الحل القائم على أساس الحقوق لقضية اللاجئين الفلسطينيين، وي طرح القسم الأخير بعض الأفكار حول دور الوكالة في جسر الفجوة بين المآزق السياسي الحالي والحل القائم على أساس الحقوق.

نظرة إلى الماضي:

منذ إنشائها في عام ١٩٤٩، اشتمل الدور الرئيس للأنروا على توفير الإغاثة والمساعدة جنبا إلى جنب مع تيسير تنمية الفرد والمجتمع، وفي العقد الأخير، بدأت الوكالة أيضا بتطوير وإدماج منهجية منظمة للحماية كجزء من ولايتها الأساسية. مع ذلك، ومنذ تأسيسها قبل ٦٠ عاما؛ قامت الأنروا أيضا بالسعي للعب أدوار مختلفة فيما يتعلق بالبحث عن تطبيق حلول دائمة لقضية اللاجئين الفلسطينيين، ومن ناحية نسبية فإن القليل من الاهتمام قد أعطي لهذا الجانب في عمل الوكالة، الموجود ضمنا في اختصاص الوكالة، وواضح في ممارستها خلال العقود الستة الأخيرة.

في عام ١٩٥٠، كان الدور الأساسي للأنروا، ما بعد توفير الإغاثة الطارئة، هو تيسير الوصول إلى حل لوضع اللاجئين من خلال دمجهم اقتصاديا في المنطقة، ففي المناقشات بين الأنروا ولجنة التوفيق الدولية الخاصة بفلسطين (UNCCP)؛ وافقت كلتا الوكالتين بأنه في حين تلعب لجنة التوفيق "دورا سياسيا" في تيسير التوصل لحل لمسألة اللاجئين، فإن الأنروا سوف تلعب "دورا تقنيا" في تنفيذ هذا الحل، بما في ذلك تسهيل حركة اللاجئين، التنمية الاقتصادية، وفي حماية حقوقهم، سواء اختاروا العودة إلى ديارهم الأصلية أو البقاء في بلدان لجوئهم، أو التوطين في دولة ثالثة. وفي الممارسة، وفي ظل رفض إسرائيل السماح بعودة اللاجئين، فإن كلا من وكالة الأنروا ولجنة التوفيق الدولية قد ركزتا في نهاية المطاف على جهودهما على محاولات تأمين دمج اللاجئين اقتصاديا من خلال إعادة التوطين. وقد كان للجهود المنظمة للاجئين الدور الأكبر في تحوّل وكالة الغوث بعيدا عن الممارسات الهادفة لإعادة التوطين من خلال تنمية اقتصادية واسعة النطاق، باتجاه تقديم برنامج أساسي متعلق بالخدمات الأساسية، وهي التعليم، الصحة والرعاية الاجتماعية الأساسية.

وجنبا إلى جنب مع التحوّل نحو تقديم الخدمات الأساسية، اعتمدت الأنروا نهجا جديدا للوصول لحلول دائمة، وكان لهذا النهج سمتان أساسيتان، هما: الأولى، خلافا للنهج المباشر في سنوات الخمسينات، الذي حاولت الوكالة من خلاله تأمين الحل عبر الإدماج الاقتصادي للاجئين، كان نهج الأنروا الجديد غير مباشر ومحدود في "تحضير" اللاجئين لوقت يمكن أن يكون فيه حل لمحتهم، وقد اعتبر البرنامج التعليمي للأنروا ركيزة لهذا النهج الجديد. كما حاولت الوكالة النأي بنفسها عن السياسات التنموية واسعة النطاق لسنوات الخمسينات، مشيرة إلى أنه لا ينبغي عليها أن تكون مشاركة في مثل هذه التنمية، حتى يتحقق حل نهائي. والسمة الثانية، اعتمدت الأنروا ما يمكن تسميته نهجا "ترويجيا" للحلول الدائمة، وخلال سنوات الستينيات وحتى السبعينيات من القرن

في مخيم الدهيشة للاجئين مؤقتا بأنها منشآت "ليست للوكالة"؛ وذلك من أجل تسهيل عقد المؤتمر الشعبي الأول للاجئين، وبهدف إعطاء فرصة من أجل مشاركة أوسع للاجئين في عملية صنع السلام. مع ذلك، وعلى مدى سنوات التسعينيات، ظل الخطاب الرسمي حول الدور المستقبلي للوكالة، كما روجت لذلك إسرائيل وبتأييد واسع من أطراف دولية فاعلة كبيرة، يتمحور حول حل الوكالة بعد التوقيع على اتفاق سلام شامل.

التفكير الحالي للأنروا والحلول الدائمة:

في العقد الماضي، بدأ عدد قليل من النشطاء، والأكاديميين والمهنيين في البحث عن كُتب في الأدوار المحتملة لوكالة الأنروا فيما يتعلق بالبحث عن وتنفيذ حلول دائمة لقضية اللاجئين الفلسطينيين. وقد اعتمدت هذه الدراسات بوضوح على منهجية قائمة على أساس الحقوق في تعاملها مع قضية اللاجئين. ويحدد الباحثون عددا من الأسباب التي تستوجب مشاركة الأنروا في الحلول الدائمة للاجئين الفلسطينيين. ومن وجهة نظر "معيارية" (نظرية)، فإن الأنروا بوصفها إحدى وكالات الأمم المتحدة عليها التزام بتعزيز واحترام حقوق الإنسان والقانون الدولي. في أواخر سنوات التسعينيات، وكجزء من عملية الإصلاح الواسعة في الأمم المتحدة؛ كلف الأمين العام للأمم المتحدة جميع الوكالات والهيئات التابعة باتباع المنهج القائم على أساس حقوق الإنسان في جميع أوجه عملها. وقد بدأت الأنروا القيام بذلك في سياق عملية الإصلاحات التنظيمية الحالية الخاصة بالوكالة ذاتها. ومن وجهة النظر العملية أو التنفيذية؛ سلطت جميع الدراسات الضوء على كيف يمكن أن تساهم معرفة الأنروا وعلاقتها مع مجتمع اللاجئين، وخبرتها العملية لسته عقود متواصلة، إضافة إلى مواردها المادية والبشرية - كيف يمكن أن تساهم في الوصول لحلول دائمة للاجئين الفلسطينيين.

كما تحدد الدراسات عددا من الأدوار والمهام المحددة

التي يمكن أن تقوم بها الأنروا في سياق الحلول الدائمة، وتعترف الدراسات كافة، على سبيل المثال، بأهمية البرنامج الأساسي للوكالة لتقديم الخدمات الأساسية، إضافة إلى أكثر برامجها حداثة للتمويل الصغير جدا في تحضير اللاجئين للحل الذي سيأتي في نهاية المطاف من خلال تنمية الفرد والمجتمع. ويرى عدد من الدارسين بأنه ينبغي على الوكالة أن تلعب دورا مباشرا أكثر من خلال الترويج لحلول تحترم حقوق ومصالح اللاجئين، وهذا الدور يمكن أن يشتمل على مكان للأنروا على طاولة المفاوضات - في دور شبيه للدور الذي لعبته مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين في حالات لجوء أخرى- وذلك لضمان أن الحلول المستقبلية تحترم حقوق ومصالح اللاجئين.

وفي هذا السياق؛ يمكن للأنروا التأكيد من أن اللاجئين مطلعون جيدا على الجهود المبذولة لإيجاد حل لوضعهم، وبأن المشاركين في المفاوضات الرسمية مطلعون تماما على حقوق ومصالح وجهات نظر اللاجئين. كما يمكن أن تكون الوكالة في وضع جيد للعمل جنبا إلى جنب مع منظمة التحرير الفلسطينية ومع المنظمات الفلسطينية غير الحكومية والقاعدية من أجل إشراك اللاجئين بصورة منتظمة في عملية صنع السلام. كما تفحص هذه الدراسات الأدوار المحتملة التي يمكن أن تلعبها الأنروا فيما يتعلق بتطبيق الحلول الدائمة، وتشتمل هذه الأدوار على توفير المعلومات وتسجيل الخيارات المستنيرة، تسهيل العودة الفعلية، الاندماج، أو إعادة التوطين على أساس الخيار الواعي والمستنير لكل لاجئ، والتأهيل الاجتماعي والاقتصادي البعيد المدى. ومن المرجح أن يتم القيام بهذه الأدوار بالتعاون والعمل المشترك مع وكالات أخرى للأمم المتحدة، ومع منظمات دولية، إقليمية ووطنية نظرا للتعقيدات، واتساع النطاق وحجم الموارد المطلوبة.

كما شرعت الأنروا في السنوات الأخيرة بالنظر على نحو أكثر انتظاما في الدور الذي يمكن أن تلعبه الوكالة في سياق حل لقضية اللاجئين الفلسطينيين. في الوقت الحاضر؛ يشتمل نهج الأنروا على مكونين

مقتبسات من قرار الجمعية العامة رقم ٣٠٢

(الدورة ٤) بتاريخ ٨ كانون الأول ١٩٤٩.

تأسيس وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى إن الجمعية العامة...

٥. تعترف بأنه من الضروري استمرار المساعدة لإغاثة اللاجئين الفلسطينيين، بغية تلافي أحوال المجاعة واليأس بينهم، ودعم السلام والاستقرار، مع عدم الإخلال بأحكام الفقرة ١١ من قرار الجمعية العامة رقم ١٩٤ (الدورة ٣) الصادر في ١١ كانون الأول ١٩٤٨، وتعترف أيضاً بضرورة اتخاذ إجراءات فعالة، في أقرب وقت، بغية إنهاء المساعدة الدولية للإغاثة.

٧. تؤسس وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى:

(أ) لتقوم بالتعاون مع الحكومات المحلية بالإغاثة المباشرة وبرامج التشغيل، بحسب توصيات بعثة المسح الاقتصادية.

(ب) لتتعاون مع الحكومات المهتمة في الشرق الأدنى، بشأن التدابير التي تتخذها هذه الحكومات تمهيدا للوقت الذي تصبح فيه المساعدة الدولية للإغاثة وللمشاريع الأعمال غير متوفرة.

١٣. تحث جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وغير الأعضاء، على التبرع التطوعي، نقداً أو عيناً وذلك لضمان الحصول على كمية الإعدادات والأموال اللازمة لكل مرحلة من مراحل البرنامج...

٢٠. توعز إلى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى بالتشاور مع لجنة التوفيق بشأن فلسطين التابعة للأمم المتحدة، لما فيه خير أداء مهمات كل منها، وخصوصاً فيما يتعلق بما ورد في الفقرة ١١ من قرار الجمعية العامة رقم ١٩٤ (الدورة ٣) الصادر في ١١ كانون الأول ١٩٤٨.

- رامبل، تيري: "الأنروا واللاجئون الفلسطينيون: أصل التنمية" التشاركية"، فصلية مسح اللاجئين ٣/٢ (٢٠١٠)، ص ٤١٢-٤٣٧.
- تاكنبرغ، ليكس: "البحث عن حلول دائمة للاجئين الفلسطينيين: هل من دور لأنروا؟"، في ايبال بنفستي وآخرون (محررون)، "إسرائيل واللاجئين الفلسطينيين"، برلين: سبرينغر، ٢٠٠٧، ص ٣٧٣-٣٨٦.
- "الأنروا: ماذا تعني الحماية في المفهوم والممارسة بالنسبة لأنروا"، تقرير المستشار (٢٠٠٨).

- * تيري رامبل، هو مستشار مستقل ومرشح لنيل شهادة الدكتوراه في السياسة من جامعة أكستر، وتتركز أبحاثه الحالية في مجال دراسة التجارب الأخيرة لمشاركة اللاجئين في عمليات صنع السلام من كلا المنظورين المعيارى والتجريبي. كما أن السيد رامبل عضو مؤسس في مركز بديل/ المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين؛ حيث شغل وظيفة منسق وحدة الأبحاث والمعلومات وكان باحثاً بارزاً خلال عام ٢٠٠٥. نشر مؤلفه الحالي "الحقوق في المبادئ، الحقوق في الممارسة: إعادة النظر في دور القانون الدولي في صياغة حلول دائمة للاجئين الفلسطينيين"، (٢٠١٠) — وهو مجموعة مختارة محررة عن أوراق عمل لاستكشاف عناصر مختلفة لإيجاد حل قائم على أساس الحقوق لفضية اللاجئين الفلسطينيين.

بشكل متزايد بوصفها عنصراً أساسياً من أجل إيجاد حلول دائمة لقضية اللاجئين وللصراع ككل.

ثانياً: قد تنظر وكالة الأنروا في السبل التي يمكن من خلالها تسهيل نقل المعرفة والخبرة التي اكتسبتها خلال إعادة إعمار المخيمات وإعادة التأهيل، مع المساهمة في وضع تصورات وتصميم للحلول الدائمة. وسواء قرر اللاجئون في نهاية المطاف العودة، أو البقاء في الدولة المضيفة الحالية، أم اختاروا التوطن في مكان آخر؛ فإن إعادة الإعمار والتأهيل سوف تكون عناصر رئيسية في وضع وتنفيذ حلول دائمة. إن النهج التشاركي الناشئ لدى الأنروا في إعادة إعمار وتأهيل المخيمات، والدروس المستفادة حتى هذه الأيام، فيما يتعلق بالممارسات التي ينبغي تكرارها وتلك التي يتوجب تجنبها؛ وعلى أساس الشراكة والجمع بين المعرفة المحلية من القاعدة إلى القمة مع نصيحة ومساعدة الخبراء من القمة إلى القاعدة، كلها تقدم نموذجاً هاماً لبدء التفكير في كيفية إعادة إعمار و/أو إعادة تأهيل المجتمعات التي من الممكن أن يعود اللاجئون إليها، بدمجها، أو يعاد توطينهم فيها. وبالارتباط بإطار حقوق الإنسان الذي تم نقاشه أعلاه، فإن وضع تصورات وتصميم نماذج لحلول دائمة عملية يشارك اللاجئون في الوصول إليها، يمكنها أن توفر حافزاً قوياً باتجاه تعزيز حل قائم على أساس الحقوق لقضية اللاجئين الفلسطينيين.

أخيراً: قد تفكر الأنروا في السبل التي يمكن من خلالها تيسير المشاركة الواسعة للاجئين في بحث الحلول القائمة على أساس الحقوق، سواء من خلال مباحثات مباشرة أو عبر محافل موازية. ومن المسلم به بوجه عام؛ هو أن المشاركة تهدف لتعزيز الملكية المحلية وشرعية الاتفاقات التي يتم التوصل إليها، كما أنها تسهل الوصول للمعرفة والخبرة والموارد المحلية، كما تعزز الاتصالات، العلاقات العامة والمصالحة، وتساهم كل هذه العوامل في حلول من المرجح أن تكون أكثر استدامة ودائمة على المدى البعيد. ومن الممكن أن تتم المشاركة بشكل مباشر، أو بطريقة غير مباشرة من خلال محافل موازية، وبينما أثبت كلا الشكلين فعاليتها في سياقات مختلفة، فإن الضعف الأساسي في المشاركة غير المباشرة هو أن القرارات في العادة لا تترجم المتفاوضين الرسميين. ويمكن استخلاص عدد من الدروس المستمدة من التجارب العملية في أماكن أخرى. أولاً، بينما مشاركة اللاجئين المباشرة في المفاوضات هي نادرة نسبياً، ففي تجربة غواتيمالا التي فاوض اللاجئون فيها على شروط الحل مباشرة مع المسؤولين الحكوميين، فإنها تفيد بأن مثل هذه المشاركة ممكنة وفعالة في نفس الوقت. ثانياً، في كل حالة شارك فيها اللاجئون مباشرة أو بطريقة غير مباشرة في البحث عن حلول، تم الجمع

أساسيين: فمن الناحية الأولى، تعترف الأنروا بصفتها منظمة إنسانية وتنموية، وبأنه على الرغم من قدرتها المحدودة في تيسير حل قائم على أساس الحقوق، فإن لها دور في تسليط الأضواء على الحاجة لحل يحترم حقوق ومصالح اللاجئين ويوفر مجالاً لتمثيلهم. وفي السنوات الأخيرة؛ استخدم المفوض العام للأنروا عدداً من المناسبات العامة، وتفاعلاته مع ممثلي الدول الأعضاء في الجمعية العامة ومجلس الأمن للحديث عن هذا الموضوع. ومن ناحية أخرى، بدأت الأنروا بالفعل في تنفيذ الأبحاث الخاصة بها في "بيتها الداخلي" حول أدوار محتملة للوكالة في سياق حل لقضية اللاجئين الفلسطينيين.

نظرة موجزة على المستقبل:

تتمثل الفجوة الأساسية في مجموعة الأبحاث الناشئة حول الدور المستقبلي للأنروا في أنها لا تتناول كيفية سد الفجوة بين المآزق السياسي الراهن وبين حل قائم على أساس الحقوق لقضية اللاجئين الفلسطينيين. وأود أن أقترح هنا ثلاثة مجالات محتملة يمكن للأنروا أن تلعب فيها دور مرسوم ومتوسع؛ وذلك تبعاً للمنهجيات السابقة لوكالة الأنروا تجاه الحلول الدائمة، وفي ضوء الممارسة العملية الأوسع للهيئات الدولية في حالات لجوء أخرى. وتشمل هذه الأدوار أدواراً غير مباشرة وأخرى أكثر مباشرة.

أولاً: يمكن للأنروا أن تنظر في مناهجها التعليمية المتعلقة بحقوق الإنسان والتسامح لكي تشمل على مناقشة المنهج القائم على أساس حقوق الإنسان في التوصل لحلول دائمة، وينبغي أن يشتمل ذلك على مناقشة حقوق اللاجئين، التزامات الأطراف صاحبة الواجب كل حسب واجباته، والآليات المتوفرة للمطالبة بحقوقهم. كما يجب أن تشمل على مجموعة الحقوق الأوسع الممنوحة للأفراد والجماعات في المجتمعات التي قد يختار اللاجئون أخيراً العودة إليها، الاندماج أو إعادة التوطين فيها. إن توسيع منهج حقوق الإنسان الخاص بالأنروا على هذا النحو يتفق مع التزامات الأنروا في احترام وتعزيز حقوق الإنسان والقانون الدولي، كما أنه يمكن للاجئين كي يصبحوا مشاركين أكثر نشاطاً في البحث عن حلول دائمة وفي تنفيذ هذه الحلول. وفي المقابل، فإن استبعاد حقوق اللاجئين سيقلص شرعية المناهج التعليمية الموجودة لوكالة الأنروا، وكذلك مكانة المعلمين الذين وضعوا في موقف المستحيل بين اختيار "الصمت" أو مواجهة التبعات الناجمة عن تعليم الحقوق الأساسية في انتهاك واضح لسياسة الوكالة وممارستها. وأخيراً، ليس بالضرورة "تسييس" خطاب حقوق الإنسان المعترف بها

تحت عنوان: طال انتظار العدالة

مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني تطالب الدول الأعضاء من أجل التحرك الفعال لتنفيذ توصيات بعثة تقصي الحقائق التابعة للأمم المتحدة بشأن العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة

مركز بديل - وجهت مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني بتاريخ ٣٠ تشرين الثاني رسالة مفتوحة ومشاركة إلى الدول الأعضاء في الجمعية العامة للأمم المتحدة اليوم الثلاثاء ٣٠ تشرين الثاني ٢٠١٠، مطالبة إياها بالتحرك الفوري والفعال لتنفيذ توصيات بعثة تقصي الحقائق التابعة للأمم المتحدة بشأن العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة نهاية عام ٢٠٠٩. وقد أعربت المؤسسات في الرسالة عن قلقها العميق نتيجة فشل الأمم المتحدة من تنفيذ توصيات البعثة الخاصة بها لتقصي الحقائق في قطاع غزة بعد الهجوم الإسرائيلي على القطاع. وقالت المؤسسات إن التقرير الذي أقرته الجمعية العامة اعطى مدة زمنية ٦

اشهر لجميع الاطراف لاجراء التحقيقات الداخلية اللازمة حول انتهاكات القانون الدولي التي ارتكبت خلال الهجوم الاسرائيلي، والتي اطلق عليها اسم "الرصاصة المصوب". وجاء في الرسالة انه وفي غياب إجراءات التحقيقات اللازمة وفقاً للمعايير الدولية، فإنه يتوجب على مجلس الأمن التصرف بموجب الفصل السابع وإحالة الوضع إلى المحكمة الجنائية الدولية. وقد حثت الرسالة الدول الأعضاء في الجمعية العامة للأمم المتحدة لتنفيذ التزامها بالقانون الدولي والعدالة من خلال المسائلة ومتابعة تنفيذ توصيات بعثة تقصي الحقائق بدون أي تأخير. وقد اوصت الرسالة الدول الاعضاء بما يلي:

١. الطلب من مجلس الامن فوراً تقديم تقرير الى الجمعية العامة بشأن التدابير التي اتخذتها الحكومتين الاسرائيلية والفلسطينية لضمان المساءلة عن الانتهاكات الجسمية للقانون الدولي.
٢. حث مجلس الامن التصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة وإحالة الموضوع الى مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية
٣. في حال فشل مجلس الامن في اتخاذ الاجراءات اللازمة بشأن المساءلة على الفور، فإنه يتوجب تقديم توصيات مناسبة لاتخاذ تدابير جماعية على اساس قرار الجمعية العامة رقم ٣٧٧ "الاتحاد من أجل السلام".

المؤسسات التي وقعت على الرسالة:

- الضمير الحق
- مركز الميزان
- مركز بديل
- الائتلاف الاهلي للدفاع عن حقوق الفلسطينيين في القدس
- الحركة العالمية للدفاع عن الاطفال - فرع فلسطين
- مركز انسان للديمقراطية وحقوق الانسان
- مركز القدس للمساعدة القانونية وحقوق الانسان
- المركز الفلسطيني لحقوق الانسان
- مركز رام الله لدراسات حقوق الانسان
- مركز المرأة للارشاد القانوني والاجتماعي

الحقوق الوطنية مقابل حقوق الإنسان في اللجنة الخاصة بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوق

بقلم: نورا عريقات*



رياض منصور، رئيس بعثة فلسطين في الأمم المتحدة، ضمن اجتماع نظمه لجنة الأمم المتحدة الخاصة بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، بمناسبة اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني ٢٩ تشرين الثاني ٢٠١٠. (أرشيف الأمم المتحدة)

١٩٩٩ بإنهاء علاقتها الرسمية بالمجتمع المدني في رسالة تعلن توقف الأمم المتحدة عن تنسيق الانتخابات للهيئات الإقليمية للمجتمع المدني، فضلا عن وقفها للدعم المالي. ويفسر "غريغر" ذلك بالقول أن "الأمم المتحدة لم ترد أن تضع ختمها الرسمي على وجود لجان إقليمية، لأن هذه اللجان الإقليمية اتخذت مواقف تتناقض مع ولاية اللجنة... لذلك، لا مزيد من الانتخابات، لا مزيد من الاجتماعات، إذهبوا إلى جنيف من أجل قضايا حقوق الإنسان، وتعالوا إلى اللجنة لمناقشة النقاشات حول الحقوق الوطنية".

ولسوء الحظ، فإن المناقشات حول الحقوق الوطنية تعتمد على عملية السلام، في حين لا تستند اتفاقيات أوسلو ولا لأي من الاتفاقيات اللاحقة إلى القانون الدولي الساري بما فيها قوانين الاحتلال، أو قرارات مجلس الأمن، أو قواعد حقوق الإنسان. وبدلاً من ذلك، تتبنى المفاوضات السوابق الخاصة بها كقواعد مرجعية، وبالتالي، فإن المسار السياسي يتبنى آفاقاً واهية لمعالجة انتهاكات حقوق الإنسان، لأنه في مثل هذا الإطار، تخضع منظمة التحرير لما تحدده الولايات المتحدة، التي نصبت نفسها وسيطاً للسلام، وهي بالتالي رافضة للنهج المستند إلى الحقوق إلى ذلك القدر الذي يقوض صفة الولايات المتحدة بأنها شريك "حسن النية" في المفاوضات. وتعلق "فيليس بينيس"، وهي زميل بارز في معهد الدراسات السياسية، ومشاركة دائمة في اجتماعات اللجنة من المجتمع المدني العالمي، بأن عداء منظمة التحرير الفلسطينية تم توجيهه نحو "سياسات المجتمع المدني وليس للمجتمع المدني نفسه، لأن منظمة التحرير الفلسطينية أرادت أن تبقى ببيضاها في السلة الأمريكية".

ويعكس تركيز اللجنة على الحقوق الوطنية والمسار السياسي احترامها لمنظمة التحرير الفلسطينية، "الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني" منذ عام ١٩٧٤ عندما أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار ٣٢٣٦، والذي يعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية بوصفها ممثل الشعب الفلسطيني، ودعتها للمشاركة في الأمم المتحدة، بصفة عضو مراقب. وبناء عليه، نظرت الأمم المتحدة، واللجنة على وجه الخصوص، إلى منظمة التحرير بأنها الجهة التوجيهية للتعامل مع الشأن الفلسطيني. "يوجد لدى اللجنة ولاء لموقف منظمة التحرير الفلسطينية، حيث قررت دعم المنظمة في توقيعها على اتفاق أوسلو"، كما يقول "غريغر". في حين كان الولاء لمنظمة التحرير

تطلعات الفلسطينيين لتقرير المصير إلى مسارين: مسار سياسي ومسار آخر لحقوق الإنسان. وبالتالي، فإن الاختلاف بين أعضاء المجتمع المدني من جهة، وبين البعثات الدبلوماسية الرسمية وقعت في هذا الانقسام: حيث أيدت بعثات الدول الأعضاء عملية السلام، بينما قام نظراؤهم في المنظمات غير الحكومية بتأييد والبحث في آليات للمساءلة من أجل معالجة انتهاكات حقوق الإنسان. وبينما يمكن التوفيق بين عملية السلام والمساءلة، بل يتوجب التوفيق بينهما في إطار جهود حل الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، لا زالت الولايات المتحدة وإسرائيل تقوم بتصنيفهما كسارين في متباينين ومتنافرين، وبالتالي، تمكنا من منع تحقيق أي نجاح مماثل لتجارب سابقة، والتي قادت إلى اختراقات مظفرة كما في كل من جنوب أفريقيا، إيرلندا الشمالية والبلقان. ومما زاد الأمور تعقيدا هو حقيقة أنه منذ عام ٢٠٠٧، عندما قامت حماس بطرد حركة فتح من قطاع غزة؛ قامت الولايات المتحدة بتقديم المزيد من الدعم المالي والدبلوماسي للقيادة الفلسطينية التي جلتها من حركة فتح، لتمكينها من التأثير أكثر على الأجندة السياسية الفلسطينية الرسمية. وقد أدى هذا التأثير إلى زيادة التوتر بين المسارين الوطني الرسمي ومسار حقوق الإنسان، وكذلك بين منظمات المجتمع المدني الفلسطيني وبين بعثة منظمة التحرير الفلسطينية لدى الأمم المتحدة.

مسيرة اللجنة مع المجتمع المدني:

عملت اللجنة مدة عشر سنوات تقريبا قبل أن تتكامل مع المجتمع المدني بطريقة ذات معنى. ففي عام ١٩٨٣، قامت منظمة الأمم المتحدة بفتح أبوابها أمام المنظمات غير الحكومية للمشاركة بصورة أكثر رسمية عبر منحها منزلة "وضع استشاري" لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وفي نفس العام، قامت اللجنة بعقد مؤتمر دولي للسلام حول قضية فلسطين، حيث ظهرت فيه منظمات وأعضاء المجتمع المدني، وبعد ذلك نسقت مشاركة المجتمع المدني في صيغة هيئات إقليمية رسمية، والتي تم تيسير انتخاباتها من قبل الأمم المتحدة. وتلت هذه الترتيبات أولى الضربات لمستوى فعاليتها في مطلع التسعينيات مباشرة بعد بدء عملية السلام، عندما قامت الجهات الفاعلة في المجتمع المدني باستخدام الفضاء الذي وفرته اللجنة في إدانة ولوم البعثات الدبلوماسية الرسمية على مشاركتها في مسيرة أوسلو. وعليه، قامت اللجنة في عام

أهدافها المعلنة، وبالتالي قد يجري حلها في أي وقت في المستقبل القريب.

وضع غير موافق:

هذه الأيام، يكون قد مضى على وجود هذه اللجنة خمسة وثلاثين عاما، وهي مستمرة في استضافة المؤتمرات الدولية، وتقوم سنويا بإحياء اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، كما تقوم بجمع وإنتاج معلومات مفيدة حول فلسطين، ولكن بالنسبة لجدوى أفعالها: فإن اللجنة لم تكن فعالة في تعبئة وحشد الجمعية العامة لتحدي المعارضة الصلبة في مجلس الأمن، والتي يجب أن تفهم على أنها معارضة الولايات المتحدة؛ من أجل إرساء حل للصراع. وفي الحقيقة، كتبت اللجنة في أولى توصياتها لمجلس الأمن في عام ١٩٧٦، ما يلي:

"إذا كان مجلس الأمن غير قادر على الفعل بسبب استخدام "الفيتو"، ينبغي على اللجنة في تقاريرها اللاحقة أن توصي للجمعية العامة بأن تتحمل مسؤولياتها وفقا لميثاق الأمم المتحدة، وذلك في ضوء السوابق. كما اقترحت أيضا بأنه إذا استمرت إسرائيل في رفضها تنفيذ قرار الجمعية العامة رقم ١٩٤ (III) وقرار ١٨١ (II)، فإن ذلك من شأنه أن يشكل انتهاكا لشروط قبولها في الأمم المتحدة، مما يتطلب إعادة النظر في الموضوع".

وبعبارة أخرى، المسائل المثيرة للجدل؛ مثل مدى شرعية قبول عضوية إسرائيل في الأمم المتحدة، وفشل الأمم المتحدة في فرض الالتزامات المحددة في ذلك القبول المشروط، فقد كانت اللجنة حذرة في العمل من أجل الوفاء بمتطلبات تفويضها. ففي واقع الأمر، أصبحت وظيفتها احتفالية أكثر منها سياسية. يقول "جوزيف شيشلا" (Joseph Schechla)، منسق شبكة حقوق السكان والأرض-ائتلاف هايببيلات العالمي، الذي حضر اجتماعات اللجنة بين سنوات ١٩٨٦-١٩٩١ ومن ثم في عام ١٩٩٩: "اللجنة لم تعمل كهيئة سياسية في إطار الجمعية العامة، وتركيبتها، بطريقة ما، هي تركيبة غير مهمة ومكونة من ممثلي دول أعضاء لم يكن من بينها أية دولة مؤثرة، ولم يكن لدى هذه المجموعة أي رغبة لتكون فعالة".

ويضع "جوزيف شيشلا" المسؤولية الأساسية عن عدم فعالية اللجنة على منظمات المجتمع المدني، التي فشلت في ممارسة ضغوط كبيرة على الدول الأعضاء، بطرق مشابهة لتلك التي ضغط فيها المجتمع المدني على الدول الأعضاء في مجلس الأمم المتحدة بشأن ناميبيا، وعلى حكومات الدول الأعضاء في اللجنة الخاصة بالفصل العنصري. ويضيف بأن اللجان الأفريقية كانت "مؤسسات منتجة" وكان هناك فهم أفضل لإمكانات اللجنة، وهذا يزيد التوقعات في أوساط المجتمع المدني لأنه "لدينا قاعدة ينبغي الوفاء بها".

ويوافق على هذا الرأي السيد "فولفانغ غريغر" (Wolfgang Grieger)، رئيس وحدة الحقوق السياسية في الأمم المتحدة، ويعلق بأنه لكي تكون اللجنة أكثر فعالية، فإن على منظمات المجتمع المدني أن تبذل المزيد من الجهود لإشراك بعثاتهم الدبلوماسية لدى الأمم المتحدة، ويضيف بأن على المنظمات غير الحكومية أن "تأت للكلام، تشرح وجهة نظرها، وتشارك".

ومع ذلك، فإن مشاركة المنظمات غير الحكومية في اللجنة كانت تجربة كثيفة منذ ظهور عملية سلام الشرق الأوسط. ويوضح "غريغر" بأنه بعد أوسلو، انخفضت مشاركة المجتمع المدني بمقدار النصف، ومن بين أسباب ذلك قلة الدعم المالي، فضلا عن الصراع السياسي الداخلي، إلا أن المسألة الأساسية هي أن مسيرة أوسلو قسمت

أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٧٥ القرار رقم ٣٣٧٦، وبذلك أنشأت اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (من الآن فصاعدا "اللجنة"). وما يبعث على الاحباط هو عدم إحراز أي تقدم منذ ذلك الوقت باتجاه ممارسة مثل هذه الحقوق، بما فيها الحق في تقرير المصير، السيادة والاستقلال الوطني؛ وحق الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم وأماكنهم، كما وردت في قرار الجمعية العامة رقم ٣٢٣٦ الصادر عام ١٩٧٤. وكانت الجمعية العامة قد أنشأت اللجنة التي تشكلت بعضوية عشرين دولة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة^٢ وذلك من أجل أن تقترح برنامجا من شأنه تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف.

وفي غضون سنة واحدة بعد إنشائها، قدمت اللجنة مشروعا للتنفيذ لمجلس الأمن، وتضمنت التوصيات المدرجة في ذلك المشروع خطة من مرحلتين لعودة ورد ممتلكات اللاجئين الفلسطينيين، الذين هجروا في عام ١٩٤٨ وعام ١٩٦٧؛ كما اشتملت على جدول زمني لانسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي الفلسطينية المحتلة؛ وإلى تواجد قوات حفظ سلام مؤقتة من أجل حماية المدنيين الفلسطينيين؛ وإلى قيام هيئة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية بإدارة مؤقتة للبلاد قبل تسليمها لمنظمة التحرير الفلسطينية؛ وإلى وقف شامل للنشاطات الاستيطانية الإسرائيلية، وإلى اعتراف إسرائيل بانطباق اتفاقية جنيف الرابعة على الأراضي المحتلة، وإلى تهيئة جميع الوسائل الضرورية لإرساء حق تقرير المصير والاستقلال للشعب الفلسطيني^٣. ولكن الولايات المتحدة استخدمت حق النقض "الفيتو" وأسقطت القرار في مجلس الأمن.

وفي مواجهة السعي للتقليل من أهميتها، قامت الجمعية العامة بمأسسة دور اللجنة عبر إنشاء قسم خاص بحقوق الشعب الفلسطيني في إطار الأمانة العامة في عام ١٩٧٧^٤. واشتملت المهام الرئيسية للجنة على توفير وتقديم الدعم الفني اللازم لعمل اللجنة نفسها، وتخطيط وتنظيم الاجتماعات والمؤتمرات الدولية المتصلة بالموضوع، والقيام سنويا بإحياء اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، وإعداد ونشر المطبوعات، والتنسيق مع منظمات المجتمع المدني الناشطة في مجال القضية الفلسطينية.

لم تكن القضية الفلسطينية فريدة من نوعها في الحصول على هذا التركيز الخاص داخل الأمم المتحدة، بل على العكس من ذلك؛ هدفت لجان أخرى إلى حشد الدعم الدولي من أجل إنهاء الاستعمار الأجنبي، ومن أبرز هذه اللجان، كانت اللجنة الخاصة المعنية بالفصل العنصري التي تأسست في عام ١٩٦٢ من أجل إنهاء نظام الأبارتهايد في جنوب أفريقيا (قرار الجمعية العامة رقم ١٧٦١)، ومجلس الأمم المتحدة بشأن ناميبيا، الذي تأسس عام ١٩٦٧ ليكون السلطة الإدارية القانونية في ناميبيا حتى الاستقلال. وبالرغم من استمرار اللجنة الخاصة بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، إلا أنه من غير المحتمل - في ضوء التطورات الأخيرة - أن تتمكن من تحقيق

في الأمم المتحدة:

بوقه غير القابلة للتصرف



رئيس دائرة شؤون المفاوضات في م.ت.ف، صائب عريقات، ضمن اجتماع نظّمته لجنة الأمم المتحدة الخاصة بممارسة الشعب الفلسطيني حقوقه غير القابلة للتصرف، الذي انعقد في مالطا ١٢-١٣ شباط ٢٠١٠. (أرشيف الأمم المتحدة)

في جامعة ويسكونسن-ماديسون، ومشاركة دائمة في اجتماعات اللجنة مع المجتمع المدني العالمي، فإن بعثة منظمة التحرير الفلسطينية لدى الأمم المتحدة لم تنظر بإيجابية إلى هذا التدخل، ولم تشجع هذه المشاركة غير المقيدة. وفي رد على الكلمة التي ألقته لوفنشتاين أمام مؤتمر بروكسل في عام ٢٠٠٧، والتي انتقدت فيها تحالف الرئيس محمود عباس مع الولايات المتحدة، وصفها ممثل منظمة التحرير بأنها "وقحة"، وأعلن أنها "لا تملك الحق في التحدث باسم الفلسطينيين".

وأضافت رانيا ماضي، وهي مستشارة مركز بديل المقيمة في جنيف، ومشاركة لوقت طويل في اجتماعات المجتمع المدني العالمي، بأن هذا الاتجاه الرسمي بالتحديد، هو السبب وراء تراجع وتساؤل مشاركة المجتمع المدني في الاجتماعات الدولية. وتعلق رانيا ماضي التي كانت الممثلة الوحيدة في اجتماعات المجتمع المدني للأعوام ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩، بالقول أنه: "سيكون من المفيد دفع المجتمع المدني ليكون ديمقراطياً بدلاً من استبعاده من العملية".

يوجد لدى اللجنة قدرة على تعبئة الجمعية العامة لتصبح بديلاً حقيقياً وفعالاً لمجلس الأمن الدولي، وتتوقف فعاليتها على مدى استعداد منظمة التحرير الفلسطينية على الخروج من المسار السياسي الذي تهيم عليه الولايات المتحدة، وتصبح محركاً لتجديد اصطفاغ عالمي لتحدي المازق الذي فرضته الولايات المتحدة في منظمة الأمم المتحدة عبر استخدامها للفتوى في مجلس الأمن. وعلى أقل تقدير، يتطلب ذلك أن تنجز منظمة التحرير الفلسطينية الوحدة الوطنية، وأن توفق بين تطلعاتها للدولة الفلسطينية مع واجبها في حماية الشعب الفلسطيني من الانتهاكات المنتظمة لحقوق الإنسان. ومن المفارقات الموجودة في السياق نفسه، أن المسؤولية عن إحداث هذا التغيير، ربما تقع على عاتق الجهات الفاعلة جدا في المجتمع المدني الذين تم استثناءهم من هذه العملية. وتتمثل مهمتهم في العمل الدعوي من أجل التوفيق بين مساري الحقوق الوطنية وحقوق الإنسان من داخل اللجنة نفسها، بدلاً من العمل من الخارج كمنشقين على ما يبدو أنه استلاب للجنة من قبل الولايات المتحدة. وفي ظل استمرار غياب مثل هذا التوجه، فإن المجتمع المدني يخاطر بتحول الاهتمام الدولي بعيداً عن الانتهاكات الإسرائيلية المنتظمة لحقوق الإنسان، وعن الحصانة الممنوحة لإسرائيل من قبل الولايات المتحدة، فيما يتركز الاهتمام الدولي في هذه الحالة على التنافس السياسي الفلسطيني الداخلي. وفي الواقع، يمكن للمجتمع المدني - إذا بقي الحال على ما هو عليه - أن يصير جزءاً من المشكلة، بدلاً من تركيزه على استخدام إمكاناته في القيام بواجبه الحيوي، ورفع صوته الواضح لإرساء الغلبة لقواعد القانون الدولي وحقوق الإنسان في إطار المساعي للتوصل إلى حل للصراع قابل للتطبيق.

استمرت المستوطنات غير المشروعة في التوسع، وتواصل حرمان الفلسطينيين من الحق في تقرير المصير؛ ولا زال يعاني المدنيون الأبرياء من العواقب المروعة. حان الوقت الآن لتحقيق العدالة، وبناء السلام على قاعدة حقوق الإنسان، والكرامة وسيادة القانون. وبكلمات القاضي غولدستون "لا يوجد سلام بدون عدالة".^{١٤}

على من تقع مسؤولية التغيير؟

تكبدت الحركة الوطنية الفلسطينية المكافحة من أجل تحقيق تقرير المصير تكاليف باهظة جراء الخلافات السياسية الداخلية، لأنها تسببت في تأخير و/أو تعطيل عمل اللجنة في أحسن الأحوال، إضافة إلى حرمانها من القوة والزخم اللذين يوفرهما المجتمع المدني العالمي، وأضعفته في أسوأ تقدير. ولدى اللجنة إمكانيات كبيرة، نظراً لأن الجمعية العامة توفر خيارات متعددة للنهوض بالحقوق الفلسطينية، مثلما حصل في حالات اللجان الخاصة بناميبيا وجنوب أفريقيا التي أثبتت نفسها بطريقة جيدة.

والخيار الأبرز المتاح للجنة هي سابقة قرار "متحدون من أجل السلام"، حيث تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة في تشرين ثاني ١٩٥٠ القرار رقم ٣٧٧ تحت عنوان: "متحدون من أجل السلام"؛ وذلك كرد على إستراتيجية الاتحاد السوفيتي السابق في استخدام حق "الفيتو" ضد أي مشروع قرار يهدف إلى مساعدة كوريا الجنوبية ضد العدوان العسكري الذي شنته كوريا الشمالية. وبناء على طلب من ممثلي الولايات المتحدة لدى منظمة الأمم المتحدة، اثبتت الجمعية نفسها بوصفها حامية للسلام والأمن الدوليين وفقاً للمادة ١٤ من ميثاق الأمم المتحدة،^{١٥} وقررت ما يلي:

... بأنه إذا فشل مجلس الأمن، وبسبب عدم وجود إجماع بين الأعضاء الدائمين، في ممارسة مسؤوليته الرئيسية في صون السلم والأمن الدوليين في أي حالة يبدو فيها أن هناك تهديد للسلم، خرق للسلم، أو عمل من أعمال العدوان، فإن الجمعية العامة سوف تنظر في المسألة على الفور بهدف تقديم توصيات ملائمة للدول الأعضاء لاتخاذ تدابير جماعية... للحفاظ على، أو استعادة السلم والأمن الدوليين.

في كلمة أمام حفل إحياء اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني عام ٢٠٠٣، لاحظت "بينيس" بأن الجمعية العامة استخدمت قرار ٣٧٧ مرتين في الماضي القريب: مرة للحث على وقف التهديدات لحياة الرئيس ياسر عرفات (قرار الجمعية العامة ١٢/١٠، ٢٠٠٣)، ومرة ثانية لمطالبة إسرائيل بوقف والتراجع عن بناء الجدار (قرار الجمعية العامة ١٣/١٠، ٢٠٠٣).

وقامت أطراف من المجتمع المدني بدعوة الجمعية العامة لاستخدام هذه السابقة هذه الأيام من أجل إظهار معارضتها لقيام الولايات المتحدة بعرقلة أية تدابير تهدف لحماية الفلسطينيين، ومحاسبة إسرائيل، ومن أجل التأكيد على انطباق القانون الدولي وقواعد حقوق الإنسان على الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي في داخل مجلس الأمن. ووفقاً لجينييفر لوفنشتاين، وهي أستاذة

اتهام منظمة التحرير بالفشل في تحمل هذه المسؤولية في الأمم المتحدة، حيث أن قراراتها الأكثر أهمية عكست مصالح أمريكية أكثر من المصالح الوطنية الفلسطينية.

فشل في تحقيق المسألة في الأمم المتحدة: تقرير غولدستون

من الأمثلة البارزة على ذلك هو طريقة تعامل منظمة التحرير الفلسطينية مع تقرير غولدستون، وهو تقرير التحقيق الذي جرى بإشراف الأمم المتحدة في العدوان الإسرائيلي لمدة ٢٢ يوماً في شتاء ٢٠٠٨/٢٠٠٩ على قطاع غزة. ففي شهر أيلول ٢٠٠٩، قام الرئيس محمود عباس بسحب التأييد الفلسطيني للتصويت على التقرير في مجلس حقوق الإنسان في جنيف من أجل إرسال التقرير للجمعية العامة للأمم المتحدة، حيث يمكن أن يتلقى دعماً سياسياً، بما في ذلك إحالة التقرير بما فيه من إدعاءات حول ارتكاب جرائم حرب إلى المحكمة الجنائية الدولية. ووفقاً لتقارير وسائل الإعلام التي نشرت في ذلك الوقت؛ تعرض محمود عباس لضغوط أمريكية مكثفة لتأجيل التصويت على التقرير من أجل استئناف محادثات السلام الفلسطينية - الإسرائيلية.^{١٦}

وعلى الرغم من غياب أي عمل للمجلس الوطني الفلسطيني، قام المثقفون، الناشطون، المحامون، والمنظمات الشعبية الفلسطينية والأحزاب السياسية من داخل إسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة والعالم العربي، ومن الشتات العالمي، برفع صوتهم الاحتجاجي، الذي وصل إلى حد المطالبة باستقالة محمود عباس بسبب إعاقته لعملية قد تقود في نهاية المطاف إلى إنشاء محاكم خاصة بجرائم الحرب في فلسطين.^{١٧}

وعملت منظمة التحرير الفلسطينية بشكل محموم من أجل احتواء الأضرار واستئناف العملية، لكن عزمها كان قصير النظر، فبمجرد تحرك التقرير من مجلس حقوق الإنسان إلى الجمعية العامة، فشلت منظمة التحرير في تجنيد الدعم، ويعود ذلك جزئياً إلى مراعاة أولويات السياسة الأمريكية. ومن أجل صدور قرار له معنى، شق التقرير طريقه مرة أخرى إلى مجلس حقوق الإنسان في جنيف.^{١٨} وأنشأ المجلس لجنة خبراء مستقلة لتقييم مدى كفاية التحقيقات المحلية الجارية، وفي تشرين أول ٢٠١٠، أصدر الخبراء تقريرهم الذي بينوا فيه عدم كفاية كل من التحقيقات الإسرائيلية والفلسطينية، ولكنهم لم يتمكنوا من تقديم توصيات جوهرية لمعالجة هذا القصور، بما في ذلك إحالة التقرير للمحكمة الجنائية الدولية للتحقيق فيما ورد فيه.^{١٩}

وبدلاً عن ذلك، وبتوجيه من منظمة التحرير الفلسطينية، قامت اللجنة بمنح إسرائيل والفلسطينيين مدة ستة أشهر أخرى، من أجل مواصلة وتحسين تحقيقاتهما ليجري إعادة النظر فيها من قبل مجلس حقوق الإنسان في آذار ٢٠١١. ومع ذلك، وفي ظل غياب التوجيه من جانب م.ت.ف وغياب الإرادة السياسية من جانب الدول الأعضاء في الأمم المتحدة من أجل تحقيق المسألة، فإن أفضل التحقيقات عمقا وشمولا سوف تظل بدون مغزى عملي. وإذا ما فشلت منظمة التحرير الفلسطينية في إعطاء الأولوية لمعالجة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، التي ارتكبت خلال عملية الرصاص المصبوب على أية مكاسب سياسية أخرى، فسوف تظل العدالة هدفاً بعيد المنال، ولا سيما بالنسبة للفلسطينيين المقيمين في قطاع غزة، وكما ذكر ائتلاف لمنظمات حقوق إنسان فلسطينية:

"على مدار سنوات عديدة في فلسطين، تمت التضحية بالقانون الدولي وحكم القانون باسم السياسة، وتمت تنحيته جانبا لصالح عملية السلام. لقد تمت تجربة هذا النهج وكانت النتيجة هي الفشل: تم توطيد الاحتلال،

الفلسطينية تاريخياً يرقى إلى مستوى التضامن مع الحركة الوطنية الفلسطينية. ولكن قبول مثل هذا الموقف على علاقته؛ أصبح ضعيفاً بشكل خاص منذ فوز حماس في انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني في عام ٢٠٠٦.

أزمة في تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية:

بعد أن حصلت حركة حماس على أغلبية مقاعد المجلس التشريعي الفلسطيني في انتخابات ديمقراطية، قفزت حماس إلى سدة السلطة باعتبارها قيادة السلطة الوطنية الفلسطينية، ووضعت نفسها بفعالية كمنافس سياسي كبير لحركة فتح، التي تسيطر حتى الآن على المواقع العليا في السلطة الوطنية الفلسطينية. ورداً على ذلك، قامت حركة فتح بإحياء منظمة التحرير الفلسطينية بالرغم من الجمود والترهل الملحوظ الذي أصاب المنظمة منذ توقيع اتفاق أوسلو، ويتضح ذلك من عدد دورات انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني، الذي يضم الفلسطينيين في المنفى والشتات؛ حيث عقد هذا المجلس لمرتين فقط خلال عشرين عاماً بين ١٩٩١-٢٠١٠. وقد شكل ذلك تحدياً لسلطة حماس، التي لم يتم دمجها في إطار منظمة التحرير الفلسطينية بالرغم من الالتزامات التي قدمتها عام ٢٠٠٥. وفي غضون ثمانية عشر شهراً، تصاعد هذا التنافس إلى مستوى أزمة واضحة، عندما قامت حركة حماس بطرد حركة فتح عن السلطة في قطاع غزة، فيما وصفه البعض بأنه انقلاب عسكري استباقي.^{٢٠} وقام محمود عباس بالتصرف بصفته رئيساً لمنظمة التحرير الفلسطينية، وأصدر مرسوماً بتعليق عمل المجلس التشريعي، وعيّن سلام فياض رئيساً للوزراء، مما أدى إلى نشوء نظامين منفصلين للحكم داخل الأرض الفلسطينية المحتلة، وبذلك تعمقت أزمة تمثيل الحركة الوطنية الفلسطينية إلى حد كبير.

وبينما لا تزال حركة حماس هي الممثل المنتخب ديمقراطياً، إلا أن حركة فتح تهيم على منظمة التحرير الفلسطينية، وتستخدم شرعيتها التاريخية للمطالبة بعبارة "الممثل الشرعي الوحيد". وحالياً، لا يمثل أي من الطرفين بدرجة كافية الحركة الوطنية الفلسطينية خارج الأرض المحتلة. وعلاوة على ذلك، ومنذ انتهاء مدة الولاية الرئاسية لمحمود عباس في كانون ثاني ٢٠٠٩، وكذلك انتهاء ترميدها لسنة إضافية، فإن هيمنة حركة فتح على القيادة الفلسطينية تستند فقط إلى قرار المجلس المركزي (١٥-١٦ كانون أول ٢٠٠٩) الذي منح رئيس اللجنة التنفيذية رئيس السلطة الفلسطينية تفويضاً مفتوحاً عبر تمديد ولايته إلى أن يتم إجراء الانتخابات. وما يدعم هذه الولاية هو الدعم المالي والشرعي السياسية المقدمة من الولايات المتحدة بشكل شبه كامل تقريباً.

ولكونها تستمد شرعيتها من مصادر خارجية أكثر من اعتمادها على قواعدها الجماهيرية، إلى جانب اعتقاد قيادة منظمة التحرير الفلسطينية بأن الولايات المتحدة، باعتبارها قوة عظمى عالمية ووسيط سلام، فإنها سوف تشرع في حل مرغوب للصراع؛ ونتج عن هذا التوجه انهيار المنظور النقدي الذي كان راسخاً لدى المؤسسة (م.ت.ف) تجاه التدخل الإمبريالي الأمريكي في الصراع وفي المنطقة. ويمكن القول بأن ذلك قوض الالتزامات المترتبة على التمثيل الملقاة على عاتق منظمة التحرير الفلسطينية. وكما عبر عن ذلك شفيق الحوت، رئيس البعثة الإعلامية لمنظمة التحرير لدى الأمم المتحدة، في مقابلة عام ١٩٧٤ قبل ساعات قليلة على تصويت الجمعية العامة للاعتراف بالمنظمة وقبولها كعضو مراقب، حيث قال: "... بمجرد تعزيز نفسك لتصبح حكومة يعني أن عليك أن تتحمل مسؤوليات عن المواطنين المنتمين للكيان الفلسطيني، وهذا هو جسيم المسؤولية".^{٢١} ويتم مؤخرًا

* د. نورا عريقات: منسقة وحدة الدعم القانوني في مركز بديل، أستاذة جامعية في واشنطن - الولايات المتحدة.

تدخل مؤسسات المجتمع المدني في دورات مجلس حقوق الإنسان

تقرير خاص عن أعمال مجلس حقوق الإنسان ذات الصلة بالقضية الفلسطينية

بقلم: رانيا ماضي*

عليها التقرير السنوي للسيد ريتشارد فولك، كانت التطورات المتعلقة بمستقبل المستوطنات، وخاصة في القدس الشرقية وموضوع الحصار على قطاع غزة. وذكر المقرر الخاص بأن الحصار المستمر على قطاع غزة يمثل انتهاكا لاتفاقية جنيف الرابعة، كما كان شديد الانتقاد للاحتلال الإسرائيلي المستمر للأرض الفلسطينية، مشيراً إلى أن استمرار "التنكر لحق تقرير المصير" بالعامل المدمر الصامت " لجميع التطلعات الفلسطينية.

وصرح السيد فولك بأنه على الرغم من تقديمه طلبات رسمية للقيام بزيارة للأرض المحتلة، إلا أنه لا يوجد أية مؤشرات تفيد بأن إسرائيل ستعيد النظر في سياستها الراضة بالتعاون مع المقرر الخاص. وهكذا، فإن تقرير السيد فولك لم يكن مستندا لزيارة فعلية للأرض الفلسطينية المحتلة، وقال أنه سيتم ترتيب زيارة له إلى قطاع غزة عبر مصر من أجل تقييم الاحتياجات الإنسانية بشكل أفضل، والقيام بصورة مباشرة بدراسة المعاناة الإنسانية المترتبة على الحصار. وأعرب السيد فولك عن أسفه لأن الدول التي ظلت تنتقد عدم تعاون ميانمار وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية مع الإجراءات الخاصة، ظلت صامتة تماماً بشأن عدم التعاون من جانب إسرائيل. وفي رده على موضوع استخدام نهم "التشهير والتخريف" لإسكات صوت قيادات المعارضة، قال المقرر الخاص بأنه قلق أيضاً بشأن إصدار أحكام بالسجن على أعضاء في البرلمان الفلسطيني، ولكن ذلك يحتاج منه أولاً دراسة هذه الأحكام بالتفصيل قبل أن يبدي المزيد من التعليقات.

مجلس حقوق الإنسان يقرر متابعة تقرير التحقيق حول أسطول الحرية:

نظر مجلس حقوق الإنسان في ٢٨ أيلول ٢٠١٠ في تقرير بعثة تقصي الحقائق الخاصة بالتحقيق في انتهاكات للقانون الدولي أثناء مهاجمة إسرائيل لقاطلة بحرية محملة بمساعدات إنسانية لقطاع غزة. وقام القاضي كارل هودسون-فيليبس، الذي ترأس بعثة تقصي الحقائق، بتقديم تقرير البعثة للمجلس، وذكر أن البعثة كانت قادرة على التوصل إلى تقييم شامل للأحداث على الرغم من عدم التعاون من جانب إسرائيل. وأشار القاضي هودسون فيليبس إلى أن البعثة ترى أن هناك حاجة إلى إعادة تفسير اختصاصها (تفويضها) من أجل ضمان عدم فرض اتجاهات مسبقة للنتائج التي تتوصل إليها. ومن المقرر للاهتمام، أن عدداً من الدول رحبت بهذه الخطوات التي اتخذتها البعثة لضمان اتباع منهجية متوازنة. (الهند، جنوب أفريقيا، البرازيل وماليزيا).



ريتشارد غودستون في جلسة الاستماع حول الحرب على قطاع غزة، جنيف ٢٠٠٩ (أرشيف الأمم المتحدة)

رسالتنا للحكومات الأوروبية: العدالة والقانون الدولي أساس النجاح في تحقيق سلام حقيقي

عندما كنا نلتقي ببعض ممثلي دول الاتحاد الأوروبي، كنا نقول لهم أن لا يضيعوا وقتهم وأمورهم على قضايا تافهة، وندهوهم للعمل على معالجة المشكلة من جذورها. وبأنه يتعين على المجتمع والقوى الدولية أن يعترفوا في نهاية الأمر بأن الاحتلال الإسرائيلي غير قانوني، وأنه يتناقض مع جميع قيم العدالة وحقوق الإنسان، وأن الأولوية هي لإنهاء الاحتلال أكثر من مساعدته في إدامة نفسه. وتحدثت العديد من وسائل الإعلام بأن "البرغماتية" في العالم لن يحالفها النجاح حتى يعترف أصحاب المصالح بأن الاحتلال الإسرائيلي هو العقبة الرئيسية أمام السلام. وفي الوقت نفسه، أن المفاوضات بصيغتها الحالية لن تجلب أية أخبار جيدة للفلسطينيين، سواء كانوا يعيشون في داخل الأرض المحتلة أو خارجها، والسبب البسيط وراء ذلك هو أن تقييد المفاوضات الفلسطيني بالعديد من القيود وخاضع لضغوط شديدة. وإذا كانت أية مفاوضات ستقود يوماً ما إلى نهاية الاحتلال، فسيتم ذلك لأنها ستكون قائمة على أساس العدالة، المساواة والحرية.

* رانيا ماضي: قانونية وناشطة فلسطينية في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان، منسقة مكتب ونشاطات مركز بديل-جنيف.

للمنظمات حقوق الإنسان (FIDH)، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، مركز بديل لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، ومنظمة العفو الدولية، محامون ديمقراطيون، مجموعة ٢١ شمال-جنوب (XXI North south) والمحامون العرب. ولم تتخذ هذه المنظمات غير الحكومية مواقف نقدية تجاه التحقيقات الإسرائيلية فقط، وإنما تجاه تحقيقات السلطة الفلسطينية أيضاً. وأشارت جميع المنظمات الحكومية، ومن ضمنها مركز بديل، إلى فشل الجانب الفلسطيني في مراعاة المعايير الدولية في التحقيقات. واقترحت عدة منظمات غير حكومية أن يقوم المجلس بإحالة التقرير إلى المحكمة الجنائية الدولية، وذلك عن طريق وباللجوء إلى الجمعية العامة ومجلس الأمن الدولي.

دور المنظمات الفلسطينية غير الحكومية:

في ضوء عدم فعالية الآليات المحلية، كانت المنظمات الفلسطينية غير الحكومية تحاول ممارسة ضغوط على السلطة الفلسطينية، ودول أخرى كي تتخذ مواقف عاجلة من أجل تحقيق العدالة الدولية. فغياب المسألة يديم ارتكاب المزيد من الانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي ويطلب أمد الإفلات من العقاب. ومن الضروري اللجوء لآليات دولية للتأكيد على عدم استثناء أي كان من قبضة العدالة الدولية، أو من حماية القانون الدولي. وفي ظل غياب حكم القانون، تصبح العدالة شرطاً مسبقاً لتحقيق سلام مستدام، ويجب أن تكون جزءاً لا يتجزأ من أية مفاوضات سلام، وعندما لا يتاح توفير العدالة من خلال الآليات المحلية، ينبغي اللجوء إلى آليات العدالة الدولية.

وقد شرحنا رأينا المذكور أعلاه خلال مؤتمرنا الصحفي، وكنا نكرر القول بأن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني أصبحت مرهونة بالمصالح السياسية للدول وخصوصاً العظمى، ولعملية سلام وهمية، وقدمنا عدة أمثلة على ذلك منذ بدء عملية أوسلو. ولكننا صدمنا بقرار السلطة الفلسطينية بالموافقة على طلب عدم الإحالة، وتمديد فترة عمل لجنة الخبراء. وقد رأت مؤسسات المجتمع المدني أن هذه الموافقة لن تسهم في تحقيق العدالة الجزائية الدولية؛ الأمر الذي يديم هذه الممارسات ويتسبب في إحباط الضحايا ويضر بحقوقهم بشكل جسيم. فمن خلال جعل العدالة رهينة للمصالح السياسية، ولعملية السلام، فإن الموقف الرسمي الفلسطيني يمنح فرصة لإسرائيل وقياداتها للإفلات من العقاب. وأكدنا بأن المسألة العدالة شرط مسبق من أجل التوصل إلى سلام مستدام، ويجب أن تشكل القاعدة لأيّة محادثات سلام، وعلى الأقل لا يوجد أي تعارض منهجي أو مبدئي بين المسارين: مسار المفاوضات، ومسار مساءلة إسرائيل ومحاسبتها.

التقينا مع ممثلي دول عربية مختلفة، وعندما تمينا عليهم عدم دعم هذا القرار ذو الدوافع السياسية؛ لأنهم في النهاية سوف يفشلون تماماً في حمل مسؤوليتهم القانونية القاضي بضمان احترام القانون الدولي، وبذلك يتورطون في نشر المناخ السائد ويشجعون على إفلات مرتكبي الانتهاكات في الأرض الفلسطينية المحتلة من العقاب. وكان جوابهم بأنه يتوجب عليهم التحدث مع ممثل منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية الذي يعتقد بأن موقفه تابع من الرغبة في الحفاظ على الأمل من أجل السلام والمفاوضات. وكنا طوال الوقت مستمرين في حث ممثلي السلطة الفلسطينية على إعطاء الأولوية لحقوق الضحايا الفلسطينيين، وعدم التضحية بحقوقهم. لكن الرغبة في "تهيئة الأجواء لعملية السلام"، كان لها الغلبة على صوتنا.

حصلنا على دعم من وسائل الإعلام المحلية في العديد من الدول العربية، وفي دول أمريكا الجنوبية والدول الأفريقية، ولكن الجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي تبنت موقف السلطة ومنظمة التحرير الفلسطينية، هذا على الرغم من أنهم اختلفوا بوجود النظر إلى الإسرائيلي بصفته المستعمر وليس الشريك في هذه المفاوضات، وأن على القيادة الفلسطينية، بصرف النظر عن عملية التفاوض، أن تذكر المجتمع الدولي وكل الناس الذين تريد تمثيلهم، بأن الشعب الفلسطيني يعيش تحت وطأة نظام الأبارتهايد والاحتلال الإسرائيلي. لقد نتج التباين في المواقف والأولويات في ظهور الجانب الفلسطيني مقسماً أمام العالم، وكان المواجهة ليست مع المستعمر الإسرائيلي. وبتقييمها للأمور، رأت منظمات المجتمع الفلسطيني في حينه أنه من الضروري تجنب إثارة الأمر على النحو، خصوصاً وأن الطرف الفلسطيني، بشقيه المدني والرسمي، بحاجة إلى ترتيب جهودهما جيداً للجولة القادمة في الدورة السادسة عشر، في آذار ٢٠١١.

ريتشارد فولك يدعم تقرير غودستون:

توفر لنا مصدر آخر مساند لموقفنا، ففي ١٤ حزيران ٢٠١٠، قام السيد ريتشارد فولك، المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بالتأكيد أمام مجلس حقوق الإنسان على أهمية "تقرير غودستون" (A/HRC/12/48)، ودعا إلى التنفيذ الكامل لكافة التوصيات الواردة فيه. ودعمت باكستان هذا الموقف بقوة (نيابة عن منظمة المؤتمر الإسلامي). هيمن تقرير غودستون على الكثير من الحوارات في كثير من البلدان التي أعادت تجديد مواقفها بشأن التقرير. ومن الموضوعات الرئيسة الأخرى التي ركز



ريتشارد غودستون في جولة التقصي في قطاع غزة، حزيران ٢٠٠٩ (المصدر: palestine-monitor.org)

بتاريخ ١٦ تشرين أول ٢٠٠٩، اعتمد مجلس حقوق الإنسان قراراً يصادق فيه على "تقرير غودستون"، وذلك في متابعة لدورته الاستثنائية الثانية عشرة حول وضع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وتم اعتماد القرار بأغلبية ٢٥ صوتاً مقابل ستة أعضاء صوتوا ضد القرار، وهم: هنغاريا، إيطاليا، هولندا، سلوفاكيا، أوكرانيا والولايات المتحدة الأمريكية، وبامتناع ١١ عضواً عن التصويت: دول اتحاد أوروبي، الكاميرون، الغابون، بوركينا فاسو، اليابان، المكسيك، النرويج، جمهورية كوريا الجنوبية وسويسرا. ويوجد خمس دول أعضاء لم ترغب في التصويت على قرار "مثير للجدل"، وهي أنغولا، فرنسا، قرغيزستان، مدغشقر والمملكة المتحدة.

وشاركت جميع الدول الأعضاء في المناقشات خلال الدورة الاستثنائية، فيما عبرت كل من إسرائيل والولايات المتحدة عن وجهة نظر مفادها بأن التقرير "خطير"، ويستحق دراسة متأنية من قبل المجلس (مجلس حقوق الإنسان). كما شددت الغالبية الساحقة من الدول الأعضاء على الحاجة إلى تحقيقات مستقلة تجريها كل من إسرائيل والفلسطينيين في المزمع الموجودة في التقرير بشأن ارتكاب انتهاكات خطيرة لقانون حقوق الإنسان والقانون الدولي خلال الحرب الإسرائيلية على غزة.

وأشارت كل من الصين والاتحاد الروسي بأنهما يمكن أن تمتنعا عن التصويت، لأن القرار كان يركز فقط على "تقرير غودستون"، ويوجد لهما تحفظات جديدة حول توصياته المتعلقة بإحالة التقرير إلى مجلس الأمن والمحكمة الجنائية الدولية.

وعلى الرغم من النداءات المتكررة التي وجهتها المنظمات غير الحكومية الفلسطينية والعالمية، اختار مجلس حقوق الإنسان عدم إحالة الانتهاكات لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني التي جرت في سياق العملية العسكرية الإسرائيلية ضد قطاع غزة في نهاية عام ٢٠٠٨ ("عملية الرصاص المصبوب") إلى مجلس الأمن، أو الجمعية العامة أو المحكمة الجنائية الدولية. وبدلاً من ذلك، قرر المجلس تمديد ولاية لجنة الخبراء المستقلين للاستمرار في رصد التقدم الذي تحرزه التحقيقات المحلية (الوطنية) في الانتهاكات التي ارتكبتها كلاً طرفي الصراع.

وقام مجلس حقوق الإنسان، في السابع والعشرين من أيلول، بتنظيم حوار تفاعلي حول تقرير "لجنة الخبراء المستقلين" في إطار البند رقم ٧، الذي عنوانه وضع حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، وكان قد تم إنشاء اللجنة وفقاً للمقرر ١٣/٩ من أجل النظر والتدقيق في التحقيقات التي تجريها حكومات إسرائيل وفلسطين، كاستجابة للمزاعم حول حدوث انتهاكات خطيرة لقانون حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، والتي جاءت في تقرير لجنة تقصي الحقائق التي ترأسها القاضي "غودستون". وقد تشكلت اللجنة من السيد كرسيتيان توموشات، وهو عضو سابق لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، والقاضية ماري ماكغوان ديفيس، وهي قاضية سابقة في المحكمة العليا لولاية نيويورك ومدع عام فدرالي سابق، ومن السيد بارام كماراسوامي، الذي شغل منصب المقرر الخاص المعني باستقلال القضاة والمحامين في اللجنة السابقة لحقوق الإنسان.

وقام ممثلو الدول الأعضاء الذين أخذوا دوراً في الكلام أثناء الحوار التفاعلي بتقديم بعض المقترحات بشأن الخطوات المستقبلية لمجلس حقوق الإنسان، وانعكست هذه المقترحات في القرار الذي اعتمده المجلس في ٢٩ أيلول، والذي جدد ببساطة ولاية لجنة الخبراء المستقلين.

ضغط المنظمات غير الحكومية الفلسطينية والعالمية على الدول:

قدمت المنظمات غير الحكومية المشاركة في الحوار التفاعلي مقترحات ملموسة أكثر من مقترحات الدول الأعضاء، ومن هذه المنظمات: الاتحاد الدولي

حق العودة

بقلم: د. نبيل شعث*



في البيت الأبيض، ١٠ يوليو ٢٠١٠ (أرشيف البيت الأبيض)

من بين الصور الأكثر تجسيدا للنضال الذي يخوضه أبناء شعبنا الفلسطيني في سبيل نيل حقوقهم المشروعة، صورة الطفل اللاجئ فارس عودة، ابن الأربعة عشر ربيعاً، الذي وقف أمام دبابة إسرائيلية متسلحاً بحجر وبعدالة قضية شعبه ومطلبه بالحريّة والإستقلال. في هذه المناسبة، وهي الذكرى العاشرة لاستشهاد فارس والذكرى الثانية والستين لصدور قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (١٩٤)، والذي يدعو إسرائيل للسماح بعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم، يتعين علينا أن نمعن النظر والتفكير في قوة الصورة التي يجسدها فارس الذي واجه جبروت المحتل وطغيانه في ذلك اليوم. فقد باتت هذه الصورة رمز الصمود ورن صداها في جميع بقاع العالم، بصفتي عضو الوفد المفاوض في منظمة التحرير الفلسطينية، أرى فارس رمزا من رموز أبناء الشعب الفلسطيني، بينما تمثل الدبابة قوة دولة إسرائيل وجبروتها، ويمثل الحجر الذي يحمله فارس في يده أداة من أدوات القانون الدولي العديدة التي يستطيع الفلسطينيون توظيفها وتسخيرها لمحاربة الاضطهاد الذي يواجهونه في كل يوم من أيام حياتهم. قد يتساءل القارئ ما الفائدة التي جنينها من الحجر الذي رماه فارس أو من قواعد القانون الدولي التي لا يمر يوم إلا لتنتهك؟ هم عديمو الفائدة على الإطلاق إذا لم تتوفر الإرادة والشجاعة لاستعمالهم. لقد أثرت في صورة فارس أيما تأثير، بل إنها أثرت في كل إنسان شاهدها، بصرف النظر عن الموقف الذي يتبناه بشأن الصراع بيننا وبين الإسرائيليين، بالتحديد لأن هذا الفتى فهم تلك القوة واستوعبها، واستطاع بقناعته أن يستنهض ضمير العالم المغيب.

ليست القوانين مجرد أدوات يمكن الدفاع بها عن إنسان أو عن شعب، بل إنها توفر القاعدة الضرورية لإقامة دولة فلسطين لتبسط سيادتها على ترابها الوطني وتتسم بقابليتها للحياة وبقدرتها على البقاء. لهذا السبب، لطالما استندت المواقف الفلسطينية بشأن أي اتفاقية سلام مع إسرائيل، على مبادئ القانون الدولي. فقرار مجلس الأمن الدولي (٢٤٢) يشكل الإطار المطلوب لمعادلة الأرض مقابل السلام، أما فيما يخص إيجاد حل عادل ومنصف لقضية اللاجئين من أبناء شعبنا الفلسطيني، فالإطار قائم في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (١٩٤). ولكن ما الذي يعنيه ذلك؟

يعني هذا الأمر، في المقام الأول، أنه يتحتم على إسرائيل أن تعترف بدورها في خلق مشكلة اللاجئين ومنعهم من العودة إلى ديارهم على مدى العقود الستة الماضية. لتحقيق سلام شامل يتعين على إسرائيل الاعتراف بالمسؤولية. لقد كان هذا هو الدرس الهام الذي جعل النجاح يواكب جنوب أفريقيا في نقض حكم نظام الفصل العنصري عن كاهلها.

في المقام الثاني، يتعين على إسرائيل أن تعترف بحق كل لاجئ من اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى دياره فيما بات يُعرف اليوم بإسرائيل. لم ينفك المفاوض الإسرائيلي من تذكيري بأن حق العودة "لا يشجع على المفاوضات". من بين التسيريات التي أذاعها موقع "ويكيليكس" (Wikileaks) أنه جاء على لسان رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو قوله بأنه لن يسمح لأي لاجئ من اللاجئين الفلسطينيين بالعودة إلى بلاده. بدورنا، نقول وببساطة لنتناياهو وكل من يوافقه الرأي: لن يكون سلام حقيقي وشامل دون تحقيق العدالة للاجئين الفلسطينيين. فقد أقرت الولايات المتحدة بهذه الفكرة في إطار مساعيها للتوصل إلى حل دائم للصراع في يوغسلافيا السابقة، في الواقع، صرحت وزيرة الخارجية

عن أضرارهم. تمثل البوسنة أحد النماذج الحديثة والمفيدة التي طبقت في إعادة الممتلكات إلى أصحابها، كما يمكن الاحتكام إلى المطالبات الجماعية الدولية الأخرى كمصدر نستنبط منه الممارسات الفضلى التي أتت في هذا المضمار. أما الوضع الأمثل فهو اعتماد آلية التنفيذ الخاصة باللاجئين الفلسطينيين بحيث تكفل لكل لاجئ تقديم مطالبته بالعودة/إعادة التوطين وبالتعويض إلى هيئة إدارية ينشئها المجتمع الدولي وكجزء من برنامج العودة، يجب تقديم المساعدات المالية وغيرها من أشكال المساعدة للاجئين لكي يتمكنوا من الاندماج في المجتمعات التي يختارونها. حيث أن وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) من أكثر الجهات التي تعاملت مع احتياجات اللاجئين الفلسطينيين على مدى سنوات طويلة، فهي تضطلع بدور هام في عودتهم أو إعادة توطينهم. في هذا السياق، يتعين إعادة تحديد تفويض هذه الوكالة وصلاحياتها، لأن نطاق عملها الحالي يقتصر على توفير الغوث والمساعدة الإنسانية لهؤلاء اللاجئين.

يرجح أن يصل عدد المطالبات إلى الملايين وأن تستغرق سنوات طويلة لمعالجتها، فإن التجارب التي مرت بها الدول التي خرجت من أتون الصراعات تشير إلى أن إنجاز هذا الأمر ممكن - ونحن نستطيع إنجازه إذا ما تحلينا بالعزم والشجاعة ذاتهما، اللذان تحلا بهما فارس، في توظيف الأدوات المتوفرة بين أيدينا من أجل بناء مستقبل مختلف، مستقبل يقوم على أساس الاحترام المتبادل وسيادة القانون، مستقبل يتيح للاجئين من أبناء شعبنا وضع حد لحالتهم كلاجئين والعيش بكرامة.

* د. نبيل شعث: عضو اللجنة المركزية ومفاوض العلاقات الدولية بحركة فتح، عضو الوفد الفلسطيني المفاوض ووزير الخارجية السابق.

لأن سلطات إسرائيل عملت، في بعض الحالات، على تحويلها إلى محميات طبيعية بهدف إخفاء أعمال التطهير العرقي التي مارستها بحق أبناء شعبنا بين عامي ١٩٤٧ و١٩٤٩. لا يعني رد الممتلكات المسلوقة إلى أصحابها تشريد الإسرائيليين من أماكن إقامتهم، ففي الحالات التي تكون فيها ممتلكات اللاجئين ماهولة أو لم تعد قائمة، فإن القانون الدولي والسوابق القانونية والقضائية ذات الصلة توفر المبادئ التوجيهية التي تبين لنا طريقة التعامل مع مثل هذه الأوضاع.

بالإضافة إلى رد الممتلكات إلى أصحابها، يحق للاجئين الفلسطينيين الحصول على التعويض عن الأضرار المادية التي لحقت بهم وعن الأضرار النفسية والمعاناة التي تكبدها جراء تشريدهم عن ديارهم وأرضهم على مدى رده طويل من الزمن. هنالك عدد معتبر من اللاجئين لم يمتلكوا عقارات في فلسطين التاريخية، لهذا فإن التعويض عن الأضرار التي ترتبت على تشريدهم من ديارهم وتهجيرهم منها يشكل عنصراً هاماً في أية صيغة تكفل إنصاف اللاجئين برمتهم.

لا يمكن رفع الظلم الذي ارتكبه بحق اللاجئين الفلسطينيين بمجرد التوقيع على اتفاقية سلام مع إسرائيل؛ بل يتعين الحصول على ضمانات من الدول التي تستضيف أعداداً كبيرة من هؤلاء اللاجئين ومن الدول الأخرى ومن المجتمع الدولي كذلك. إذ تستطيع هذه الأطراف، بمجموعها، أن تساعد في عودة اللاجئين وإعادة توطينهم أو تعويضهم. معنى الأمر، أنه يتوجب التفاوض للتوصل إلى اتفاقيات متعددة الأطراف من أجل ضمان توفير التمويل المطلوب وتوفير خيارات ذات معنى للاجئين بهدف وضع حد لأوضاعهم التي تفتقر إلى الحماية.

هنالك العديد من الأمثلة حول المعايير المتبعة لتنفيذ عودة اللاجئين إلى وطنهم، توطينهم وتعويضهم

الأمريكية في حينه، مادلين أولبرايت، بأن حق اللاجئين البوسنيين في العودة إلى ديارهم "غير قابل للتفاوض". نحن من جهتنا نتفق معها. إن الإجماع عن منح اللاجئين الفلسطينيين خيار العودة إلى ديارهم التي هُجروا منها سوف يبذر البذور التي ستدير رحى المرحلة التالية من النزاع، وذلك لأن الشعب الفلسطيني - الذي يشكل اللاجئين ما نسبته ٧٠٪ من أبنائه - لن يسلم بمشروعية اتفاقية سلام لا تقر بحقوقهم في العودة إلى ديارهم.

في المقام الثالث، يجب أن يحصل اللاجئين الفلسطينيين، بالتعاون مع الأسرة الدولية، على خيارات حقيقية تفضي إلى وضع حد لحالة التشرد واللجوء طويلة الأمد التي يعيشونها ولوضعهم الذي يفتقر إلى الحماية. يجب أن تشمل هذه الخيارات خيار العودة إلى مدنهم وقراهم التي هجروا منها قسراً، أو توطينهم في دولة فلسطين أو عودتهم إليها، أو دمجهم في الدول التي تستضيفهم، أو إعادة توطينهم في دول أخرى. بغض النظر عن الخيار الذي يفضل كل واحد من هؤلاء اللاجئين، يجب توفير الدعم المطلوب لضمان إعادة تأهيلهم، وذلك بتوفير التعليم والتدريب المهني والإسكان وأشكال المساعدة الأخرى التي تلزمهم على التكيف مع أوضاعهم الجديدة في المجتمعات التي يختارونها.

فضلاً عما تقدم، ينص القانون الدولي على وجوب رد الممتلكات التي سلبت بشكل غير قانوني إلى أصحابها الشرعيين من اللاجئين والنازحين الذين شردوا إلى مناطق أخرى داخل فلسطين أو خارجها. هذا هو الحل الأنسب لإنصافهم من جرائم الحرب التي مستهم، فإذا كان يتعذر رد هذه الممتلكات من الناحية المادية أو إذا ما اختار اللاجئ التعويض بدل رد أملاكه التي تمت مصادرتها، يتعين تقديم التعويض التام والكامل له. نحن نعلم أن غالبية أملاك اللاجئين الموجودة الآن في إسرائيل خالية،

شرعية التمثيل الفلسطيني واشتراطات التسوية

بقلم: نضال العزة*



الرئيس عرفات يخاطب في الجمعية العامة للأمم المتحدة، ١٣ تشرين الثاني ١٩٧٤ (أرشيف الأمم المتحدة)

أمني الشعوب وفي حل مشكلتنا التي تتحمل فيها هذه المؤسسة الدولية مسؤولية خاصة.^٥

رغم أن م ت ف آنذاك كانت قوتها الأساسية مستمدة من كفاح فصائلها، وليس من حجم وتعقيد علاقاتها الدولية الرسمية، فقد استطاعت في مخاطبتها الأمم المتحدة لتحمل مسؤوليتها الخاصة، وبحضور الإسرائيليين، والأمريكيين، والأوروبيين أن ترفع الصوت بالقول:

... وقد استطاع هذا الكيان الصهيوني، وبدعم من دول الاستعمار والإمبريالية، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأميركية، أن يتحاييل على هيئة الأمم لقبوله في عضويتها، ومن ثم على شطب قضية فلسطين من جدول أعمالها، وتضليل الرأي العام العالمي بتصوير المشكلة كمشكلة لاجئين بحاجة إلى عطف المحسنين أو إعادة توطينهم في بلاد الآخرين.^٦

ربما ليس من الحكمة أو الدبلوماسية في الوقت الراهن استخدام ذات الاصطلاحات، رغم صحتها، ولكن الغاية من هذا الاقتباس التبدليل على أن عدالة القضية، وشرعية الحقوق، ومشروعية النضال، تقتضي بالضرورة وضوح اللغة وقوتها بصرف النظر عن رضا وتقبل "الخصوم" من عدمه. طبعاً، مغزى المسألة ليس القدرة اللغوية الخطابية، بل القدرة على طرح الموقف الذي يعبر عن الواقع، والحقوق، وإرادة الشعب (انظر أدناه).

عن الاعتراف الدولي ودلالاته

يشكل اعتراف الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٧٤ بمنظمة التحرير الفلسطينية كمثل شرعي للشعب الفلسطيني، ومن ثم منحها صفة العضو المراقب، احد أهم إنجازات م ت ف منذ نشأتها وحتى اليوم. وقد كان لهذا الاعتراف في حينه، دلالات عدة مباشرة وغير مباشرة وعلى مستويات مختلفة. تمثلت أهم الدلالات المباشرة على المستوى الدولي في الاعتراف بالفلسطينيين كشعب ذي هوية وطنية، وبحقوقه غير القابلة للتصرف. أما على المستوى الإقليمي، فتمثلت في قطع الطريق على منازعة م ت ف أحقية التمثيل. وأهم الدلالات غير المباشرة على المستويين الدولي والإقليمي تمثلت في الإقرار بأن سياسة التقرير بالنيابة عن الشعب التي اتبعتها الهيئات الدولية والإقليمية أو الدول منفردة و/أو مجتمعة منذ صك الانتداب مروراً بقرار التقسيم وما تلاه من قرارات، ما عادت تجدي. ورغم الاعتراف الرسمي بالمنظمة، ورغم أهمية الدلالات المباشرة أو غير المباشرة، إلا أن ذلك لم يمهّد السعي لفرض الحل على الشعب الفلسطيني، ولم يقد إلى إنهاء منازعة م ت ف على استقلالية قرارها، بل نتج ذلك في تغيير الإستراتيجية.

التمثيل وسيلة نضالية

ترتب على الاعتراف بالمنظمة الإقرار بأحقيتها في تمثيل الشعب الفلسطيني. وأهمية الاعتراف ومن ثم أحقية التمثيل تفوق مجرد رفع صوت الشعب الفلسطيني على المستوى الدولي، إذ إنهما جاءا ليكشفوا عن حقيقة طالما غابت، وهي أن مشاريع الحلول الدولية لا طريق أمامها للنجاح إلا بموافقة الطرف المعني بها. ولعل أهمية م ت ف نفسها تبدو اليوم أكثر من أي وقت مضى في أنها تحمل هذه الصفة. فالاعتراف بدابة أكسب م ت ف شرعية وجودها وشرعية كفاح فصائلها، والتمثيل شكل للفلسطينيين وسيلة نضالية لتحقيق حقوقهم. أما اليوم، فإن أهمية م ت ف تكاد تنحصر في كونها تحظى بهذا الاعتراف وبحق التمثيل؛ أي بهذه المكانة القانونية على المستوى الدولي. غني عن القول أن الكفاح الوطني الفصائلي أو حتى

تدعمها وتشد أزرها في نضالها من أجل حقوق الشعب الفلسطيني... إن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني وهي بهذه الصفة تنقل إليكم تلك الرغبات والأمانى وتحملكم مسؤولية تاريخية كبيرة تجاه قضيتنا العادلة.^٤

بهذه الكلمات حدد الرئيس الراحل ياسر عرفات مصدر شرعية م ت ف، وسندها، وأساس ديمومتها، ومعيار مصداقيتها. فهي مكتسبة بفعل "النضال بكافة أشكاله" (وليس بالدبلوماسية وحدها كما بين الخطاب في مواضع أخرى). وهي مستمدة من إرادة الجماهير الفلسطينية (والجماهير هنا جاءت بمعنى الشعب الفلسطيني بحسب سياق النص والخطاب). وهي مرتكزة إلى الوحدة الوطنية (لم يستثن الآخر من الإطار الجامع الذي يمثل الفصائل والهيئات المدنية والكفاءات). وهي مدعومة بمواقف الأمة العربية (لم يقل الأنظمة باعتبار أن البعد العربي للقضية مستند إلى إرادة الشعوب العربية بصرف الخطر عن شرعية الأنظمة في نظر شعوبها، وبغض النظر عن مواقف الأنظمة من القضية ذاتها). وهي عميقة لأنها مسندة بمواقف حركات التحرر، والدول الصديقة، والمناصرة (والخطاب هنا لم يستثن الدول الغربية فقط، بل حدد معيار الصداقة والمناصرة؛ أي مناط العلاقات الدولية، بدعم وإسناد النضال الفلسطيني من أجل حقوقه). وبين أن دوام الشرعية رهن بمصداقية التمثيل، الذي يتجسد في الدفاع عن والنضال من أجل حقوق الشعب الفلسطيني.

لقد كان لدى م ت ف في حينه الشجاعة والقدرة الكافيتين على طرح الحقوق الفلسطينية والتصريح بها بوضوح لا لبس فيه ودونما حجل، وبصرف النظر عما قد يترتب على هذه الصراحة أو ذلك الوضوح من عدم رضا القوى والدول المؤثرة. وبرز ذلك في طرح الحقوق في الخطاب بقوة كموضوع تطبيق، لا موضوع بحث أو مفاوضة.

قوة الموقف الفلسطيني آنذاك ظهرت أيضاً بجلاء في التأكيد على أن الأمم المتحدة، أو خيار "الشرعية الدولية" ليست الخيار الوحيد، وإن اللجوء إليها لا يأتي استجداءً، بل لأنها تتحمل "مسؤولية خاصة":

... وإننا، حين نتكلم من على هذا المنبر الدولي، فإن ذلك تعبير في حد ذاته، عن إيماننا بالنضال السياسي والدبلوماسي، مجال معزز لنضالنا المسلح، وتعبير عن تقديرنا للدور الذي من الممكن للأمم المتحدة أن تقوم به في حل المشكلات العالمية، بعد أن تغيرت بنيتها في صالح

الحكومين عن الحاكمين" بحسب تعبير ماكس فيبر، أو ان النظام / الحكم يكتسب شرعيته "ما دام إجماعياً، والعكس صحيح" بحسب روسو.^٧ ففي الفقه الموضوعي، الشرعية الحقيقية لا تتحقق بمجرد المراعاة الدقيقة للقانون، بل يجب أن تكون قواعد القانون ضامنة لحقوق الإنسان، كفرد ولحقوق الشعب عامة، وهذا ما يطلق عليه بالشرعية الشعبية، أو الشرعية الثورية، أو الشرعية الاشتراكية.^٨ ولعل أهم ما في هذا المذهب أنه يرى أن الشعب يملك دائماً حق تغيير السلطة، إذا أخلت بالتزاماتها تجاهه.

ويظهر التداخل بين مفهومي الشرعية والمشروعية أكثر ما يظهر في المسائل الدستورية، خصوصاً التي تنشأ عند إقدام السلطة على تشريع أو القيام بعمل قد يكون أو يبدو مخالفاً للدستور، أو القانون الأساسي، أو ربما البرنامج الثوري-التحرري بحسب الحال. ذلك أن مثل هذه القضايا بطبيعتها ليست قانونية محض، بل تنطوي دائماً على بعد سياسي عام (المصلحة العامة). وعند توصيف هكذا حالة، فقد درج استخدام اصطلاحات مثل عدم الدستورية، أو عدم قانونية العمل، أو لا شرعية الفعل. وقد نتج عن هذا الاعتقاد المزج الحاصل بين المشروعية كاصطلاح قانوني صرف، والشرعية بمعناها السياسي، وبالمعنى القانوني الموضوعي.

نخلص مما سبق، أن اصطلاح "الشرعية الدولية" (أو قراراتها) ليس بالضرورة تجسيد للحقوق، وإن الحقوق المشروعة تكون شرعية ما دامت تتفق مع الحقوق الأصلية للأفراد والشعوب، وتتحقق من خلالها مبادئ العدالة. ولذلك، فإن استخدام اصطلاح الشرعية الدولية على إطلاقه فلسطينياً غير دقيق، خصوصاً إذا أخذ بعين الاعتبار المسعى الدولي المهيمن للانتقاص من الحقوق الفلسطينية.

في الشرعية الفلسطينية:

لقد اكتسبت منظمة التحرير الفلسطينية شرعيته من طبيعتها في التضحية ومن قيادتها للنضال بكافة أشكاله، واكتسبتها من الجماهير الفلسطينية التي أولتها قيادة العمل واستجابات لتوجيهها... واكتسبها من تمثيل كل فصيل ونقابة وتجمع وكفاءة فلسطينية في مجلسها الوطني ومؤسساتها الجماهيرية، وقد تدعمت هذه الشرعية بمؤازرة الأمة العربية كلها لها... كما أن شرعيتها تعمقت من خلال دعم الأخوة في حركات التحرر ودول العالم الصديقة المناصرة التي وقفت إلى جانب المنظمة

في ظل تراكم الاصطلاحات ذات الدلالات والمعاني المبهمة غالباً، والعائمة قصداً، صار اصطلاح الحقوق الفلسطينية أو ما يسمى أحياناً بالمصالح العليا تضييع أو تضييع. فما بين "الشرعية" و "المشروعية" يناور الساسة، متقنو اللغة الدبلوماسية، في عرض وتناول الحقوق الفلسطينية. وفي تناولهم الدبلوماسي هذا، الذي قد يكون تأكيداً على الحقوق، أو انتقاصاً منها، أو هدراً لها؛ وذلك بحسب القائل ونيته، لا يتوانى متقنو اللغة الدبلوماسية عادة عن استخدام اصطلاحات الشرعية الدولية، والمشروعية، أو الحقوق المشروعة، أو قرارات المجتمع الدولي، أو غير ذلك مما يضيف على التصريحات مهابة القانون، ويؤكد هيبة السند، ويوحى بوثوق المصرح بموقفه، وبما يضلل المتلقي طبعاً، أو اقله، يدخله في حسابات تقدير النية والقصد.

وعلى المستوى الفلسطيني غداً واضحاً أن اصطلاح الشرعية يتردد بمناسبة وبدون مناسبة، ضمن سياقات ذات صلة وأخرى غير ذات صلة بتاتا، حتى صارت، أو تكاد، الجملة المتضمنة اصطلاح قرارات الشرعية الدولية البديل عن الحقوق الطبيعية أو التاريخية أو الوطنية للشعب الفلسطيني، وكان ما يسمى خطأ الشرعية الدولية هو التعبير القانوني والسياسي المطابق تماماً للحقوق الفلسطينية.

موضوع هذا المقال ليس مناقشة لماذا لم تطبق قرارات الشرعية، وليس البحث في شرعية ما شرع من قبل الهيئات الدولية، بل هو محاولة لاستجلاء معنى الشرعية ومدى جدية التمثيل الفلسطيني للحقوق الفلسطينية أمام الهيئات الدولية. ولا يفهم من هذا انه محاولة للمساس بمكانة منظمة التحرير الفلسطينية، بل هو نظرة على مصداقية الأداء.

في الشرعية والمشروعية

بدون إطالة، الشرعية كاصطلاح لها معنيان: الأول سياسي وآخر قانوني، وكلاهما يختلف عن اصطلاح المشروعية الذي هو اصطلاح قانوني صرف. وبحسب الراجح في الفقه القانوني-الدستوري والإداري، فإن المشروعية تعني إتيان السلطة أو الإدارة تصرفاتها وفقاً للقانون النافذ في حينه، بصرف النظر عن محتوى القانون. وعليه، يصح القول أن ليس كل ما هو مشروع شرعي. في حين أن الشرعية في القانون لها معنى موضوعي وآخر شكلي. المعنى الموضوعي يتمثل في أن الشرعية مبدأ يتركز حول فلسفة القانون ومبادئ العدالة (المحتوى).^٩ بمعنى أن شرعية القاعدة القانونية تقاس بالنظر إلى توافقها مع المصلحة العامة، وأثرها اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً (فلسفة وأيديولوجيا النظام). والمعنى الشكلي يتمثل فيما يعرف باحترام مبدأ سيادة القانون ومبدأ المراتبية. والمعنى الشكلي للشرعية على هذا النحو هو سبب المزج بين الشرعية والمشروعية، لأنه قد يفهم منه انه إتيان الفعل كما في القانون. ولكن بالتدقيق، يظهر الاختلاف في أن المعنى الشكلي للشرعية يقصد به أو لا مبدأ المراتبية؛ أي خضوع الأدنى مرتبة في القوانين إلى الأعلى، (الدستور، فالقانون العادي، فاللوائح/الأنظمة)، وثانياً سياسة الاحتكام إلى القانون النافذ، وليس تطبيق القانون النافذ. وبكلمات أخرى، موضوع المشروعية يتمثل فيما إذا كان الفعل موافقاً للقانون أم لا، بينما في الشرعية الشكلية (وهي المعنى الشكلي لقاعدة سيادة القانون ومبدأ المراتبية) فتتمحور في وجود ثقافة الاحتكام إلى القانون ابتداءً كسياسة عامة ومنهجية.

وفي علم السياسة، والذي يتداخل كثيراً مع القانونين الدستوري والدولي، تعنى الشرعية مدى "رضا



في البيت الأبيض، ١٣ أيلول ١٩٩٣ (نقلًا عن الأيام)

(مكونات البرنامج التحريري من جهة، واشتراطات التسوية في ظل موازين القوى من جهة ثانية).

فطلب ممثل بعثة فلسطين في جنيف، عبر ممثلي منظمة المؤتمر الإسلامي ودول عدم الانحياز، تأجيل بحث تقرير غولدستون، لم يكن تقديرًا ذاتيًا، بل موقفًا رسميًا^{١٣}. وتبني ممثل فلسطين في الأمم المتحدة في نيويورك، للمقترح الأوروبي بشأن الهجوم على غزة في الجلسة الجمعية العامة الطارئة ١٥ و ١٦ كانون الثاني ٢٠٠٩، في مواجهة مشروع قرار دول عدم الانحياز الذي قدمه رئيس الجمعية آنذاك ميغيل ديسكونتو، والذي قدمته فيما بعد باسم المجموعة دولة الاكوادور، لم يكن مجرد تقدير شخصي خاطئ^{١٤}. للتوضيح، كان مشروع القرار قد اسقط مقابل تبني مشروع القرار الفلسطيني المصري - الأوروبي. المشروع المسقط كان يحمل إسرائيل صراحة المسؤولية الكاملة عن الوضع، ويطالبها بالوقف الفوري للاعتداء، وبالانسحاب الفوري وغير المشروط، وبفك الحصار كليًا عن غزة، وتشكيل لجنة تحقيق، وبمحاكمة المسؤولين، وتكليف مجلس الأمن بالتصرف وفق الفصل السابع إن لم تلتزم إسرائيل بقرار الجمعية العامة. وهو فقرة نوعية إذا ما قرن بقرار مجلس الأمن الهزيل رقم ١٨٦٠ الصادر في ٨ كانون الثاني. في خطابه، طالب ممثل فلسطين بقرار "واقعي"، مثل قرار مجلس الأمن رقم ١٨٦٠، و "بإسقاط بعض النقاط رغم أهميتها" من مشروع الإكوادور المقدم باسم مجموعة عدم الانحياز، "حفاظًا على وحدة الجمعية العامة" وبغرض "عدم منح إسرائيل نقض الإجماع الدولي".

والتفسير أو التبرير الرسمي المقدم، هو إعطاء فرصة لعملية السلام (المفاوضات). ويلاحظ هنا أن الجزيرة صارت هي المفاوضات لذاتها، أو على الأقل، صار توقع الحصول الجزيرة رهنا باستكمال لعب دور المفاوضات. ترى هل دفع عملية السلام يستحق طلب تأجيل غولدستون؟ هل هل صدفة تماثل الموقفين الفلسطيني والإسرائيلي حيال أداء مقرر حقوق الإنسان ريتشارد فولك والتوصية باستبداله؟ ترى هل الاستجابة مع مساعي إجهاض تقرير غولدستون عبر التأجيل يخدم "المصالح العليا"؟ ترى لماذا لا يتورع أي من القادة إسرائيل عن إعلان نيّتهم في تهويد القدس، وتوسيع الاستيطان... في حين أن ممثلي فلسطين في فواصلون اختيار كلماتهم بدقة؟ هل هذا من باب اللباقة الدبلوماسية أم أنه ثمن المحافظة على شبكة "العلاقات الدولية" التي حلت محل الشرعية الدولية؟ ليس المطلوب شطب م ت ف، بل المطلوب وقفة مسؤولة لجعل التمثيل الفلسطيني دوليًا أداة نضالية تجسد معنى الشرعية المكتسبة بالارتباط بمصرها إرادة الشعب وحقوقه الوطنية ومصالحه العليا وليس منبر علاقات عامة.

* نضال العزة، مدرس القانون الدولي للاجئين في جامعة القدس، منسق وحدة المصادر والمعلومات والإسناد القانوني في مركز بديل.

للاطلاع على الهوامش يرجى زيارة موقع مركز بديل، جريدة حق العودة العدد ٤١.

الحقوق؟ الحقيقة إن م ت ف، على أحسن تقدير، لم تكن واعية لغاية إستراتيجية الالتفاف على الممثل الشرعي. لم تكن واعية أن الغاية ليس الجزيرة، بل الانتقال بالممثل الشرعي المعترف به من معسكر الثورة (التمثيل المسند بإرادة الشعب، المسند بالوحدة الوطنية، والمرتكز إلى الحقوق...) إلى معسكر اللاعبيين الهامشين، أي توظيفها كلاعب احتياط هامشي، مطلوب منه التواجد أكثر مما هو مطلوب منه اللعب، يستدعى لتسوية أمر ما شكليًا وليس أكثر، وذلك بغرض إسباغ المشروعية على الفعل والذي لن تكون له قيمة فعلية أو إستراتيجية ما لم يتم إثبات وجود (مجرد وجود) الممثل الشرعي في المحضر.

قد يقال هنا أن إستراتيجية الاستجابة والتكيف لم تكن مطلقة، فقد برز الرفض أحيانًا، وقد مارسه م ت ف في أكثر من موقف. ولكن بالنظر إلى الحقوق الأساسية والوطنية للشعب الفلسطيني، لو تم تعداد ما تم رفضه من قبل م ت ف بعد انخراطها في شبكة العلاقات الدولية والمراهنة على ما يمكن تحقيقه، فإنه لا يساوي ذرة رمل بالقياس إلى ما تم قبوله أو فرضه، أو تحقيقه موضوعيًا (بصرف النظر عن القبول أو الرفض). والنتيجة ماثلة للقاضي والداني: فالعملية السلمية وسواء كانت فاعلة أو غير فاعلة، بمفاوضات مباشرة أو غير مباشرة، لا زالت تحظى "بالشرعية" مجرد المشاركة أو التواجد، رغم أنها بمنظور النصوص أنتجت "خارطة الطريق" كقرار دولي يحظ من حقوق الشعب، ويعومها إذا ما قورنت بقرارات الشرعية الدولية السابقة. وعمليًا، انقضت سنواتها العشرين في تمثيل بنى نظام إسرائيل العنصري، الاستعماري الإحلالي، وفي تأسيس كيان فلسطيني هش، أصبح مضطرا لتحمل العبء الذي كان يفترض أن يتقل على الاحتلال.

في الأداء التمثيلي

ناهيك عن الخلل الاستراتيجي الخطير في اختيار ممثلي الشعب الفلسطيني، والذي يتمثل في تقييد و/أو نقل صلاحيات م ت ف ورئيس اللجنة التنفيذية إلى السلطة الوطنية الفلسطينية ووزير خارجيتها، وذلك بموجب قانون السلك الدبلوماسي الفلسطيني، رقم (١٣) لعام ٢٠٠٥، ثمة تراجع ملحوظ في الأداء التمثيلي على المستوى الدولي. يظهر ذلك في مواقف ممثلي م ت ف في المحافل الدولية التي افتقدت للروح الفلسطينية فتطابقت مع الموقف الأوروبي، والموقف الأمريكي، بل وأحيانًا مع الموقف الإسرائيلي! البعض لجأ إلى تفسير المسألة وكأنها متعلقة بقدرات الأشخاص، رؤساء وطواقم البعثات، وسلوكهم، وعلاقتهم وما إلى ذلك. إذا صح هذا التفسير، فنحن بالف خير، لأنه سيكون من الممكن معالجة الأمر، بقرارات إدارية تنظيمية. ولكن الأمر أكثر من ذلك؛ حيث أن مسألة الضعف ليست مسألة قدرات شخصية، بل بنوية (العلاقة بين م ت ف والسلطة من جهة، وانخراطها في دائرة العلاقات الدولية من جهة ثانية)، ومسألة سياسية

م ت ف من إطار المادة ٢١ للميثاق الوطني الفلسطيني إلى المطالبة بالحل العادل والدائم على أساس قرارات "الشرعية الدولية".^{١٥} المادة ٢١ من الميثاق والتي تم إلغاؤها في الدورة العشرين في غزة، عام ١٩٩٨، كانت تنص على: الشعب العربي الفلسطيني معبراً عن ذاته بالثورة الفلسطينية المسلحة يرفض كل الحلول البديلة عن تحرير فلسطين تحريراً كاملاً ويرفض كل المشاريع الرامية إلى تصفية القضية الفلسطينية، أو تدويلها. وعلى مستوى حركة فتح، فقد كان نظامها الداخلي منذ عام ١٩٧٢ حتى ما قبل المؤتمر السادس الذي انعقد ٢٠٠٩، ينص في فصل الأسلوب على:

المادة (٢٢) - مقاومة كل الحلول السياسية المطروحة كبديل عن تصفية الكيان الصهيوني المحتل في فلسطين، وكل المشاريع الرامية إلى تصفية القضية الفلسطينية أو تدويلها أو الوصاية على شعبها من أية جهة. إن تجاوز نص الميثاق الوطني، أو نص النظام الداخلي للتنظيم القائد م ت ف، ليس هدرا لمبدأ المشروعية (تطبيق القانون)، وليس إهداراً لأساس الشرعية (إرادة الشعب وحقوقه) وحسب، بل هو - لغايات هذا المقال - نتيجة لسياسة الاستجابة التي قادت إلى التكيف مع متطلبات التسوية. وقطعا، يثور السؤال فيما إذا كان التكيف الحاصل حالياً، إذا ما قيس بالمعطيات الملموسة، يشكل تلبية "لمصالح العليا" وينسجم معها.

ومن أبرز مكونات إستراتيجية الالتفاف والاحتواء: سياسة الفخ المالي، فالإفساد، فالإلحاق/الإخضاع،^{١٦} وسياسة تسويق واستكشاف الجانب الأخر من إسرائيل^{١٧}؛ فالتشبيك معه، وسياسة الإغراء بالممكن باعتبار أن "السياسة فن تحقيق الممكن".^{١٨} وسياسة الإقحام ومنع التراجع عبر مزيد من التوريط لم ت ف. إستراتيجية الالتفاف والاحتواء هذه قابلتها إستراتيجية فلسطينية بررت نفسها بضرورة الاستجابة الفلسطينية، وبضرورة طرق كل الأبواب بلا استثناء، وبشعارات مثل: "إن لم نكسب فلن نخسر"، "إنقاذ ما يمكن إنقاذه"، وواقعية التعامل مع المتغيرات والمجتمع الدولي، والتنسيق العربي. والمحصلة أن الاستجابة بالمشاركة صارت سلوكاً مفروضاً؛ وإلا اتهمنا بالتقصير، أو بالإرهاب، أو بعدم الأهلية... حتى انتهى الأمر بالمشاركة في كل مؤتمر، وورشة عمل، أو لقاء، وحتى ندوة. وبكلمات، الحضور الفلسطيني دولياً بأي ثمن في ظل إستراتيجية الاستجابة، أنتج بالضرورة تكيفا مع شروط/اشتراطات التسوية، والأخيرة بدورها أفقدت الأداء التمثيلي أمام المحافل الدولية غايته الأصلية.

فعلی سبيل المثال، في الوقت الذي تعلن فيه الولايات المتحدة رسمياً أنها عاجزة عن تحقيق تقدم مع إسرائيل بشأن وقف الاستيطان مؤقتاً، وفي الوقت الذي تؤكد فيه - علانية أيضاً- أنها ستستخدم الغيتو ضد أي قرار للاعتراف بدولة فلسطينية على حدود ٦٧ - بحجة أن الأمر رهن بنتائج مفاوضات قضايا الحل النهائي، وفي الوقت الذي يهزأ به قادة إسرائيل من مجرد الطلب منها وقف الاستيطان ولو مؤقتاً، تخرج لجنة المتابعة العربية لتقول في بيانها أنها: "ترى أن مسار المفاوضات أصبح غير فاعل بسبب الموقف الإسرائيلي، وعدم تمكن الوسيط الأميركي من تحقيق نتائج في مساعيه. وبناء عليه فإن اللجنة تقرر أن استئناف المفاوضات سيكون رهنا بتلقي عرض جدي يكفل تقدم العملية السلمية". طبعاً، هكذا موقف بلغة الدبلوماسية مقبول جداً، ولكنه بمنطق الحقوق (الشرعية) لا يختلف عن القول أن "لا بديل عن التفاوض إلا المفاوضات"، وهو موقف عديم، بصرف النظر عما تضمنه البيان من حشو ولغو بشأن "الشرعية الدولية" أو التهديد باللجوء إلى مجلس الأمن.

في التبريرات والمسوغات

ربما يقال أنه لم يكن ممكناً على م ت ف التغاضي عن كل ذلك، فقد كانت مضطرة لتبني سياسة الاستجابة تلك. ولكن يبقى السؤال أين وصلت؟ أو لنقل ماذا أنجزت إستراتيجية الاستجابة والتكيف في مجال تحقيق

الفردية شكل الرفاعة التي أوصلت م ت ف إلى مكانتها الدولية، وكان مصدر قدسيته على المستوى الفلسطيني. وعليه يصح القول أن المكانة والقدسية مكتسبتان بفعل النضال الجدي من أجل الحقوق الوطنية. وهما بالتالي، مشروطتان بدوام الشرعية (ليس الشرعية الدولية) على النحو المتقدم أعلاه. طبعاً ليس في هذا أي انتقاص من مكانة وقدسية م ت ف، إنما القصد هنا أن مفاهيم "الإطار الجامع"، أو "الجبهة الوطنية الموحدة"، وحتى الدوائر والاتحادات والمؤسسات التي خلقتها المنظمة (والتي أغلبها لم تعد قائمة منذ زمن) لا تساوي شيئاً في ميزان الشرعية (حقوق الشعب وإرادته).

ومن غير شك، أن إدراك قيادة المنظمة لهذا الحقيقة، جعلها متيقنة منذ أوائل الثمانينيات أن "البدايل"، حتى وإن كانت فلسطينية، لا يمكنها أن تنجح. لأنه إذا كان من الممكن بناء جسم بديل في إطار جامع جديد، وبصرف النظر عما يحظى به من شرعية في تجسيد إرادة الشعب وحقوقه، سيبقى هكذا بديل غير قادر على الحلول محل م ت ف التي تحظى بالاعتراف الدولي. وهذا الإدراك، شجعها على إهمال صوت المعارضة، إذا ليس بمقدور أي "تشكيل" جديد أن يحظى بشرعية الوجود أو التمثيل ما لم ينتزع ذلك من داخل المنظمة نفسها، أو بالعمل جدياً من خارجها لسنوات قد تطول لاكتساب شرعية وجوده فلسطينياً وفرض ذاته بالتالي إقليمياً ودولياً. والتجارب على الساحة الفلسطينية تؤكد ذلك، إذ أن "البدايل" إما انهارت باصطدامها بحقيقة عدم الاعتراف بها، وإما انكسرت بسبب عدم قدرتها على اكتساب النفاذ الشارع الفلسطيني. وهذا بالذات ما مكن القيادة الحالية من الاستمرار في تسويق شرعيتها فقط بالركون إلى قبول المجتمع الدولي لها ليس كاشخاص فحسب بل كموقف، وبالاعتماد على عامل عجز الآخرين، وعامل السبق الزمني، أي وجودها في موقع القيادة المتنفذة قبل غيرها. والمحصلة تحول سؤال الشرعية بمعنى الحقوق وتجسيد إرادة الشعب، إلى نداءات إعادة بناء وتفعيل م ت ف، التي تستحضر فقط في المناسبات الخطابية، أو لدواع انتخابية، وغالباً للجم صوت شذ عن تغريد السرب هنا أو هناك.

الالتفاف على الممثل الشرعي:

بعد الاعتراف بمنظمة التحرير تغيرت الإستراتيجية الدولية بما فيها الأمريكية والإسرائيلية، إذ أصبح من الضروري أخذ المعطى الجديد، الممثل الشرعي، في الحسبان. وتغيير الإستراتيجية لا يفهم على أنه يطابق الاعتراف، أو القبول بالأمر وما يترتب عليه من التزامات قانونية وفعلية؛ بل نشأ هذا التغيير عن ضرورة التعاطي مع الممثل الشرعي المعترف به دولياً. وعليه، كان لا بد من تبني إستراتيجية تتجاوز فشل سياسة إنكار وجود الشعب الفلسطيني، والتتكيف لحقوقه، وتغيير من يمثله. وقد انبثقت مهمة بلورة إستراتيجية التعاطي هذه، بمهندس السياسة الخارجية الأمريكية كينسجر؛ حيث لخصها بمقولته الشهيرة: "ليس بالقمع أو بالتجويع وحدهما تقهر الثورات".

جوهر إستراتيجية التعاطي وغايتها اقتضت الالتفاف والإفراغ من المحتوى والمحافظة على الهيئة شكلياً. وبكلمات أخرى، هي إستراتيجية الوصول بالممثل الشرعي إلى مستوى القبول بما يرفضه، أو كان يرفضه - ومن ثم القبول بما هو مقبول فقط على المهيمين في المجتمع الدولي. والمتتبع لمسيرة التعاطي مع م ت ف واستجابة الأخيرة يمكن أن يرى بوضوح التعبيرات الكثيرة التي تجسدت عبرها هذه الإستراتيجية الجديدة. يجدر الملاحظة هنا أن الاستجابة الفلسطينية يمكن رصدتها في تحولات برامجية وعملية، إنما الأخيرة، وهي الأسبق، كانت أكثر بروزاً في الخطوات الفعلية التي لما تكن قد تسربت أو وضعت في برامج ووثائق رسمية.^{١٩} فمثلاً جرى الانخراط فعلياً في التسوية عبر لقاءات، مؤتمرات، مبادرات، واتفاقيات دولية في ظل نصوص تحرم ذلك. ففي تعاطيها مع المجتمع الدولي، والأمم المتحدة، تبنت ما يعرف بقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، وانتقلت

حقوق الشعب الفلسطيني في ظل مسيرة أوسلو؛ تهدميش مؤسسات القانون الدولي وحقوق الإنسان وزيادة وتيرة الانتهاكات

بقلم: سالم أبو هوش*

العاملين في هذه السلطة بإتباع المنهج القائم على أساس الحقوق في الدفاع عن حقوق السكان في جميع المجالات. وهذا يستدعي افتراق واضح في مسألة تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية لكافة أبناء الشعب الفلسطيني أينما تواجدوا. وأن الشؤون السياسية العامة والوطنية والسيادية تخص المنظمة نفسها. ومغزى ذلك أن السلطة تعمل كما هي بالفعل كسلطة حكم إداري بحكم الأمر الواقع الذي تفرضه إسرائيل. ومن الناحية السياسية والقانونية، تحاول إسرائيل من جانبها أن توطف السلطة في خدمتها وليس في خدمة السكان. لكن السلطة المشككة من أبناء الشعب الفلسطيني ومن أجل خدمتهم، لديها طموح وبرنامج وأهداف لتكون ذراعاً لمنظمة التحرير الفلسطينية، تستند إلى نفس منهج الحقوق والقانون من أجل إحقاق حقوق السكان الفلسطينيين أنفسهم. من هنا، فإن إسرائيل هي التي قد تسعى لإنهاء السلطة كلما تطور أدائها نحو مضمون الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، وهذه الإزدواجية ستطور في النهاية لصالح المشروع الوطني، الذي سيصطدم بكل مكونات الاستعمار والاحتلال الإسرائيلي. وهذه الصيغة لها تبعات في العلاقات الدولية والمحلية على كافة المستويات، ويجب أن تجري ضمن خطة وإجراءات واضحة، وليس بصورة عشوائية أو تخضع للتنافس والاختلافات السياسية الداخلية.

أما الخيارات الموجودة أمام الشعب الفلسطيني فهي عديدة ومفتوحة، ولا يمكن التحدث عنها بالتفصيل هنا، وهي ملائمة تماماً للقيادة الفلسطينية الحالية للبدء بتحريك وعمل داخلي بموازاة التحركات على الساحة الدولية، مع ضرورة تجنب الذهاب لإستصدار قرارات جديدة من مجلس الأمن أو الجمعية العامة، بل العمل على أساس مبادئ القانون الدولي، والعمل على إحياء مقررات سابقة ومتابعتها من خلال هذه الهيئات، وقد يكون أهمها "فتوى" محكمة العدل الدولية، وقرارات الجمعية الخاصة بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف. وإذا ما قامت المنظمة بتفعيل دورها وإعادة علاقاتها مع قاعدتها الجماهيرية والمؤسساتية، فستكتشف القيادة الفلسطينية، وربما تفاجأ مرة أخرى، بحجم مخزون القوة والاستعداد الكفاحي الموجود لدى القاعدة الشعبية، التي ظلت كامنة وتتراكم خلال العقود الماضية ولم يستفد منها بعد.

في النهاية مطلوب استراتيجية وأساليب جديدة ورسالة واضحة وموحدة، وتحضير محترف من أجل الاستفادة من دور المؤسسات الدولية، مع التأكيد على أن العامل الحاسم في نهاية المطاف، هو العامل الفلسطيني الداخلي وتحالفاته، والاعتماد على الذات، وفي مدى قدرة القيادة على الاستفادة من الطاقات الفلسطينية لتصب في الوزن النسبي للمؤسسات السياسية والدبلوماسية الفلسطينية على الساحة الدولية، وبالتالي تصبح ذات جدوى في لعبة الأمم القوية. وفي هذه الحالة قد تلجأ المجموعة الدولية للتدخل أسرع وبفعالية، حينها تكون كل الشروط والأسس اللازمة لنجاح هذا التدخل موجودة على أرض الواقع وفي إطار مفاهيمي ملائم، ويصبح هذا التدخل حاسماً لتوفير المزيد من الضمانات لجميع الأطراف بحماية حقوقها المتساوية وفقاً للقانون الدولي ومبادئ حقوق الإنسان والأمم المتحدة. حذار من التجريب، أو الهروب من الأزمة الحالية إلى المؤسسات الدولية على طريقة رد الفعل المعتادة فلسطينياً وعربياً.

* سالم أبو هوش: باحث وكاتب فلسطيني، ناشط في حركة العودة، رئيس سابق لمجلس إدارة مركز بديل.

بعد تعريفها وتحديدها، وفقاً لحقائق التاريخ ووفقاً لمعايير وأحكام القوانين الدولية؛ أي مواقف يتم ترسيمها بقوانين وممارسات عملية أيضاً تجاه دولة إسرائيل بمؤسساتها المختلفة، وتجاه الجهات التي تدعم نظامها الاستعماري العنصري بصورة مباشرة أو غير مباشرة. وبدون ذلك يكون أي إعلان هو مجرد لعبة علاقات عامة لبعض الحكومات يمكن أن تقاوضه في أية لحظة بالمصالح السياسية والاقتصادية المتغيرة، أو دعماً لصيغة سياسية بعينها وليس لحقوق الشعب الفلسطيني بغض النظر عن النظام السياسي.

أما استعادة دور المنظمات والهيئات الدولية لتكون فاعلة، فهي تحتاج أولاً إلى استعادة دور م.ت.ف. عبر استعادة علاقتها بكافة أبناء الشعب الفلسطيني أينما تواجدوا، وتفعيل كل مؤسسات الشعب الفلسطيني، من النقابات وحتى رياض الأطفال، فمجرد الحديث عن بناء مؤسسات الدولة بدون أي مضمون واضح مرتبط بحقوق الشعب الفلسطيني وبأفاق تحقيقها، فإنه قد لا يصب في مصلحة استعادة الحقوق الفلسطينية، أو في مصلحة تحقيق سلام حقيقي، فالمؤسسات لها أهداف ووظيفة، والبناء ليس من أجل البناء نفسه، والسلطة يجب أن لا تكون في خدمة السلطة نفسها.

والخطوة الثانية التحضيرية لاستعادة دور المؤسسات والهيئات الدولية تتمثل في اتخاذ قرار باعتماد المنهج القائم على أساس الحقوق والقانون في جميع المجالات والمؤسسات، بدءاً من حق العودة للاجئين، مروراً بكل الحقوق السياسية والمدنية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية والتنموية... مروراً بحقوق الطفل إلى الحق في الحماية من التمييز... الخ. إن اعتماد هذا المنهج سيساعد الشعب الفلسطيني بمؤسساته المختلفة على إرسال رسالة موحدة للعالم، وللإسرائيليين، بأن الحقوق والقانون لم يعودا يخضعان بعد الآن للعبة المقايضة على طاولة المفاوضات، وسيسهم ذلك في إرسال رسالة واضحة بأن أية مفاوضات لصنع السلام يجب أن تكون مرجعيتها الحقوق والقانون الدولي وقيم العدالة والمساواة للجميع. ولا تتمثل الخطوة الثالثة في إعلان فشل أسلو وتشجيعه رسمياً فقط، بل في قبول ما أعلنته وزيرة الخارجية الأمريكية من أن "وقف الإستيطان لا يمثل أرضية مناسبة لاستئناف المفاوضات"، (يعني أمريكا تريد مزيداً من الإستيطان)، وهو موقف صحيح يتفق مع واقع مسيرة أوسلو ومضمونها بالنسبة لأمريكا وإسرائيل؛ لكنه يستلزم استكماله بأن فكرة أو إطار الحل القائم على "خيار الدولتين" قد ماتت، ولم يعد لها مكان في أرض الواقع المائتة للعيان، ويجب التخلص من هذا الوهم فلسطينياً ومن ثم دولياً، والبدء رسمياً بالعودة إلى جذور الصراع في فلسطين ما قبل عام ١٩٤٨، والبحث عن إطار مفاهيم جديد لإرساء السلام بعيداً عن المفاهيم والأيديولوجيا العنصرية، وذلك في إطار دولة واحدة عصرية يحكمها القانون والمساواة للجميع، وقد لا يكون النموذج الجنوب - أفريقي هو المثال الوحيد لمثل هذا الحل.

وينبغي أن تشمل هذه المرحلة على إعادة وصف وتعريف الواقع كما هو بالفعل، وليس كما يتم "تخيله" أو تسميته، وأول ما يجب تعريفه هو توصيف السلطة الفلسطينية بإسمها بحسب اتفاقية أوسلو، "سلطة الحكومة الذاتية الفلسطينية"، كحكم إداري، يعني بالحياة اليومية للفلسطينيين في الأماكن التي تسمح فيها سلطات الاحتلال لهذه السلطة بالقيام بدور فيها. والأهم من ذلك، هو التوصيف الشامل وليس الجزئي، وهو أن إسرائيل هي المسؤولة عن هذه السلطة. ومن ثم تقوم م.ت.ف. بدعوة أنصارها وكوادرها الموجودين أو

أن يساعد الطرفين في جسر الفجوة بينهما "..." الخ ومن الأمثلة الكثيرة على التعليقات والردود الإسرائيلية والأمريكية على تقارير واستنتاجات الوكالات والهيئات المتخصصة في مجال القانون وحقوق الإنسان، سواء كانت تابعة للأمم المتحدة أو لمنظمات غير حكومية محترفة: "التقرير ينطوي على مبالغة"، "يحتوي التقرير على معلومات غير دقيقة"، "مبني على معلومات مشوشة أو مشوهة"، "ينطوي على تحريض على شرعية إسرائيل ونابع من معاداة للسامية" هذا التقرير "صادر عن مؤسسة مسيسة ولها مواقف متطرفة"..." الخ و"نشر مثل هذه المواقف قد ينطوي على تحريض على العنف"، "هذه المواقف لا تساعد الفلسطينيين في الجلوس الى طاولة المفاوضات كشريك"..." الخ. وفي أحسن الأحوال "ستقوم لجنة خاصة بفحص هذه المزاعم"!!

باختصار، لم يعد أي قرار أو تقرير دولي أو حقوقي يحتاج إلى أكثر من تصريح لوسائل الإعلام، أو القيام ببعض الإجراءات الإدارية لتحسين ولتجميل صورة إسرائيل لدى الرأي العام العالمي فقط. فالمفاوضات ومسيرة السلام تشكل ضماناً لإسرائيل من أية مخاطر أو عواقب، تترتب على تقارير ولجان التحقيق ومواقف المؤسسات الدولية المختلفة.

أسس لـ "العودة" لمنظمة الأمم المتحدة والهيئات والمؤسسات الدولية

هناك العديد من القرارات واللجان الدولية ذات العلاقة بالقضية الفلسطينية منذ نشأتها، ويوجد قرارات لمجلس الأمن والجمعية العامة، وفتوى محكمة العدل الدولية بشأن الجدار، كما يوجد تقرير بعثة "غولدستون"، وقرارات مجلس الأمن لا تعترف بقانونية ضم القدس ولا بشرعية الإستيطان... الخ، لكنها ظلت حتى الآن في أراج الهيئات الدولية. ولذلك، فإن أية عودة لتفعيل دور المؤسسات والهيئات الدولية، الحكومية منها وغير الحكومية، تستلزم بحث خيارات استراتيجية مختلفة تماماً عما جرى خلال العشرين سنة الماضية، هي عمر مسيرة أوسلو، التي باتت ربها صافياً للمشروع الصهيوني على أرض فلسطين، وأصبح تعبير "أرض احتلال في التاريخ" يتردد على كل لسان. فما تفسير ذلك؟ ومن الذي جعل هذا الاحتلال رخيصاً، وربما رابحاً جداً، أنلوم الاحتلال نفسه؟ أم نضع اللوم على طريقة التعامل معه من جانب الشعب الخاضع للاحتلال وقيادته.

إذا ما ذهبنا القيادة الفلسطينية اليوم إلى مؤسسات الأمم المتحدة، مجلس الأمن - على سبيل المثال، على أية نصوص جديدة تراهن؟ وعلى أية مضامين أو آليات عملية؟ وإلى أي مدى يمكن أن يصل التدخل الدولي في الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي؟ وفي أي اتجاه؟ خاصة أن الوزن النسبي للقوى الحليفة للشعب الفلسطيني في هذه القرارات أصبحت هامشية، ولا يرقى وزنها حالياً إلى مستوى إلزام الحكومات الغربية القوية لاتخاذ مواقف لحماية الشعب الفلسطيني، أو فرض قواعد القانون الدولي على الجميع بمن فيهم إسرائيل. ولذلك نأمل أن لا تتم المراهنة على هذا الخيار بأكثر من العمل الدبلوماسي وتعزيز العلاقات العامة، وبخاصة مع الأوساط الشعبية والمجتمع المدني العالمي. أما المطالبات بالاعتراف بالدولة و"حدوده" - وسيل الترحيب بهذه الإعلانات، فهذه المسألة تنطوي على خداع كبير، إذ ينبغي على أية جهة أو طرف يريد أن يقدم الدعم لكفاح الشعب الفلسطيني من أجل العودة وتقرير المصير والإستقلال الوطني، أن يمهر هذه الإعلانات بقوانين في برلمانه وهيئاته التشريعية، وأن يكون الاعتراف والدعم للشعب الفلسطيني وحقوقه،

يدور الحديث في الآونة الأخيرة عن العودة بالملف الفلسطيني إلى منظمة الأمم المتحدة، تارة بجري الحديث عن الذهاب لمجلس الأمن، بشأن حدود الدولة الفلسطينية، أو بشأن الاستيطان الصهيوني، أو بشأن الاعتراف بالدولة الفلسطينية أو بحدودها. ومنذ بدء مسيرة أوسلو حتى الآن، جرى تحييد مؤسسات مهمة عن التعامل مع القضية الفلسطينية. في البداية جرى تهيميش وتحييد دور منظمة التحرير الفلسطينية، ثم تم امتطائها لتحييد وتجنب التدخلات الإقليمية والدولية ذات العلاقة بالقانون الدولي وحقوق الإنسان، وجرى ذلك بحجة وجود مفاوضات بين الأطراف، ووجود مسيرة سلام ومفاوضات، ولا يجوز لاية جهة أو هيئة أن تتدخل وتؤثر على مساعي السلام الجارية. وظل الموقف الأمريكي - الإسرائيلي، طوال مسيرة التفاوض يستند الى تهيميش دور أي أطراف دولية أخرى ترغب في العمل من أجل إحلال سلام حقيقي، أو حماية الشعب الفلسطيني، أو متابعة الانتهاكات الإسرائيلية الجسيمة المنتظمة لحقوق الإنسان الفلسطيني.

قرارات الهيئات والمؤسسات الدولية: الإرادة السياسية والنصوص

ينبغي النظر إلى قرارات الأمم المتحدة ببيئاتها المختلفة، من خلال قراءة المغزى العملي لهذه القرارات، وهو أمر يحدده الوزن النسبي للأطراف الدولية المختلفة ومواقفها المتباينة من طرفي الصراع، مما يجعل أهمية النصوص وتواريخ الصدور، ووفقاً لأية مادة أو فصل من ميثاق الأمم المتحدة، أمر قليل الأهمية. فهذه أصلاً تكون نتيجة لمحصلة الأوزان النسبية لإرادات الدول الأعضاء وتحالفاتها، قبل تمرير القرارات، ومن ثم عند وضع آليات التطبيق أو متابعة التنفيذ. ومن الأمثلة الدالة على هذه البديهة في السياسة الدولية، هي خلفية قرار الجمعية العامة رقم ١٨١ لعام ١٩٤٧ الذي صدر بموجب المادة العاشرة من الميثاق، وقرار ٢٤٢ الصادر عن مجلس عام ١٩٦٧. فالأول، وبرغم أنه يعتبر توصية غير ملزمة، أحيب بزخم هائل واعتمدت عليه الحركة الصهيونية في إعلان قيام إسرائيل، دون أن تعترف به، أو بالحدود التي حددها. فيما قرار ٢٤٢ الصادر عن مجلس الأمن بموجب الفصل السادس، ورغم غموض نصوصه، إلا أنه شكل مرتكزاً للسياسة الأمريكية والإسرائيلية، وبات شرطاً ضرورياً وأساساً لكل الاتفاقيات التي حصلت بين إسرائيل وكل من مصر، م.ت.ف والأردن؛ فيما أهملت العديد من القرارات الأخرى، سواء صدرت عن مجلس الأمن مثل قرار ٤٥٢ لعام ١٩٧٩ الخاص بالإستيطان والقدس الشرقية، أو عن الجمعية العامة مثل قرار رقم ١٩٤ لعام ١٩٤٨ الخاص بعودة اللاجئين. لم ترد مجرد إشارة لهذه القرارات في أية اتفاقية مع إسرائيل، فقط إشارات عمومية وغامضة إلى "الشرعية الدولية" وبدون أية معايير، وتعيد الدول ذات الوزن النسبي الكبير الأمور للقرارين ٢٤٢ و٣٣٨ وتفسرهما كما تريد.

مزيد من الاستخفاف الإسرائيلي بالمؤسسات والقرارات الدولية

ومن أمثلة المواقف والتصريحات الأمريكية والإسرائيلية وفي الدول الغربية بشأن تدخل مؤسسات الأمم المتحدة، مثل الجمعية العامة، وكالات وهيئات ولجان ومجالس الأمم المتحدة، بما فيها مجلس الأمن الدولي، فقد أصبحت في حجة أوسلو مثل إسطوانة مشروخة، ترد "إن هذا التدخل يرسل رسالة سلبية للأطراف المتفاوضة"؛ "هذه المواقف لا تساعد على استئناف مسيرة المفاوضات المتعثرة"، "لا تخدم جهود صنع السلام"؛ "على الجميع

"عندما سقطت الدولة الثامنة" مدينة اللد

بقلم: خليل ابو خديجة*

"اه، بس هم سمو اللد الدولة الثامنة"، قالها ابا يعقوب بفخر:
"لأننا إحنا اللي اخدنا المدافع من الانجليز وضربنا الانجليز واليهود فيهم. اللد كان فيها المطار، وكانت مركز سكة الحديد، اللد ارحاوا فكوا السكة، وقلبوا القطر، واخذوا ٣ مدافع، حطوا المدافع جنب الدار عنا، وبعد ما بدوا اللد ارحاوا يضربوا المدافع صارت الناس تحكي احنا الدولة الثامنة، وما كان حدا متوقع يقدرنا اليهود يدخلوا."

"كان الي سنه متجوز لما دخلوا اليهود، انا كنت اصغر عريس في اللد، كان عمري ١٥ والعروس ١١، لما صار للي صار بيعت ذهب مرتي واشترت سلاح، كل واحد منا باع ذهب مرته، واشترى سلاح، دافعا عن راس العين، والسلمه، والرملة قبل ما اندافع عن اللد".

عن التهجير من اللد:

"اليهود دخلوا من الجهة الشرقية، كل اللد ارحاوا فكوا ان اليهود هم جيش الأردن، والدول العربية، والكل طلع من داروا يستقبل، انصدم الكل لما شافو الجيش بيقتلوا بالناس، وبيصيحو فيهم عشان يطلعوا من بيوتهم، ما حدا اخذ اشئ من داروا، الكل طلع بسرعة من الدار بعد ما عرفوا ان اليهود دخلوا البلد، جمعونا كلنا في الجامع، اللي ظلوا اصلا في البلد ٤٠٠ - ٥٠٠ واحد، بعد ما جمعونا وحطو حراسة على الباب، طلع واحد وضرب عليهم قنبلة، يومها انقل ١٧ جندي، وبعدها بدو يطخو اللي قدامهم، والكل صار يهرب من البلد، أخوي رجوع وحمل كيس طحين".

عن المهانة وكيس الطحين:

"ظلمنا نمشي، الناس كانت تروح يا على الاردن، يا تروح على طولكرم وجنين ونابلس، احنا ظلمنا نمشي لما وصلنا بلعين، كثير من اللي كانوا معنا ماتوا من العطش، والجوع، ولاد صغار، ونسوان، وختياريه، قعدنا في بلعين عشان كان في معارك، قعدنا يومين، معاملة الناس هناك كانت مش منيحه من مره، كانوا يلعبو شدة ويقولو لبعض خذلك هاللاجئ، واهل رام الله كانوا يعاملونا كأننا شحادين، ويقرفوا منا، واستغلوا وضعنا، وصار كل شي غالي، اللي كان بقرش صار بعشرة، لانهم عارفين انا محتاجين نشترى، واخوي فتح كيس الطحين اللي حملو من اللد، واكلنا وطعمينا للي حولينا".

"لازم كل واحد يعرف من وين اجا، عشان يعرف

لوين رايح:

"كملنا بعد يومين على القدس، كان لنا قرايب هناك، قعدنا عندهم يومين، وبعدها استاجرنا دار في حارة الشرف - هيك كان اسمها قبل ما يجروفوها - كان شباك دارنا يطل على حائط البراق، وظلمنا للـ٦٧ وصارت النكسة، هدمو الحارة، وطلعنا سكتنا بحوش الشاي، ما كنا عارفين هالمره وين نروح! في وحدة مسكينة هدموا عليها الدار! وبعدها زي ما انتا شايف طلعت على الرام، اشترت ارض، هيني عايش انا وولادي، ولاد ولادي بيقلو مرات انهم من القدس، ولجأوا على الرام، ومرات بيقلو احنا من اللد ولجأنا على القدس، لازم كل واحد يعرف من وين اجا، عشان يعرف لوين رايح، انا هيك بقول، لازم كل واحد فيهم يعرف منين تاريخه وتاريخ اهله، عشان ما يفرط فيه، ويقول كمان انو طول ما احنا بنسنتي بالدول العربية راح انضل زي ما احنا".

* خليل ابو خديجة: باحث في التاريخ الشفوي، ومنسق الدعم اللوجستي في مركز بديل.



خان الحلو، مدينة اللد الأثرية، ٩ كانون الثاني ٢٠٠٩ (بديل)



بيوت الفلسطينيين المهجرة في مدينة اللد ومن خلفها الأحياء السكنية اليهودية الجديدة، ٩ كانون الثاني ٢٠٠٩ (بديل)

كيف حدثت النكبة ومتى؟ في أي جزء من حياتك هناك؟
تبسم ابن المدينة، ابتسامة المنكسر، وقال بسوط أجش:
"الأردن خذلتنا" ثم استأنف:
"قبل النكبة بكم يوم، اجا الملك عبد الله ملك الاردن على اللد، واللد ارحاوا ما رحبوا فيه، ثاني يوم بدت المعركة في اللد، اليهود دخلوا من الناحية الشرقية، وبسرعة، انسحب معظم الجيش الأردني، وهادا هو اليوم اللي بدت فيه المعركة مع اهل اللد، ظل شوي من الجيش الاردني، من اللي خالفوا الأوامر، كانوا يطلعوا هم واللد ارحاوا من الثوار للمقاومة..."

الدولة الثامنة:

وفجأة، وكان أمرا بعث الحياة في جسد متهالك، قال بصوت مرتفع، فيه نبرة الصمود، والتحدى: "الناس كانت تحكي عينا الدولة الثامنة". فعاجلته بسؤاله عن هذا المصطلح، ولماذا تعتبر المدينة مهمة في حرب عام ١٩٤٨؟
"كانت اللد مركز المنطقة كلها، مثلا كانوا كل الناس ييجو علينا على اللد كل يوم ثلاثا، عشان سوق البرين، كانوا ييجو من الشام ومن اليمن ومن مصر، يعرضو بضاعتهم على بعض ويشترى ويبيعوا، كان السوق ملان بضاعة، من الغنم والبقر، للقماش والحبوب، وكمان كانوا الناس المديين ييجو يحتمو بأهل اللد واهل مصر كانوا يتعلقو بالقطار ويهربوا من مصر على اللد كمان".

"كنا عايشين في بيت وسيع كبير، ٣ ولاد، و٣ بنات، احنا الولاد الثلاثة كنا مسؤولين عن البيت، بعد ما مات ابوي، كنا نشغل ونعطي المصاري لآخونا الكبير، وهو يصرف على الدار، الله يرحمه، صرف على الدار وحوشنا وجوزنا".

عن المدرسة والدار:

"أول شي عرفتو كان المدرسة، كان في مدرسة حكومية تابعة للانجليز، كان الواحد لازم يستنى لما يصير عمره ٧ سنين عشان يدخلها، درست فيها للصف الخامس، وطلعت، أول اشئ اشتغلت بمستشفى صرفند، كنت مساعد ترمجي، وبعدها اشتغلت بالمطبخ انا واخوتي الثنين، دارنا ظلت موجودة بعد الـ٤٨، هدموها في اخر السبعينات، في بقايا وآثار من الدار، هي كتير قريبة من سكة الحديد".

عن الحياة:

"صار عمري ١٥ سنه، اتجوزت، وعملت بسطة دخان، وظللت أبيع دخان لحد ما دخل جيش الأردن. كان في هناك بعض البدو اللي تعاونا مع اليهود، وقتلوا الفلسطينيين زي ما اليهود قتلوهم، بس هدول قتلو كتير سورين، كان لحم السورين معلق على السلاك وعلى الشجر من كتر ما قتلو منهم".

النكبة:

توقف الراوي عن الكلام، وكأنه يبحث عن الحروف الملائمة لوصف ما حصل، فقاطعه بسؤاله عن النكبة،

نبذة عن المدينة:

تقع اللد على مسافة ١٦ كم جنوب شرق مدينة يافا و٥ كم شمال شرق الرملة. في الماضي سيطرت المدينة على الطريق الرئيس وسكة الحديد بين يافا والقدس؛ حيث كانت تعتبر عصب المنطقة اقتصاديا، والسوق التي يدشنها التقاء الشمال بالجنوب، ليس في فلسطين فقط وإنما من دول عديدة.

وحتى الفتح الإسلامي لفلسطين بقيادة عمرو بن العاص في عهد الخليفة عمر بن الخطاب، كانت اللد عاصمة لفلسطين القديمة. وبعد الفتح الإسلامي اتخذها عمرو بن العاص عاصمة لجند فلسطين سنة ٦٣٦م واستمرت كذلك حتى تم إنشاء مدينة الرملة سنة ٧١٥م.

في تلك الفترة كانت اللد مسرحاً للعديد من المعارك الحربية التي دارت بعد مقتل الخليفة عثمان بن عفان، ثم أصبحت العاصمة المؤقتة لسليمان بن عبد الملك، الخليفة الأموي الذي كان والياً على فلسطين. في عام ١٠٩٩م احتلت القوات الصليبية مدينة اللد، وفي عام ١٢٦٧م ضمها السلطان بيبرس المملوكي إلى نفوذه بعد انتصاره على الصليبيين.

كانت اللد في العهد العثماني، عام ١٥١٦م قرية تابعة لقضاء الرملة واكتسبت أهميتها السياحية من وجود قبر القديس جيورجوس (الخضر) وأنقاض الكنيسة التي بنيت فوقه والتي أعيد بناؤها عام ١٨٧٠م.

في عام ١٩٠٠ انتشر في اللد وباء الكوليرا وأودى بحياة الكثير من سكانها، وفي عام ١٩١٤ اندلعت الحرب العالمية الأولى وجند شبان المدينة للاشتراك في الحرب التي أنهت الحكم العثماني على البلاد. في عام ١٩١٧ انسحب الجيش العثماني من اللد عند اقتراب الجيش البريطاني منها، وأصبحت اللد تحت الحكم العسكري البريطاني الذي تحول بعد سنين ليصبح حكومة الانتداب البريطاني على فلسطين. أيام الانتداب البريطاني على فلسطين كانت الأغلبية الساحقة من سكان اللد من العرب الفلسطينيين وبلغ عددهم ٨،١٠٣ نسمة حسب إحصائية عام ١٩٢٢، منهم نحو ٩٢٠ مسيحياً (١١٪ تقريباً). أما في عام ١٩٤٨ فقد بلغ عددهم ٢٢ ألف نسمة تقريباً.

في ١٨٩٢ افتتح خط القطر الأول في فلسطين من يافا إلى القدس عبر اللد والرملة الأمر الذي زاد من أهمية المدينة. في الحرب العالمية الأولى ربطت السلطات العثمانية مدينة اللد بسكة حديدية جديدة مرت من مرج بن عامر جنوباً عبر جنين وطولكرم من أجل تسهيل نقل الجنود والعتاد العسكري لساحات المعارك. بعد تأسيس الانتداب البريطاني قامت حكومة الانتداب بترقية السكة الحديدية حيث أصبحت اللد في عشرينيات القرن العشرين ملتقى لخطوط القطر المتجهة إلى جميع أنحاء المنطقة. ثم افتتحت حكومة الانتداب البريطاني "مطار فلهيما" قرب مدينة اللد عام ١٩٣٧ حيث أصبح المطار الدولي لفلسطين، وبعد احتلال المدينة عام ١٩٤٨، تغير اسم المطار إلى "مطار اللد"، ثم إلى مطار بين غوريون الدولي بعد وفاة بن غوريون.

ابو يعقوب واللد:

عند سؤاله عن المدينة، استغرق ابنها وقتاً ليستجمع قواه للحديث عن قدسية الحزن والسعادة، وعن التجربة التي عندما بدأ فيها حياته الحقيقية، تحول كل شيء إلى رماد... نظر إلي، وقال بنبرة صوته المشوبة بخليط من الأسى والحزن:

"كانت الحالة صعبة كتير زمان".

قالها الحاج اسحق مستعيداً ذكريات النكبة التي ألمت بعائلته ومدينته، ووطنه بشكل عام. بداية حديثه كان عن والده الذي فقده قبل أن يبلغ سن الخامسة:

"كان يجيب الحصمة من الجبال وبيبيعها للبناء، كان عمري خمس سنين تقريباً لما مات - الله يرحمه".

وتابع:

مقتبسات من خطاب الرئيس ياسر عرفات، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة

التحرير الفلسطينية، أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، نيويورك، ١٣/١١/١٩٧٤

إننا ندعوكم للخروج إلى مجال الاختيار الرحب، بعيداً عن محاولات قيادتكم لغرس عقدة المأساة وجعلها قدراً لكم.

إننا نقدم لكم أكرم دعوة، أن نعيش حقاً في إطار السلام العادل في فلسطيننا الديمقراطية.

إنني، كرئيس لمنظمة التحرير الفلسطينية وكقائد للثورة الفلسطينية، أتوجه إليكم أن تقفوا مع نضال شعبنا من أجل تطبيق حقه في تقرير مصيره، هذا الحق الذي كرسه ميثاق منظمكم، وأقرته جمعيتكم الموقرة في مناسبات عديدة. وإنني أتوجه إليكم، أيضاً، أن تتمكنوا شعبنا من العودة من مفاهم الإجباري الذي دفع إليه تحت حراب البنادق و بالعسف والظلم... كما أتوجه إليكم بأن تمكنوا شعبنا من إقامة سلطته الوطنية المستقلة، وتأسيس كيانه الوطني على أرضه.

لقد جئتمكم، يا سيادة الرئيس، بغصن الزيتون مع بندقية النائر، فلا تسقطوا الغصن الأخضر من يدي.

سيادة الرئيس،

الحرب تندلع من فلسطين،
والسلام يبدأ في فلسطين.

المصدر: الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٤، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، مج ١٠، ط ١، ص ٤٣٨ - ٤٤٦.

للمشعب الفلسطيني.
كما أن شرعيتها تعمقت من خلال دعم الإخوة في حركات التحرير ودول العالم الصديقة المناصرة التي وقفت إلى جانب المنظمة تدعمها وتشد أزرها في نضالها من أجل حقوق الشعب الفلسطيني.

سيادة الرئيس،

إن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، وهي بهذه الصفة المعبرة عن رغبات وأمانى هذا الشعب، وهي بهذه الصفة تنقل إليكم تلك الرغبات والأمانى وتحملكم مسؤولية تاريخية كبيرة تجاه قضيتنا العادلة.

إنني أعلن أمامكم هنا، كرئيس لمنظمة التحرير الفلسطينية وقائد للثورة الفلسطينية، أننا عندما نتحدث عن آمالنا المشتركة من أجل فلسطين الغد، فنحن نشمل في تطلعاتنا كل اليهود الذين يعيشون الآن في فلسطين ويقبلون العيش معنا في سلام ودون تمييز على أرض فلسطين.

إنني، بصفتي رئيساً لمنظمة التحرير وقائداً لقوات الثورة الفلسطينية، أدعو اليهود فرداً فرداً ليعودوا النظر في طريق الهاوية الذي تقودهم عليه الصهيونية والقيادات الإسرائيلية، وهي التي لم تقدم لهم غير النزيف الدموي الدائم والاستمرار في حوض الحروب واستخدامهم كوقود دائم لها.

قرار التقسيم المستوطنين الاستعماريين ٥٤٪ من أرض فلسطين، وكان ذلك لم يكن كافياً بالنسبة إليهم، فشنوا حرباً إرهابية ضد السكان المدنيين العرب واحتلوا ٨١٪ من مجموع مساحة فلسطين، وشردوا مليون عربي، مغتصبين بذلك ٥٢٤ قرية ومدينة عربية، دمروا منها ٣٨٥ مدينة وقرية تدميراً كاملاً محاساً من الوجود - وحيث فعلوا ذلك أقاموا مستوطناتهم ومستمراتهم فوق الأبقاض وبين بساتيننا وحقولنا.

ومن هنا، يبدأ جذر المشكلة الفلسطينية. إن هذا يعني أن أساس المشكلة ليس خلافاً دينياً أو قومياً بين دينين أو قوميتين، وليس نزاعاً على حدود بين دول متجاورة. إنه قضية شعب اغتصب وطنه وشرد من أرضه لتعيش أغليته في المناقي والخيام.

وقد استطاع هذا الكيان الصهيوني، وبدعم من دول الاستعمار والإمبريالية، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، أن يتحايل على هيئة الأمم لقبوله في عضويتها، ومن ثم على شطب قضية فلسطين من جدول أعمالها، وتضليل الرأي العام العالمي بتصوير المشكلة كمشكلة لاجئين بحاجة إلى عطف المحسنين أو إعادة توطينهم في بلاد الآخرين.

على أن هذه الدولة العنصرية التي قامت على أساس الاستعمار الاستيطاني، لم تكف بكل ذلك، حيث جعلت من نفسها قاعدة للإمبريالية، وراحت تتحول إلى ترسانة من الأسلحة لإكمال مهمتها في إخضاع الشعوب العربية والعدوان عليها طمعا في المزيد من التوسع على الأرض الفلسطينية والأراضي العربية. فالي جانب عشرات الاعتداءات التي شنتها هذه الدولة ضد البلاد العربية، قامت بحربين توسعيتين كبيرتين عام ١٩٥٦ و عام ١٩٦٧، عرضت، خلالهما، السلم العالمي لخطر حقيقي.

السيد الرئيس،

الذين ينعتون ثورتنا بالإرهاب، إنما يفعلون ذلك لكي يضلوا الرأي العام العالمي عن رؤية الحقائق، عن رؤية وجهنا الذي يمثل جانب العدل والدفاع عن النفس، ووجههم الذي يمثل جانب الظلم والإرهاب.

إن الجانب الذي يقف فيه حامل السلاح هو الذي يميز بين الثائر والإرهابي. فمن يقف في جانب قضية عادلة، ومن يقاتل من أجل حرية وطنه واستقلاله ضد الغزو والاحتلال والاستعمار، لا يمكن أن تنطبق عليه، بأي شكل من الأشكال، صفة إرهابي... ذلك أن عدالة القضية هي التي تقرر عدالة السلاح.

السيد الرئيس،

إن العدد القليل من العرب الفلسطينيين الذين لم يستطع العدو تهجيرهم من أرضهم عام ١٩٤٨، هم الآن لاجئون على أرضهم، وقد عوملوا في القانون الإسرائيلي كمواطنين من الدرجة الثانية، بل والثالثة، باعتبار أن اليهود الشرقيين هم مواطنو الدرجة الثانية. ومورست ضدهم كل أشكال التمييز العنصري والإرهاب، وصودرت أراضيهم وممتلكاتهم، وتعرضوا لمذابح دامية...

السيد الرئيس،

إن التامل بكل هذه الأعمال لا يمكن أن يطلق عليه من وصف غير وصف الإرهاب الهامجي. ومع ذلك، يتجرأ أولئك الإرهابيون الغزاة العنصريون على تسمية نضالات شعبنا العادلة بالأعمال الإرهابية...

السيد الرئيس،

لقد اكتسبت منظمة التحرير الفلسطينية شرعيتها من طليعتها في التضحية ومن قيادتها للنضال بكافة أشكاله، واكتسبتها من الجماهير الفلسطينية التي أولتها قيادة العمل واستجابات لتوجيهها، واكتسبتها من تمثيل كل فصائل ونقابة وتجمع وكفاءة فلسطينية في مجلسها الوطني ومؤسساتها الجماهيرية. وقد تدعمت هذه الشرعية بمؤازرة الأمة العربية كلها لها. كما تكرر هذا الدعم في مؤتمر القمة العربي الأخير بتأكيد حق منظمة التحرير الفلسطينية في إقامة السلطة الوطنية المستقلة على كل الأراضي الفلسطينية التي يتم تحريرها بصفتها الممثلة الشرعية الوحيدة

سيدي الرئيس،
أشكر لكم دعوتكم منظمة التحرير الفلسطينية لتشارك في هذه الدورة من دورات الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة. وأشكر كل الأعضاء المحترمين في هيئة الأمم المتحدة الذين أسهموا في تقرير إدراج قضية فلسطين على جدول أعمال هذه الجمعية، وفي إصدار قرار بدعوتنا لعرض قضية فلسطين.
إنها مناسبة هامة أن يعود بحث قضية فلسطين إلى هيئة الأمم المتحدة. وإننا نعتبر هذه الخطوة انتصاراً للمنظمة الدولية، كما هي انتصار لقضية شعبنا...

سيدي الرئيس،

إن قضية فلسطين تدخل كجزء هام بين القضايا العادلة التي تناضل في سبيلها الشعوب التي تعاني الاستعمار، والاضطهاد... ولهذا، فإنني سأعرض قضيتنا...

إننا، حين نتكلم من على هذا المنبر الدولي، فإن ذلك تعبير في حد ذاته، عن إيماننا بالنضال السياسي والدبلوماسي، مجال معزز لنضالنا المسلح، وتعبير عن تقديرنا للدور الذي من الممكن للأمم المتحدة أن تقوم به في حل المشكلات العالمية، بعد أن تغيرت بنيتها في صالح أمانى الشعوب وفي حل مشكلتنا التي تتحمل فيها هذه المؤسسة الدولية مسؤولية خاصة.

إن شعبنا يتكلم وهو يتطلع إلى المستقبل أكثر مما هو مقيد بمآسي الماضي وأغلال الحاضر... ولأن هناك من كان يتصور، وإلى وقت قريب، وربما حتى الآن، أن مشكلتنا هي مشكلة لاجئين، أو أن مشكلة الشرق الأوسط هي مشكلة خلاف على حدود بين الدول العربية وبين الكيان الصهيوني، أو يتصور أن شعبنا يدعي حقوقاً ليست له ويقاتل دونما سبب معقول ومشروع إلا الرغبة في تعكير السلام وإرهاب الآخرين. ولأن هناك بينكم، وأعني الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها، من يمون عدونا بطائراته وقنابله وكل أدوات الفتك والتدمير، ويقف منا موقف العدا، ويعمد إلى تشويه حقيقة المشكلة، كل ذلك على حساب الشعب الأميركي، وعلى حساب رفاهيته، وعلى حساب الصداقة التي تنطلق إليها مع هذا الشعب العظيم الذي نكن له ولتجاربه في النضال من أجل حريته ووحدة أرضه، كل تقدير.

وإنني لأنتهز هذه المناسبة لأتوجه إلى الشعب الأميركي وأخطبه من مكاني هنا، أن يقف مع شعبنا الشجاع المناضل. أن يقف مع الحق والعدالة...

سيدي الرئيس،

إن شرحنا لجذور قضيتنا نابع من إيماننا بأن العودة إلى أصول القضايا التي تشغل العالم أمر ضروري عند تلمس الحلول لها. وهذا منهج نطرحه على السياسة الدولية لتأخذ به بعد أن عانت الكثير وعانت الشعوب معها من محاولات تجاهل الأصول والقفز عليها أو إنكارها رضوخاً واستسلاماً للأمر الواقع...

وكما استخدم الاستعمار والمستوطنون أفكار "التمدين والتحصين" لتبرير الغزو والنهب والعدوان في أفريقيا وغيرها، كذلك استخدمت هذه الذرائع لغزو فلسطين بموجات المهاجرين الصهيونية. وكما استخدم الاستعمار والمستوطنون الدين واللون والعرق واللغة لتدمير عملية استغلال الشعوب وإخضاعها بالتمييز والتفرقة والإرهاب في أفريقيا، كذلك استخدمت هذه الأساليب لاغتصاب الوطن الفلسطيني، واضطهاد شعبه، ومن ثم تشريده... إنها أيديولوجية استعمارية استيطانية عنصرية تمييزية رجعية تلتنق مع اللاسامية في منطلقاتها، بل هي الوجه الآخر للعملة نفسها...

وهكذا، باشرت الحركة الصهيونية، متحالفة مع الاستعمار العالمي، غزوتها لبلادنا. واسمحوا لي أن أوجز بعض الحقائق التالية حولها:

وبفعل تواطؤ الدولة المنتدبة مع الحركة الصهيونية، ودعم الولايات المتحدة لهما، صدر عن هذه الجمعية، وهي في بداية عهدنا، التوصية بتقسيم وطننا فلسطين في ٢٩ نوفمبر [تشرين الثاني] ١٩٤٧، وسط تحركات مريبة وضغوط شديدة، فقسمت ما لا يجوز لها أن تقسم، أرض الوطن الواحد. وحين رفضنا ذلك القرار، فلأننا مثل أم الطفل الحقيقية التي رفضت أن يقسم سليمان طفلها حين نازعتها عليه امرأة أخرى. ومع ذلك، فقد منح

انتفاضة القانون

ACCOUNTABILITY NOW
for Israel's War Crimes in Gaza
تقرير غولدستون

برنامج العدالة وحقوق الإنسان
نحو تفعيل أكبر لهبدأ المحاسبة

للتفاصيل ولدعم الحملة، الرجاء التواصل مع
العيادة القانونية لحقوق الإنسان - جامعة القدس
info@aqhrclinic.alquds.edu



بيت لحم، فلسطين
ص. ب. ٧٧٨

تلفاكس: ٠٢-٧٧٧٧٠٨٦ هاتف ٠٢-٧٧٤٧٣٤٦
بريد إلكتروني: camp@badil.org
صفحة الانترنت: www.badil.org

المقالات المنشورة بأسماء
أصحابها تعبر عن وجهة
نظرهم/ن.

تيسير نصر الله (نابلس)
هشام نفاع (حيفا)
وليد عطا الله (باريس)
أنور حمام (رام الله)
نايف جرار (طولكرم)

الهيئة الاستشارية
سالم أبو هوشا (الخليل)
أمير مخول (حيفا)
جابر سليمان (صيدا)

أنطوان شلحت (عكا)
عيسى قراقع (بيت لحم)
رجا ديب (دمشق)
سلمان ناطور (حيفا)
نهاد بقاعي (الجليل)
رثين جريس (حيفا)

تحرير
محمد جرارات
نضال العزة
باسم صبيح

(حق العودة)

دورية تصدر كل شهرين عن

بديل/المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين
الرقم الدولي المعياري (ISSN): 18149774

